العلاقات السياسية المصرية الباكستانية (١٩٤٧ - ١٩٥٦)

إعداد

د. مرسي مختار قطب
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب، جامعة بورسعيد

DOI: 10.21608/jfpsu.2020.44062.1018

مستخلص البحث

هذه الدراسة هي محاولة لإلقاء الضوء على المحطات الرئيسية في العلاقات السياسية بين مصر وباكستان بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٥٦. أي منذ نشأة باكستان وحتى تأميم مصر شركة قناة السويس. وعلى الرغم من أن مصر لم تنظر إلى تقسيم الهند بارتياح، كانت في مقدمة الدول التي اعترفت بباكستان وأقامت علاقات دبلوماسية معها. ولم يكن الموقف الباكستاني الرسمي من القضية المصرية قبل وبعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقوة الموقف الشعبي. وحظيت ثورة يوليو ١٩٥٢ باهتمام وتأييد في باكستان. ولم تنفك مصر عن موقفها من النزاع الهندي الباكستاني حول كشمير، وظل الحياد خيارها، حرصا منها على علاقاتها بالدولتين. وقد حاولت مصر التوسط في النزاع بين باكستان وأفغانستان، ولكن لم تنجح الوساطة، وظلت مصر ملتزمة بالحياد. ونظرا لنشأتها الإسلامية، سعت باكستان لتكوين حلف إسلامي يبدأ بمصر وباكستان ثم يضم الدول الإسلامية. ولكن رفض مصر فكرة الدخول في حلف ذي طبيعة دينية أجهض المساعي الباكستانية، وحمل باكستان على أن تولي وجهها نحو الغرب. ورصدت الدراسة اهتمام مصر بكل خطوة تخطوها باكستان لتوطيد علاقاتها بالغرب ولاسيما الولايات المتحدة. وكشفت الدراسة عن جهود باكستان لإقناع مصر بالتخلي عن الحياد والانحياز للغرب.

الكلمات الدالة : مصر، باكستان، أفغانستان، علاقات سياسية، كشمير، حلف بغداد، المساعدة الأمريكية لباكستان.

مقدمة:

لم تعرف مصر على مدى تاريخها العزلة، واحتفظت دائما بعلاقات بالعديد من الدول بما فيها الدول الحديثة النشأة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ومنها باكستان. وتأتي علاقة مصر معها ضمن أكثر من دائرة من دوائر السياسة الخارجية المصرية، الإسلامية، والآسيوية، والشرق أوسطية. ومما عزز أهمية تلك الدراسة التي بين أيدينا أن الدولتين كانتا على طرفي نقيض فيما يتعلق بالموقف من الكتلتين الغربية والشرقية.

وتهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على المحطات الرئيسية في مجرى العلاقات السياسية بين الدولتين. وركزت على الشق السياسي نظرا لتعدد وأهمية الأحداث السياسية التي أثرت على العلاقات بينهما، ولأن التعاون الاقتصادي كان أضعف الحلقات في العلاقات.

وكان عاما ١٩٤٧ و١٩٥٦ الحد الزمني للدراسة، حيث شهد عام ١٩٤٧ ميلاد دولة باكستان ودخولها معترك السياسة والعلاقات الدولية. أما عام ١٩٥٦ فكان حاسما في تاريخ مصر المعاصر وفي علاقاتها بجميع الدول ومنها باكستان، خاصة منذ تأميم شركة قناة السويس.

وبدأت الدراسة بتمهيد رصد علاقة مسلمي الهند بمصر قبل قيام دولتهم. ثم تناولت موقف مصر من ميلاد باكستان، ونشأة التمثيل الدبلوماسي بينهما، وموقف باكستان من القضية المصرية قبل وبعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وموقف مصر من محاولة باكستان تكوين حلف إسلامي. كما تعرضت لاختلاف الرؤى فيما يتعلق بمسألة الأحلاف وأثر ذلك على العلاقات بين البلدين. ورصدت الدراسة موقف مصر من النزاع بين باكستان والهند، وبينها وبين أفغانستان.

واعتمدت الدراسة على مصادر متنوعة، وفي مقدمتها الوثائق غير المنشورة، ومنها وثائق وزارة الخارجية المصرية، ووثائق مجلس الوزراء، ووثائق وزارة الحربية، ووثائق عابدين. وقدمت المذكرات والدوريات والمراجع مادة علمية قيمة.

تمهيد : علاقة مصر بمسلمي الهند قبل عام ١٩٤٧ :

تتكون كلمة باكستان من قسمين "باك" بمعنى طاهر، "ستان" بمعنى أرض، أي الأرض الطاهرة[١]. وتتكون من الأحرف الأولى لأسماء ولايات: بنجاب وأفغان وكشمير والسند، ويرمز المقطع (تان) لمنطقة

١) عبد الحميد البطريق ومحمد مصطفى عطا، باكستان في ماضيها وحاضرها، دار المعارف، القاهرة ١٩٥٥، ص٧١.

بلوخستان. وتقع هذه الولايات شمال غرب الهند، وتضم كتلة إسلامية بلغت ٦٠ مليون نسمة عام ١٩٤٦. وكان يمثلها حزب الرابطة الإسلامية، وترى أن تتكون من هذه الولايات دولة إسلامية، رمزوا لها بمشروع باكستان. وكانوا يرون أنه خير ضمان لحقوق المسلمين وحمايتهم من طغيان الأكثرية الهندوسية. وقد قامت باكستان في أغسطس ١٩٤٧ على أساس الدين بالمناطق التي يكثر بها المسلمين(١).

وتعود علاقة مسلمي الهند بمصر لما قبل قيام باكستان، فلم يكونوا بمنأى عنها، فشاعر الهند وفيلسوفها محمد إقبال لم يزر من الأقطار العربية إلا مصر وفلسطين. ففي عام ١٩٠٥ استقل الباخرة إلى إنجلترا، وتوقفت في عدن والسويس وبورسعيد. وفي ميناء السويس صعد للسفينة بعض الباعة، واشترى من أحدهم، وكان يتكلم اللغة الأردية، وأخبره إقبال أنه مسلم، وأخذ يُرتل بعض الآيات، والتف الباعة حوله، وأخذوا يرددون "ما شاء الله"، ودعوا له بالتوفيق. وهكذا كانت الدقائق التي هدفت للبيع والشراء تعبيرا عن قيمة الإخوة الإسلامية(٢).

وفي بورسعيد، خرج إقبال متنزها، فزار المدارس والمساجد، والتقى بعض الشباب(٣). وكتب لصديق له يصف وصوله بورسعيد قال: "وصلنا فجرا، وأيقظني دكتور اسمه سليمان، وقابلت شباب من جمعية الشبان المسلمين، وأرسل إليّ لطفي بك من أشهر المحامين بالقاهرة سلاما، ودعوة لزيارة القاهرة"(٤).

وبعد عودته للهند كان يقدر مصر وعلماءها ودورهم في نشر الإسلام واللغة العربية والدفاع عنهما. وبدأ يوجه طلاب العلم لتلقي الدراسة في مصر، ففي رسالته لصديقه عام ١٩٢٠ أكد أن "تعليم اللغة العربية في مصر أفضل من لبنان". كما كان يتابع ما يصدر من كتب في مصر تتعلق بالعلوم الإسلامية، وفي رسالة له يقول: "نحن في مسيس الحاجة إلى تدوين الفقه الإسلامي، ولقد صدر في مصر كتيب في هذا الموضوع"(٥).

١) مجلة الكاتب المصري، عدد ١٢ في سبتمبر ١٩٤٦، "المسألة الهندية بقلم محمد عبد الله عنان"، ص٦١٤. في عهد الوليد بن عبد الملك أرسل الحجاج بن يوسف محمد القاسم لفتح الهند، ففتح إقليم السند حتى المُلتان. وقد عزم محمود بن سبكتكين ثاني ملوك الدولة الغزنوية على فتح الهند، ونزل سهولها ١٥ مرة بين عامي ٣٩١ و ٤١٧ هـ، فدانت له البنجاب وكشمير، واستقر سلطان الغزنويين في البنجاب، وبقيت حتى تغلب الغوريون عليهم، فاتخذوا من لاهور حاضرة لهم عام ٥٥٣ هـ. وقد مهد فتح الغزنويين الطريق للهند، فمهد لفتوح الدولة الغورية ودول إسلامية أخرى نشأت بالهند. مجلة الرسالة عدد، ٧٠٥ في ٦ يناير ١٩٤٧، "الإسلام في الهند بقلم عبد الوهاب عزام"، ص٩، مجلة مجمع اللغة العربية، عدد ٥ في مايو ١٩٤٧، "اللغة العربية في البلاد الإسلامية غير العربية بقلم عد الوهاب عزام"، ص ٢٠٤.

٢) سمير عبد الحميد، إقبال والعرب، دار السلام، الرياض ١٩٩١، ص٤٥؛ حازم محفوظ ونبيلة إسحاق، إقبال والأزهر، دار البيان، القاهرة ١٩٩٩، ص٢١- ٢٢. ولد إقبال في سيالكوت عام ١٨٧٦، وينتمي لأسرة كانت تقيم في كشمير ثم هاجرت إلى البنجاب. وقد انتقل إلى لاهور للدراسة، والتحق بالكلية الحكومية بجامعة البنجاب، ونال ليسانس الآداب عام ١٨٩٧، والماجستير ١٨٩٩. ونال درجة أستاذ في الأدب، وسافر أوروبا عام ١٩٠٥ فدرس القانون والفلسفة، وعاد بعد ثلاث سنوات وعمل بالمحاماة. وقد انتشر شعره وذاع صيته، واجتمعت عليه قلوب المسلمين. مجلة الرسالة، عدد ٥٣ في ٩ يوليو ١٩٣٤، ص١١٤٨، "عودة إلى محمد إقبال"، عدد ٢٥٤ في ١٦ مايو ١٩٣٨، ص٨٠٣، "مات الرجل العظيم".

٣) سمير عبد الحميد إبراهيم، مرجع سابق، ص٤٥.

٤) حازم محمد محفوظ ونبيلة اسحاق، مرجع سابق، ص٢٢، ٤٥.

٥) المرجع نفسه، ص٢٣.

ولم يكن مسلمو الهند بمنأى عن مصر والمسلمين، فقد تعاطفوا معهم، وانتقدوا إنجلترا لإصدارها تصريح بلفور، ونادوا بإنقاذ فلسطين باعتبارها بلاد المسلمين أجمعين. وحزنوا لزوال الدولة العثمانية عام ١٩٢٣، حيث كانت تمثل في نظرهم قلعة الإسلام. واستاءوا عندما قصف الفرنسيون دمشق(١).

واحتجوا عام ١٩٢٤ على المعاملة التي عاملت بريطانيا بها مصر بعد مقتل السير لي ستاك، أصدرت الرابطة الإسلامية في ٣٠ ديسمبر قرارا بأن الإجراءات الانتقامية التي اتخذتها بريطانيا غير مبررة، وتهدف إلى سحق استقلال مصر. وأن الرابطة الإسلامية تُعرب عن تعاطفها مع شعب مصر في نضاله من أجل الاستقلال(٢).

واشترك مسلمو الهند في مؤتمر الخلافة في مايو ١٩٢٦، وكان من الأعضاء خان المشرقي رئيس دار العلوم بالهند(٣). وكانوا على وعي بالتيارات الفكرية بمصر، ورأى إقبال أن زوال الخلافة في تركيا أدى ببعض المفكرين بمصر للانكباب على القرآن الكريم فيما يتعلق بمشكلة الدستور، وأن الدور سيأتي على المسائل الفلسفية حينما ينتهي القلق السياسي(٤).

واهتم إقبال باستقبال الوافدين من مصر، فاستقبل عام ١٩٢٧ مدير صحيفة الفكاهة، وسأله عن الشعب الذي يقوم بدور ريادي للشعوب الإسلامية، فرد أنه عندما تنال مصر استقلالها ستقوم بهذا الدور. وفي العام التالي أراد إقبال زيارة أكبر دول إسلامية وتمثلت في مصر وتركيا، لكن منعته قلة الأموال(٥).

وفي الوقت الذي كانت فيه لغاندي مكانة في قلوب المصريين، وكان سعد زغلول معجبا به(٦)؛ كانت أخبار مسلمي الهند محل اهتمام. وفي فبراير ١٩٢٦ نشرت مجلة المصور مقالة عن المرأة المسلمة بالهند، أوضحت أن نساء الأمراء والأدباء المسلمين بالهند محتجبات لا يخرجن إلا للضرورة، ويتعلمن القراءة والكتابة والخياطة. وأعقبت المجلة مقالتها بأخرى عن المرأة بالهند. وتناول سلامة موسى في المجلة الجديدة أوضاع المرأة المسلمة بالهند(٧).

١) مجلة الرسالة، عدد ٨٥٥ في ٢١ نوفمبر ١٩٤٩، ص١٦٢٥، "الباكستان وعلاقتها بالعالم العربي والإسلامي".

2) Saeeduddin, Ahmad Dar,Pakistan's Relations With Egypt 1947-71, Ph.D. Disseration, Pennsylvania University, 1975, p.74.

٣) مجلة المنار، عدد ٣ في ١١ يونيه ١٩٢٦، ص٢٠٩، "مذكرات مؤتمر الخلافة الإسلامية".

٤) حازم محفوظ ونبيلة اسحاق، مرجع سابق، ص٢٤.

٥) المرجع نفسه، ص٢٤.

٦) هدى شعراوي، مذكرات هدى شعراوي، كلمات للترجمة والنشر، القاهرة ٢٠١٣، ص٣١٤؛ مجلة المقتطف، مجلد ٨٠، ج ٣ في مارس ١٩٣٢، "مهاتما غاندي بقلم إسماعيل مظهر"، ص ٢٦٨ - ٢٧٤.

٧) المصور، عدد ٧٠ في ١٢ فبراير ١٩٢٦، ص١١، "المرأة المسلمة بالهند"، عدد ٧٣ في ٥ مارس ١٩٢٦، ص١٥، "المرأة الهندية"؛ المجلة الجديدة، عدد ٧ في يوليو ١٩٣٥، "المراة الهندية المسلمة".

وفي أغسطس ١٩٢٧ وتحت عنوان "مسلمو الهند يعلنون الجهاد" أوضحت مجلة اللطائف المصورة أن أكبر نكبة نُكبت بها الهند في حركتها الوطنية الاختلافات الدينية بين المسلمين والهندوس. وأن أفكار المسلمين في لاهور عاصمة البنجاب اضطربت، وقرروا مقاومة كل حركة يقوم بها الهندوس لإلحاق الأذى بالمسلمين، وعلى رأسهم عالم ديني يدعى السيد البخاري، أعلن الجهاد، وأمر كل مسلم بحمل سلاحه، وكل مسلمة بطرح زينتها وحمل خنجرها للدفاع عن الشرف الإسلامي. وأوضحت المجلة أن لزعماء هذه الحركة نفوذا، وترد عليهم الأموال من كل مكان(١).

وكان لمسلمي الهند علاقة بجمعية الشبان المسلمين بمصر(٢)، ففي أواخر ١٩٢٩ أرسل شوكت علي شقيق زعيم مسلمي الهند محمد علي خطابا من لندن إلى عبد الحميد سعيد رئيس الجمعية، وأوضح فيه عزمهم عقد مؤتمر إسلامي بلندن في فبراير ١٩٣٠ لنصرة قضية فلسطين. وطلب في نهاية خطابه إبلاغ سلامه لإخوانه بالجمعية. وأبلغه أنه سيغادر لندن ويطوف بدول أوروبا ثم يزور مصر، ويلتقى أصدقاءه بجمعية الشبان المسلمين(٣).

وكان شوكت علي قد أبلغ عبد الحميد سعيد أن صحة شقيقه انتكست بعد مؤتمر المائدة المستديرة، والتمس منه ومن أعضاء الجمعية الدعاء له. وعندما توفي ألقى رئيس الجمعية كلمة عند دفنه بالقدس، وأكد أنه كان يعمل لوطنه ودينه، وأن موته ليس خسارة للهند وحدها بل للإسلام والشرق، لأنه كرس حياته لخدمة الإسلام ومسلمي الهند والأقطار الإسلامية. وأنه عندما قامت الحرب وأكرهت بريطانيا الهند على دخولها، نادى بعدم الاشتراك فيها حتى لا يقفوا في صف أعداء دولة الخلافة، وسافر مع شقيقه إلى أوروبا للدفاع عن دولة الخلافة، ولما عاد قُبض عليه، ولم يثنه ذلك، ولكن المرض أنهك جسده(٤).

وفي أغسطس ١٩٣١ زار شوكت علي مصر، وأقام في جمعية الشبان المسلمين، وتوافد عليه أعيان الجاليات الإسلامية. وزار الإسكندرية بصحبة عبد الحميد سعيد، وقد استقبله أعضاء الجمعية

١) اللطائف المصورة، عدد ٦٥٢ في ٨ أغسطس ١٩٢٧، ص٢٦، "مسلمو الهند يعلنون الجهاد".

٢) جمعية دينية اجتماعية، لها دور بارز في مجال الدعوة الإسلامية. وكان تأسيسها في ديسمبر ١٩٢٧ كرد فعل لتأسيس جمعية الشبان المسيحية. وحظرت لائحة النظام الأساسي لجمعية الشبان المسلمين الدخول في الأمور السياسية. محمد عبد العزيز داود، الجمعيات الإسلامية في مصر، الزهراء للإعلام، القاهرة ١٩٩١، ص٢٠١ - ٢١٠.

٣) مجلة الشبان المسلمين، السنة الثانية، ج٤، يناير ١٩٣٠، ص٢٨٩، "خطاب مولانا شوكت علي".

٤) المصدر نفسه، ص٣٥٧- ٣٦١، "كلمة الدكتور عبد الحميد سعيد في حفلة تأبين زعيم المسلمين في الهند". ظهرت نية الهندوس بمؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٣٠؛ وقد تمسكوا بقاعدة القومية في حل المسألة الهندية، ورفضوا منح المسلمين ضمانات. ولما صدر قانون عام ١٩٣٥ وأقيمت بمقتضاه حكومات بالولايات، عانى المسلمون في ظل حكومات الأكثرية الهندوسية. وسعى محمد علي جناح لدى نائب الملك والحكومة البريطانية، حتى قرر نائب الملك بما له من سلطة بدستور ١٩٣٥ إلغاء الحكومات الإقليمية في ديسمبر ١٩٣٩، فكان هذا نصرا للمسلمين. مجلة الكاتب المصري، عدد ١٧ في فبراير ١٩٤٧، "مسألة الهند وقضية الباكستان بقلم عبد الله عنان"، ص٧٩.

وأعيان المدينة. وأدى صلاة الجمعة بمسجد البوصيري، وبعدها ألقى عبد الحميد سعيد خطبة عن ضرورة اتحاد المسلمين، ونوه بجهود زعيم الهند في الحركة الإسلامية والهندية. وسأل أحد الحاضرين شوكت علي عن خلافه مع غاندي، فأفاض في شرح المسألة الهندية وخلافه معه، فأوضح أنه عمل معه سنوات وكانا على اتفاق، ولكن غاندي وحزبه أرادوا أن تكون الهند للهندوس، وكان كلما طُلب منه اشراك المسلمين في الحكم؛ يماطل ويُرجئ ذلك لما بعد انتهاء القضية الهندية. وأضاف أن جوهر الخلاف عدم توافر حسن النية، وأنه يعمل للإسلام في حين يعمل غاندي للهندوس. ثم قال: "إن حب الوطن من الإيمان، والوطن ليس الماء والطين بل الرابطة التي تربط الشعوب الإسلامية"(١).

وفي محاولته التأكيد على وطنية مسلمي الهند، أكد أن ضحايا الحركة الوطنية أغلبهم من المسلمين مع أنهم يمثلون ربع السكان، وأنه وشقيقه اعتُقلا إبان الحرب في وقت كان غاندي فيه حرا. وفي شرحه لبرنامج مسلمي الهند ذكر أن بالهند ١٤ ولاية خمس منها غالبية سكانها مسلمون وتسع منها الأغلبية هندوس، وأنه يطالب للأولى بحكومة إسلامية وللثانية بحكومة هندوسية. وأكد أنه عندما يعترف غاندي بحقوق المسلمين سيمد يده لمصافحته.

وأثناء وجوده بالإسكندرية زار الأمير عمر طوسون، ثم زار الملك فؤاد بقصر المنتره. وفي تغطيتها لزيارته أثنت مجلة الشبان المسلمين عليه، ووصفته بأنه من الزعماء الذين وقفوا أنفسهم على نصرة القضية الإسلامية، وأنه لا يعمل للهند وحدها، وإن كان يمثل ثمانين مليونا من سكانها، بل يعمل لكل بلاد الإسلام. وأثنت على تصريحاته المتكررة بأنه مسلم قبل أن يكون هنديا(٢).

وفي غضون ذلك أُختير محمد إقبال ضمن وفد مسلمي الهند في مؤتمر المائدة المستديرة الثاني بلندن. وفي طريق عودته زار مصر في أول ديسمبر ١٩٣١، وألقى محاضرة في جمعية الشبان المسلمين عن أحوال المسلمين والفكر الإسلامي. كما حضر ندوةَ تكريمٍ له بمنزل شيخ الأزهر. والتقى إسماعيل صدقي رئيس الوزراء. وتجول بالقاهرة وزار الآثار. وفي ٥ ديسمبر زار الأزهر، وطاف بكليتي الشريعة واللغة العربية. وزار إدارة المعاهدة الدينية بشارع نوبار، حيث مكتب شيخ الأزهر. وكانت الزيارة فاتحة الصلة بين إقبال والأزهر(٣).

١) مجلة الشبان المسلمين، السنة الثالثة، ج١، أكتوبر ١٩٣١، ص٤٠، "مولانا شوكت علي في جمعية الشبان المسلمين".

٢) المصدر نفسه.

٣) حازم محفوظ ونبيلة اسحاق، مرجع سابق، ص١٥، ٢٥ – ٢٦؛ سمير عبد الحميد، مرجع سابق، ص٤٦، ٦٠.

وأثناء زيارته كانت مصر تموج بقضية الوطنية المصرية، وقد صرح بأن أهل مصر غرقوا في دوامة أمواج النيل، وتناسوا جمع شمل المسلمين بدلا من تفتيتهم تحت فكرة الوطنية. وحين رأى ميل البعض إلى تنصيب الملك خليفة، صرح بأن الخلافة لا تعني المُلك والتاج، وأنها أسلوب عمل إسلامي. وتمنى أن تهب رياح من الجزيرة العربية، وتقوم الرياح المحملة بعطر النبوة بإبلاغ رسالة الفاروق إلى فاروق مصر بأن يمزج الفقر والملك في نفسه(١).

وتطلع مسلمو الهند لمصر لتأييدهم في مطالبتهم بالاعتراف لهم بمركز مستقل، ففي يناير ١٩٣٣ وجه رحمت علي بالنيابة عن ثلاثين مليون مسلم في مقاطعات الهند الشمالية: البنجاب، وكشمير، والسند، وبلوخستان، نداء للملك فؤاد تضمن "أن مطلبهم الذي لا يحيدون عنه الاعتراف بمركزهم السياسي المستقل بمنحهم دستورا اتحاديا لأسباب اجتماعية ودينية وسياسية وتاريخية". وأعرب عن ثقته في أن تصادف أغراضهم تعضيده(٢). وربما لجأوا له باعتباره أبرز ملوك المسلمين.

وفي ٧ نوفمبر ١٩٣٣ زار القاهرة محمد يعقوب عميد جامعة عليكرة الإسلامية بالهند، وألقى محاضرة بجمعية الشبان المسلمين، وأكد أن مسلمي الهند طلاب حرية واستقلال لوطنهم، ولكنهم يريدون ألا يكونوا مضطهدين، ويسعون لحمل مواطنيهم الهندوس على ألا يقفوا في طريق وصولهم إلى حقوقهم في المقاعد النيابية والمراكز الحكومية. وأضاف أن مسلمي الهند فاوضوا في البداية مواطنيهم، ولكن الأكثرية ظلت تراوغ، ولذا اضطروا أن يوجهوا طلباتهم للحكومة عند بحثها تقرير مصير الهند. وفي ختام محاضرته، عتب على مصر والعالم الإسلامي لإهمالهما مناصرة مسلمي الهند.

وقد أثنى رئيس جمعية الشبان المسلمين على المحاضرة وما حوته من معلومات عن واقع مسلمي الهند، وعلق بأنه إذا كان يريد من تقديم مسلمي الهند مطالبهم للحكومة البريطانية أنهم رضوا بمبدأ بقاء الهند في دائرة المستعمرات فهذا لا يمكن قبوله(٣).

ولم ينقطع اتصال مسلمي الهند بمصر، وجاء بعضهم للدراسة بالأزهر، ففي إحصاء للطلبة الأجانب بالأزهر عام ١٩٣٥، بلغ عددهم ٧٢٢ طالبا منهم ٢١ من الهند(٤). وشارك أحدهم في تأسيس

١) سمير عبد الحميد، المرجع نفسه، ص٦٠ - ٦٦.

٢) وثائق عابدين، ملف ٠٠٢٨٠١ – ٠٠٦٩، أوراق خاصة بمسألة الثلاثين مليون مسلم بباكستان والمطالبة بضرورة الاعتراف بمركزهم السياسي، ٢٨ يناير ١٩٣٣. رحمت علي (١٨٩٧- ١٩٥١) من أوائل أنصار إنشاء دولة باكستان، ويُعرف باسم مؤسس الحركة الباكستانية. وهو مؤلف منشور عام ١٩٣٣ المعروف باسم إعلان باكستان، وهو كتيب تم تقديمه في مؤتمر المائدة المستديرة.

٣) مجلة الشبان المسلمين، السنة الخامسة، ج٣، ديسمبر ١٩٣٣، ص١٨٩، "مركز مسلمي الهند من مواطنيهم".

٤) المجلة الجديدة، عدد ١٢ في ديسمبر ١٩٣٥، ص٨٩، "الطلبة الأجانب في الأزهر بقلم سلامة موسى".

جمعية التعارف الإسلامي بالقاهرة عام ١٩٣٤، بهدف التعارف والاتصال بين الشعوب الإسلامية وإذاعة الحقائق عن الإسلام(١). ومن أبرز من أتوا للدراسة في الأزهر محمد حسن الأعظمي، فقد ولد عام ١٩١٦ بمدينة أعظم كره، ودرس بالجامعة الفاطمية في سوارت، وانتُدب مدرسا لأبناء زعيم الفاطميين، واعتاد إلقاء محاضرات في احتفالات الطائفة، وسعى للتقريب بين المذاهب الإسلامية. وجاء إلى مصر للالتحاق بالأزهر، ونال الشهادة العالمية، وانتُدب لتدريس اللغة الأردية بمعهد اللغات الشرقية بجامعة فؤاد(٢).

وفي ديسمبر ١٩٣٧ فكر الأعظمي وبعض ممثلي الثقافات الإسلامية المقيمين بالقاهرة في العمل على تبادل المعارف والثقافات والسير نحو الوحدة. واجتمعوا بمقر الجالية الهندية بالقاهرة، وكان على رأسها عبد الوهاب عزام عميد كلية الآداب وأستاذ اللغات الشرقية(٣)، والشيخ مصطفى عبد الرازق، وغيرهما من العلماء والأدباء، وقرروا إنشاء جماعة الإخوة الإسلامية. وكان مقرها منزلا بقبة الغوري. وتنوع نشاطها بين تعليم اللغات الإسلامية والتعريف بالأقطار الإسلامية وترجمة الكتب. ولما قامت الحرب واقتربت من حدود مصر عام ١٩٤٠ عاد سكرتير الجماعة للهند(٤).

ولم يغفل الأزهر عن إرسال بعثة للهند، وفي عام ١٩٣٤ ظهرت فكرة إرسال أول بعثة، حين قررت مشيخة الأزهر إيفاد عدد من البعوث إلى مناطق مختلفة من العالم، فرأت إرسال مبعوث إلى سوارت. ولكن حالت الظروف دون إرسال البعثة(٥).

١) جريدة الإخوان المسلمين، السنة الأولى، عدد ٣٥ في ١١ إبريل ١٩٣٤، ص٢٣.

٢) محمد حسن الأعظمي وعبد الكريم محمد، الوحدة في الشرق، دار الكشاف، بيروت ١٩٥٠، ص٥٨ – ٦٠؛ محمد حسن الأعظمي، حقائق عن باكستان، الدار القومية للنشر، القاهرة د.ت، ص١٥، ٢٣.

٣) ولد عام ١٨٩٤ في قرية الشويك بالجيزة من أسرة ليبية الأصل. والده كان عضوا بمجلس شورى القوانين ثم الجمعية التشريعية ثم مجلس نواب. حفظ القرآن وتعلم القراءة والكتابة، والتحق بالأزهر ثم بمدرسة القضاء الشرعي، وتخرج عام ١٩٢٠، فاختير مدرسا بها. وقد التحق بالجامعة، ونال الليسانس عام ١٩٢٣. وأختير مستشارا للشئون الدينية بسفارة مصر بلندن. والتحق بقسم اللغات الشرقية بجامعة لندن، ونال عام ١٩٢٨ درجة الماجستير بأطروحته عن التصوف عند فريد الدين العطار. وبعد عودته عُيّن مدرسًا بكلية الآداب. وحصل عام ١٩٣٢ على الدكتوراه في الأدب الفارسي، وأصبح رئيسًا لقسم اللغات الشرقية، ثم عميدا للكلية عام ١٩٤٥. ثم انتقل للعمل الدبلوماسي فعمل وزيرًا مفوضًا بالرياض عام ١٩٤٧، ثم سفيرا بباكستان عام ١٩٥٠، ثم سفيرا بالرياض عام ١٩٥٤، ثم كُلف بتأسيس جامعة الرياض وظل يديرها حتى وفاته في يناير ١٩٥٩. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج٤، دار العلم للملايين، ط١٥، بيروت ٢٠٠٢، ص١٧٧؛ السباعي محمد، عبد الوهاب عزام رائدا ومفكرا، القاهرة ٢٠٠٥، متاح على رابط archive.islamonline.net.

٤) محمد حسن الأعظمي وعبد الكريم محمد، مرجع سابق، ص٥٨. أراد أن تكون عودته للهند امتدادا لأعمال جماعة الإخوة التي شارك في تأسيسها بالقاهرة. وبدأ في تشكيل فرع لها في لاهور في سبتمبر ١٩٤٠. وقصر جهوده على نشر اللغة العربية باعتبارها لغة الإخوة. وفي محاولته الدفاع عنها ومواجهة تعصب الهندوس ضدها وضد اللغة الأردية، قام بإنشاء الجمعية العربية بالهند، واتبعها بإنشاء مدارس ليلية شبيهة بالمدارس الليلية في مصر. وقد تحدث مع محمد علي جناح زعيم مسلمي الهند عن تكوين جماعة الإخوة الإسلامية، فأشار بوجوب العمل أولا على تحقيق فكرة باكستان. وبعد قيام باكستان عام ١٩٤٧ غادر الأعظمي الهند إليها، وظل يبذل الجهود لنشر اللغة العربية باسم الجمعية العربية بباكستان. واستأنف جهوده لإنشاء جماعة الإخوة، فعرض فكرتها على الوزراء، فأعيد تشكيلها، وتقرر منح القائد الأعظم رئاستها الشرفية. وفي عام ١٩٤٩ قررت الجماعة أن تعمل على تحقيق فكرتها بتكوين مؤتمر إسلامي دائم، ووجهت الدعوة إلى الأقطار الإسلامية للاشتراك في المؤتمر الذي عُقد في ١٨ – ٢٠ فبراير. وقد ضم ممثلي ١٨ قطرا إسلاميا. وتجنبا لشبهة أية علاقة بالإخوان المسلمين بمصر، رأى أعضاء جماعة الإخوة تسميتها بالمؤتمر الإسلامي. وفي أواخر ١٩٥٠ وجهت الدعوة إلى البلدان الإسلامية لحضور الدورة الثانية للمؤتمر في ٩ فبراير ١٩٥١. الأعظمي وعبد الكريم محمد، المرجع نفسه، ص٥٨ – ٦٤؛ مجلة الرسالة، عدد ٨٥٨، في ١٢ ديسمبر ١٩٤٩، ص١٧١٣، "لغة المسلمين".

٥) عبد المنعم عبد الرحمن، بعثات الأزهر الأولى لنشر الثقافة الإسلامية، أبحاث مؤتمر دور الأزهر في النهوض بعلوم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغة العربية بالزقازيق، نوفمبر ٢٠١٢، ص٣٢٠٩.

وكان الوضع الديني بالهند واضطهاد الهندوس لغيرهم موضع اهتمام في مصر، فتطرقت المجلة الجديدة للأمر[١]، وانتقدت الديانة الهندوسية، وأبرزت دعوة زعيم المنبوذين بالهند لأتباعه البالغ عددهم ٦٠ مليونا أن يتركوا الهندوسية ويعتنقوا الإسلام أو المسيحية. وأكدت أن الهندوسية لم تعد صالحة أن يؤمن بها أي هندي لأنها تنتهك كرامته وتنزله منزلة البهائم[٢].

وفي عام ١٩٣٦ أكدت الصحف عزم بعض المنبوذين في الهند اعتناق الإسلام. فاهتم شيخ الأزهر محمد مصطفى المراغي بالأمر، وكاتب أعيان المسلمين بالهند للتحقق مما يقال. وجاءت الردود متضاربة[٣]. وكان ممن كتب لهم محمد إقبال ورئيس جمعية حماية الإسلام. وقد رد إقبال بأن انتشار الإسلام في تزايد بين مختلف الطوائف، وخاصة الفئات الدنيا آملا في المساواة، وأشار إلى اعتناق ابن غاندي للإسلام، وأن الفرصة سانحة لانتشار الإسلام، وأوضح العقبات التي تواجه دخول المنبوذين الإسلام مشكلة اللغة؛ حيث يتحدثون ست لغات.

ورأى المراغي أنه من واجب الأزهر إرسال بعثة إلى الهند لمساعدة الراغبين في اعتناق الإسلام. وبعرض الأمر على جماعة كبار العلماء، رأت إرسال البعثة، وحددت مهمتها في دراسة وضع المنبوذين والوسائل اللازمة لهدايتهم للإسلام، ودراسة أحوال الجمعيات الإسلامية بالهند. وترأس البعثة الشيخ إبراهيم الجبالي عضو جماعة كبار العلماء، ورافقه الشيخ عبد الوهاب النجار، والشيخ محمد العدوي[٤].

وكتب الشيخ المراغي إلى إقبال بأن الوفد سيحتاج بعض الأفراد لمرافقته في جولاته. فرأى أن تقوم جمعية حماية الإسلام بإرسال مترجمين مع الوفد. وفي ٢ يوليو قدم طلبا للجمعية بأن تُسرع في الموافقة لكي يُرسل الرد إلى شيخ الأزهر. وفي يناير ١٩٣٧ وصل وفد الأزهر لاهور، واحتفى إقبال به، وراسل الأدباء والوزراء للترحيب بالوفد والاستفادة منه في إعداد المناهج الدراسية[٥].

ولما كان إقبال مقتنعا بأن الأزهر وجامعته النموذج الذي يُحتذى بالعالم الإسلامي، فكر في إقامة معهد على غراره في البنجاب، وأرسل في أغسطس ١٩٣٧ إلى شيخ الأزهر يلتمس أن يبعث إليه عالما

١) المجلة الجديدة مجلة ثقافية شهرية، بدأ صدورها في مصر في نوفمبر ١٩٢٩، وصاحبها ورئيس تحريرها سلامة موسى.

٢) المجلة الجديدة، عدد ١٢، ديسمبر ١٩٣٥، ص٨٩،"انحطاط الدين بالهند". تقسم الهندوكية المجتمع طبقات: (١) البراهمة وهم رجال الدين ومهمتهم إدارة شئون المعابد والآلهة وسن القوانين، وهم فوق جميع الطبقات والمختصين بإله الآلهة وخالق الكون (براهما). (٢) كاشاتريا وهم الفرسان وقواد الجيش، وخُلقوا من يدي الإله. (٣) فايشا وهم التجار والمزارعون وأصحاب المهن، وخلقوا من فخذه. (٤) شودرا أي المنبوذ، وهو إنسان محروم من أي حق. www.nashiri.net

٣) محي الدين الطعمي، النور الأبهر في طبقات شيوخ الجامع الأزهر، دار الجيل، بيروت ١٩٩٢، ص٨٦.

٤) عبد المنعم عبد الرحمن، مرجع سابق، ص٣٢١١- ٣٢١٤.

٥) حازم محمد محفوظ ونبيلة اسحاق، مرجع سابق، ص٢٨ - ٢٩.

يتقن الإنجليزية بجانب العلوم الإسلامية ليعاونه في إنشاء المعهد. ونوه بالأزهر وفضله، ووصفه أنه مركز علمي فريد. وجاء في رسالته "أردنا أن نؤسس إدارة يكون لها شأن مع المعاهد الإسلامية. نريد أن نجمع رجالا ممن برزوا بالعلوم الجديدة مع من برعوا بالعلوم الدينية، ونجعل لهم رواقا يكون مركزا علميا". ورد شيخ الأزهر مبديا سروره بالفكرة، وأسفه لعدم وجود أحد من علماء الأزهر متمكن في الإنجليزية، حيث دخل تعليمها الأزهر منذ عام، واستمهله لحين عودة البعثة التي أُرسلت للندن. وبموت إقبال بعد أشهر ماتت الفكرة[١]. ولاشك أن طلبه يؤكد تقديره لمصر والأزهر.

وكان إقبال موضوعا لعدة مقالات بالصحف والمجلات المصرية. وعندما توفي في ٢١ إبريل ١٩٣٨ حرص عبد الوهاب عزام على تأبينه، فوصفه بشاعر الإسلام وفيلسوفه. وأنه بموته فقد الناس والمسلمون خاصة شاعرا ومفكرا مبدعا وفيلسوفا حرا. وأن شباب المسلمين بالهند فقدوا من كان يدعو للسمو فوق كل عقبة، وأنه قد وهب نفسه وفكره للمسلمين[٢].

وفي متابعة لأحوال الهند، أشادت مجلة النذير التابعة لجماعة الإخوان المسلمين بالاجتماع الذي عُقد في مايو ١٩٣٨ بكلكتا وحضره ٩ آلاف رجل، وأشاد من خطبوا فيه بروابط الصداقة بين المسلمين الهنود والعرب وضرورة تقويتها، وقرروا عدم الاعتراف بتصريح بلفور[٣].

وفي مارس ١٩٣٩، وكنوع من الاستغاثة، كتب أحد مسلمي الهند إلى محمد عبد الله عنان[٤] يعرب عن أسفه لأن المسلمين بالهند انحدروا من الوجهة الاجتماعية والثقافية، وانحرفوا عن التقاليد الدينية نظرا لندرة المؤلفات الإسلامية، ويُخشى أن يفقدوا عقيدتهم وتبتلعهم الهندوسية والمسيحية. وأن الأمر يتطلب وجود مؤلفات عن الدين الإسلامي، لأن نقصها سبب انحلال المسلمين بالهند. وقد نشر عنان الرسالة، وأعرب عن أسفه لما أصاب مسلمي الهند، ونعى على المصريين جهلهم أمور الهند، ودعاهم للاهتمام بإخوانهم وتزويدهم من العلم بما يحفظ عليهم دينهم.

وشارك عزام عنان في الدعوة للاهتمام بأحوال مسلمي الهند وتوثيق الروابط معهم. واستبعد أن يكونوا في الحالة التي صورتها تلك الرسالة. وأضاف أنه يعرف جهود علماء الهند في الدفاع عن الإسلام

١) المرجع نفسه، ص ص١١، ١٥ ، ٣٠ – ٣١؛ وكذلك سمير عبد الحميد، مرجع سابق، ص٤٧.

٢) مجلة الرسالة، عدد ٥٣ في ٩ يوليو ١٩٣٤، ص١١٤٨، "عودة إلى محمد إقبال"، عدد ٢٥٤ في ١٦ مايو ١٩٣٨، ص٨٠٣، "مات الرجل العظيم"، عدد ٢٥٦ في ٣٠ مايو ١٩٣٨، ص٨٩٤، "محمد إقبال شاعر الإسلام وفيلسوفه"، عدد ٢٦٢ في ١١ يوليو ١٩٣٨، ص١١٤٧، "محمد إقبال".

٣) النذير، عدد ٤ في ١٩ يونيه ١٩٣٨، ص٢١، "المؤتمر الهندي".

٤) محمد عبد الله عنان (١٨٩٦– ١٩٨٦) مؤرخ مصري، اشتهر بمؤلفاته في مجال الدراسات الأندلسية. اشتغل بالصحافة، ونشر العديد من المقالات. راجع مجلة الهلال، يناير ١٩٨٥، "عاشق الأندلس".

والدعوة إليه، ونشرهم صحف وكتب بالأردية والإنجليزية. واستشهد بجهود الشاعر إقبال، مؤكدا أن ما قام به خلق بالهند جيلا مغرما بالإسلام فخورا به، ونشيده الذي يعتز به المسلمين بالهند نشيد إسلامي: "الصين وأرض العرب لنا، والهند لنا، نحن المسلمون، العالم كله وطننا"(١).

وقد ذهب أحد الباحثين إلى أن المصريين لم يكونوا يدركون طموح مسلمي الهند، وأنه عندما طالبت الرابطة الإسلامية في ٢٣ مارس ١٩٤٠ بتقسيم الهند وقيام دولة للمسلمين، لم يعلق زعيم أو حزب سياسي في مصر، واكتفت صحفها بنشر الأخبار عن وكالة رويتر. في حين أبدى مسلمو الهند تعاطفهم مع مصر والدول الإسلامية إزاء التصريحات المتكررة في سبتمبر عن احتمال تعرض مصر وتلك الدول للعدوان، وأكدت الرابطة أنهم سيقفون بجانب الدول الإسلامية(٢).

ويبدو أن ما ذكره ليس دقيقا، فقد كان يُنظر في مصر إلى حركة مسلمي الهند بإيجابية، وكان الشعب والصحافة متعاطفين معها(٣). وفي إطار الاهتمام بمشاكل الهند وإدراكا لمطالب مسلميها، أوضحت مجلة الرسالة في إبريل ١٩٤٢ أن في الهند ٢١٧ مليونا من الهندوس، ٦٦ مليونا من المسلمين، وعلى بريطانيا أن تلتفت لمطالب المسلمين نظرا لعددهم وتمسكهم بمطالبهم(٤). وشغلت قضية استقلال الهند الرأي العام بمصر، وأكدت الصحف تحرج الحالة بعد فشل مباحثات غاندي ونائب الملك(٥).

مصر ونشأة باكستان :

في طريق عودته من لندن في ديسمبر ١٩٤٦ زار مصر محمد علي جناح(٦)، وقابل الملك فاروق، وصرح أنه فوجئ بأنه مُلم بجميع المسائل(٧). كما التقى عبد الرحمن عزام أمين الجامعة العربية، ومحمود النقراشي رئيس الوزراء، وحسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين، ومصطفى النحاس زعيم حزب الوفد. وأكد لهم أن قيام باكستان ليس فقط ضروري للمسلمين بالهند، ولكن أيضا للمسلمين بالشرق الأوسط، وأن

١) الثقافة، عدد ١٤ في ٤ إبريل ١٩٣٩، ص٢١، "مسلمو الهند بقلم عبد الوهاب عزام".

٢) Saeeduddin, Op. Cit., p. 74. الباحث الباكستاني سعيد الدين في دراسته للدكتوراة بجامعة بنسلفانيا عام ١٩٧٥.

3) Khan, Hafeez-ur-Rahman, Pakistan's Relations with The U.A.R., Pakistan Horizon, Third Quarter, 1960, Vol. 13, No. 3, 1960, p. 210.

٤) مجلة الرسالة، عدد ٤٥٧ في ٦ إبريل ١٩٤٢، ص٤١٦- ٤١٧، "الهند بقلم أبو الفتوح عطيفة".

٥) مجلة التعارف، السنة الخامسة، عدد ١١ في ٤ مايو ١٩٤٠، ص٧، "قضية الهند".

٦) ولد عام ١٨٧٦، وتعلم في بومباي، والتحق بكلية لنكولن في بريطانيا، فدرس الحقوق وتخرج عام ١٨٩٦. وبعد عودته عمل بالمحاماة، وانضم إلى حزب المؤتمر، وعمل مع غاندي ونهرو، ثم قطع علاقته بالمؤتمر عام ١٩٢٠، وقاد حركة العصبة الإسلامية، وأصدر عام ١٩٢٩ بيانا تضمن ١٤ نقطة، وطالب بتخصيص ثلث مقاعد المجلس التشريعي للمسلمين، ووضع تشريع يتضمن حماية دينهم ولغتهم. وطالب في اجتماع العصبة عام ١٩٣٧ باستقلال المسلمين ضمن اتحاد فيدرالي هندي إسلامي، ونادى في مارس ١٩٤٠ بتقسيم الهند وقيام دولة إسلامية باسم باكستان. وقد تحقق ذلك في ١٤ أغسطس ١٩٤٧. وقد توفي عام ١٩٤٨. عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، ج٢، المؤسسة العربية، بيروت ١٩٨١، ص٩٧؛ مجموعة من المؤلفين، موسوعة مشاهير العالم، ج٣، بيروت ٢٠٠٢، ص٩٦.

٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٦١ – ٠٠٧٨، التقارير المختلفة للسفارة المصرية في كراتشي، من القائم بالأعمال إلى وكيل الخارجية في ١٩ ديسمبر ١٩٤٧.

بعث الإمبراطورية الهندية يعني نهاية الإسلام بالهند وتهديد الدول الإسلامية. وأن الإنجليز ينوون مغادرة الهند، ولضمان مصالحهم سيسلمونها لحكومة ليس لديها تعاطف مع العرب(١).

وذكر الباحث الباكستاني سعيد الدين أن جناح فشل في جعل النخبة المصرية تتفهم مطالبهم، وتأثير الهند البريطانية على مصير مصر والعرب. وأن جماعة الإخوان المسلمين التنظيم الوحيد الذي دعم مطالبة مسلمي الهند بتأسيس دولة الباكستان(٢). وهذا ليس صحيحا، فقد كان هناك من المصريين المتحمسين لقيام دولة لمسلمي الهند، ومنهم عبد الوهاب عزام عميد كلية الآداب، فقد التقى خان عبد الغفار، وهو من أقرب تلاميذ غاندي والمعارضين لقيام باكستان. وحاول التقريب بينه وبين جناح(٣).

وتابع الرأي العام في مصر مسألة مصير شبه القارة الهندية، وتناولت الصحف العرض البريطاني على الهند بالوحدة أو التقسيم(٤). وكان هناك قدر من التعاطف مع مسلمي الهند، ففي يناير ١٩٤٧ سطر سطر عبد الوهاب عزام مقالة في مجلة الرسالة عن الإسلام في الهند، وأوضح أن مسلمي الهند بالرغم من الخطوب لا يزالون يدافعون عن أنفسهم ودينهم، وختم مقاله بعبارة: "إنا لموقنون أن مسلمي الهند ماضون حتى يبلغوا مقصدهم". وفي ٢٩ يوليو رحبت مجلة الثقافة بصدور قانون استقلال الهند، وأسهب المؤرخ محمد عبد الله عنان في شرح مضمونه، فأوضح أن الوضع الجديد للهند وتحولها من مستعمرة إلى نظام الأملاك المستقلة هو نتيجة لتصريح رئيس وزراء بريطانيا في فبراير ١٩٤٧. وأضاف أن القانون يقضي بقيام دولتين، وتقسيم مقاطعتي البنغال والبنجاب، وضم القسم الشرقي للبنغال، والقسم الغربي من البنجاب إلى باكستان. وأنه قد تَعَيَّنَ حاكمان للدولتين الجديدتين، فعُين مونتباتن حاكما للهند، ومحمد علي جناح زعيم الرابطة الإسلامية حاكما لباكستان، وسيبدأ تنفيذ القانون الجديد منذ ١٥ أغسطس(٥).

ومع أنها لم تنظر إلى تقسيم الهند بارتياح، ورأت أنه سيكون خدمة لبريطانيا، وستستمر في السيطرة على شبه القارة الهندية(٦)، أيدت مصر ميلاد دولة باكستان من منطلق الدين(٧). ورحبت باستقلال باستقلال الهند وباكستان لارتباطها بهما بروابط ثقافية واقتصادية ولقربهما من الدول العربية، ولما

1) Saeeduddin, Op. Cit., p. 75.

2) Ibid, p. 77.

٣) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٨ – ٠٠٧٨، السفارة المصرية في كراتشي، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٣٠ أكتوبر ١٩٥٤. بقي خان عبد الغفار معتقلا منذ قيام باكستان حتى عام ١٩٥٤.

٤) الاتحاد المصري، عدد ١١١٧ في ٢ يونيه ١٩٤٧، ص٤؛ مجلة الكاتب المصري، عدد ٢٥ في أكتوبر ١٩٤٧، ص٣٢، الهند بين الوحدة والتقسيم بقلم سليمان حزين".

٥) الرسالة عدد، ٧٠٥ في ٦ يناير ١٩٤٧، ص٩، "الإسلام في الهند بقلم عبد الوهاب عزام"؛ الثقافة، عدد ٤٤٨ في ٢٩ يوليو ١٩٤٧، ص ٧٧٧، "الهند ونظام الدومنيون بقلم محمد عبد الله عنان".

6) Saeeduddin, Op. Cit., p. 80.

٧) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٦١ – ٠٠٧٨، السفارة الملكية المصرية في كراتشي، من وكيل الخارجية إلى السفير المصري في كراتشي في ١٧ نوفمبر ١٩٥٣ .

ينتظرهما من مكانة دولية[١]. وتابع الرأي العام اجتماع جمعية باكستان التأسيسية في ١١ أغسطس، واستحسنت الصحف انتخاب جناح حاكم باكستان رئيسا للجمعية، ومنحه لقب القائد الأعظم. وتابعت الاحتفالات التي عمت باكستان والهند، وبرقيات التهنئة التي انهالت على العاصمتين. وأبدت أسفها على الانفجار الذي وقع بقطار كان يُقل موظفي حكومة باكستان من دلهي لكراتشي[٢].

ونشرت صحيفة البصير برقية وزير الخارجية الأمريكي إلى جمعية باكستان التأسيسية والتي أعرب فيها عن قناعته بأن الدستور الذي سيضعونه سيقوم على مبادئ الديمقراطية والسلام. وتابعت الصحيفة الاضطرابات التي صاحبت قيام باكستان، فنشرت أنباء المصادمات ومقتل ١٠٠ فرد خلال معارك بين هنود ومسلمين في قرية جالالهاب، وهجوم السيخ على قرية خازيبور ومقتل ١٤ مسلما[٣]. وكانت صحف الجمعيات الإسلامية أشد استنكارا لما تشهده باكستان، مشيرة إلى الهجوم الذي شنه السيخ والهندوس على المسلمين، وأسفر عن آلاف القتلى والجرحى، وفر بدينه إلى الدولة المسلمة سبعة ملايين[٤].

ورحبت جماعة الإخوان المسلمين بقيام باكستان، وكتب مرشدها إلى جناح: "إن وادي النيل يدعمك ويثق أن كفاحك من أجل مسلمي الهند سينجح، وليس هناك قوة يمكنها قطع روابط الإخوة الإسلامية"[٥]. كما رحبت جمعية منع المسكرات بقيام باكستان، ووصفتها بالحكومة الإسلامية الشرقية الفتية[٦].

واهتمت مجلة الكاتب المصري ببحث مستقبل باكستان، وأفاض أستاذ الجغرافيا الدكتور سليمان حزين في أول نوفمبر ١٩٤٧ في شرح ما تستند إليه من مقومات، وأنها ستكون أكبر دولة إسلامية بالشرق، وسيضيف قيامها قوة للعالم الإسلامي، ولكن قيامها يكتنفه بعض الصعوبات، وأولها أنها تنقسم قسمين أحدهما في الغرب والآخر في الشرق وتفصل بينهما مساحة من أرض الهند، مما سيترتب عليه مشكلات في الاتصال الاقتصادي والدفاع، وسيبقى جيشها وأسطولها في معسكرين متباعدين، وستبقى مواصلاتها في اتجاهين مختلفين. وستواجه مشكلة الأقليات، لأن المسلمين يمثلون ٧٠ % وبقية السكان

١) عبد اللطيف الصباغ، موقف مصر من قضية كشمير، بحث منشور بمجلة كلية الآداب ببنها، الخريف ٢٠٠١، ص٣٢٤.

٢) الاتحاد المصري، عدد ١١١٧٦ في ١٢ أغسطس ١٩٤٧، ص٢، "دولة الباكستان تبدأ"، عدد ١١١٧٧ في ١٣ أغسطس ١٩٤٧، ص١، "الباكستان تكرم محمد جنه"، عدد ١١١٨٠ في ١٦ أغسطس ١٩٤٧، "الهند تشهد أروع يوم في تاريخها".

٣) البصير، عدد ١٥٢٤٤ في ١١ أغسطس ١٩٤٧، ص٢، "أنباء الهند".

٤) مجلة الدعوة، عدد ٧٨ في ١٢ أغسطس ١٩٥٢، "باكستان في ٥ سنوات بقلم صالح عشماوي".

5) Saeeduddin, Op. Cit., pp. 77, 78.

٦) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٢٠٩٥٢ – ٠٠٧٨، السلك السياسي المصري في الخارج – باكستان، مذكرة الدكتور أحمد غلوش رئيس جمعية منع المسكرات إلى وزير الخارجية في ٤ نوفمبر ١٩٤٨.

من الهندوس والسيخ، وليس من السهل نقل السكان وتبادلهم مع الهند، لأن التبادل في نطاق عشرات الملايين سيكون أمرا خطيرا صعبا(١).

واهتمت مصر بالكارثة التي وقعت بمدينة شيتاجونج بعد شهرين من قيام باكستان، ففي أكتوبر ١٩٤٧ تلقت برقية من رئيس البعثة التي أوفدتها للهند لاستيراد الجوت، يبلغها بالكارثة نتيجة فيضان نهر كارنا فولي، وغرق مساكن مليون نسمة وهلاك ماشيتهم وزراعتهم. واقترح المساهمة في إغاثة المنكوبين. وقررت الحكومة بحث الأمر بعد زوال وباء الكوليرا(٢).

وعلى الجانب الآخر، واصلت باكستان محاولة بناء علاقاتها مع مصر، وفي فبراير ١٩٤٨ أرسل حاكمها العام خواجة نظيم الدين Khwaja Nazimuddin برقية تهنئة للملك فاروق بمناسبة عيد ميلاده، ووصف فيها مصر بأنها "من أهم الأمم الإسلامية العزيزة والقريبة من قلوبنا"(٣).

وخلال عودته من لندن في نوفمبر زار رئيس وزراء باكستان لياقت علي خان Liaquat Ali Khan مصر، وناقش مع بعض المسئولين شئون العالم الإسلامي. وقد كانت هذه أول مقابلة لزعيم باكستاني ومسئولين مصريين بعد قيام باكستان. وفي مايو ١٩٤٩ زار مصر مرة أخرى، والتقى مع نظيره المصري إبراهيم عبد الهادي(٤).

تبادل التمثيل الدبلوماسي بين مصر وباكستان :

اهتمت باكستان منذ ظهورها بمصر بوصفها من أهم الدول الإسلامية والعربية، وكانت في طليعة الدول التي اهتمت بالتمثيل الدبلوماسي معها، فحرصت على تعيين ممثل لها فيها قبل أي مكان آخر في الشرق الأوسط أو في الدول المجاورة، باستثناء أفغانستان والهند(٥). وفي أول أغسطس ١٩٤٧ طلب مندوب الهند بلندن من سفير مصر أن يتصل بحكومته لمعرفة رأيها في تبادل التمثيل الدبلوماسي معها، وذكر أنه يتكلم باسم الهند دون باكستان، وأنها تضم ٤٠ مليون من المسلمين. كما أبلغ جلال عبد الرحيم

١) الكاتب المصري، عدد ٢٦ في نوفمبر ١٩٤٧، ص ٢١٨، "دولة باكستان بقلم سليمان حزين". ولد سليمان حزين عام ١٩٠٩، تخرج من كلية الآداب قسم الجغرافيا عام ١٩٢٩. ونال درجة الماجستير عام ١٩٣٢ من جامعة ليفربول، ثم الدكتوراة من جامعة مانشيستر عام ١٩٣٥، ولما عاد عُين مدرسا بقسم الجغرافيا بكلية الآداب. انتدبته الجامعة عام ١٩٣٨ لفرعها بالإسكندرية، وكلفته بإنشاء قسم الجغرافيا، واستمر حتى أنشئت جامعة فاروق عام ١٩٤٢. وقد أنشأ المعهد المصري للثقافة بلندن عام ١٩٤٣، والمركز المصري للثقافة العربية والإسلامية بمدريد عام ١٩٥٠. وأسس جامعة أسيوط عام ١٩٥٥. وشغل منصب وزير الثقافة عام ١٩٦٥. وتوفي في ديسمبر ١٩٩٩. انظر : محمد عبد الغني سعودي في مقدمة ترجمته لكتاب سليمان حزين "المشرق العربي والشرق الأقصى علاقتهما التجارية والثقافية".

٢) وثائق مجلس الوزراء، ملف ٠٨٦٥٢٠- ٠٠٨١، المساهمة في إغاثة منكوبي الكارثة التي وقعت في شيتاجونج بباكستان بسبب الفيضان، من وزير التجارة إلى رئيس الوزراء في ١١ أكتوبر ١٩٤٧.

3) Khan, Op. Cit., p. 212.

4) Saeeduddin, Op. Cit., pp. 80, 84.

5) Khan, Op. Cit., p. 210.

الممثل التجاري للهند بالقاهرة وزارة الخارجية المصرية برغبة باكستان في إنشاء سفارة لها بمصر. والتمس الرد قبل ١٥ أغسطس، ليتقدم بطلب رسمي. وفي ١٠ أغسطس رفع إبراهيم دسوقي أباظة وزير الخارجية بالنيابة مذكرة إلى مجلس الوزراء أوضح فيها أنه ابتداء من ١٥ أغسطس ستقوم في الهند دولتان: دولة للهندوس، وأخرى للمسلمين، ومن مصلحة مصر أن ترحب باستقلال الهند بدولتيها لارتباطها بهما بروابط سياسية واقتصادية وثقافية، وقرب الهند من البلاد العربية، وأهميتها واتساع أراضيها وكثرة سكانها. ومن المهم أن تبادر مصر بإنشاء علاقات مع دولتي الهند. ومن المأمول أن تلعب دورا مهما فيهما. وفي ١٢ أغسطس قرر مجلس الوزراء الاعتراف بدولتي باكستان والهند وتبادل التمثيل الدبلوماسي معهما(١).

وبعد عدة أيام، بادرت الهند ممثلة في نهرو رئيس وزرائها بطلب إقامة علاقات دبلوماسية مع مصر، فبعث برقية إلى وزير خارجية مصر أعرب فيها عن شكره للحكومة المصرية على تهنئتها للهند لبلوغها المرتبة التي تليق بها، وأضاف أن مصر والهند ترتبطان بروابط عديدة، والأمل يحدوه أن تتعاونا. وأكد صدق أمنيات الهند لمصر، وتطلعها لإنشاء علاقات دبلوماسية مع مصر سريعا(٢).

وفيما يتعلق بباكستان، في أكتوبر ١٩٤٧ تولى المندوب التجاري السابق للهند بمصر رعاية شئون باكستان لحين تعيين سفير. وفي ٧ يونيه ١٩٤٨ وصل الحاج عبد الستار، عضو مجلس الرابطة الإسلامية القاهرة، وقدم أوراق اعتماده بوصفه سفيرا في ٣٠ يونيه ١٩٤٨(٣).

وقد رأت الحكومة المصرية في البداية تعيين سفيرٍ واحدٍ لها في الدولتين، ثم عادت وقررت تعيين سفيرين، نظرا لطول المسافة بين نيودلهي وكراتشي. وكلفت السيد الحسيني قنصلها في ولاية بومباي برعاية شئونها بكراتشي لحين تعيين سفير(٤). وفي ١٩ ديسمبر ١٩٤٧ استقبله حاكم باكستان بصفته القائم بأعمال سفارة مصر، وتحدث معه عن صعوبة إيجاد مساكن ملائمة للسفارات، وطلب منه أن يعتبر نفسه من الباكستانيين، وإذا أراد مقابلته فلا يتردد(٥).

١) وثائق مجلس الوزراء، ملف ٠٣١٣٦٧- ٠٠٨١، تخويل وزير الخارجية حق الاعتراف بدولتي الباكستان والهندوستان وتبادل التمثيل الدبلوماسي معهما، مذكرة إلى مجلس الوزراء في ١٠ أغسطس ١٩٤٧.

٢) المصدر نفسه، ملف ٠٣١٣٧٠- ٠٠٨١، رئاسة مجلس الوزراء، تقارير سياسية من السفارة المصرية بنيودلهي وكراتشي، برقية من نيودلهي إلى وزير خارجية مصر في ١٧ أغسطس ١٩٤٧.

3) Saeeduddin, Op. Cit., p. 80.

4) Ibid, p. 83.

٥) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٦١ – ٠٠٧٨، التقارير المختلفة للسفارة المصرية في كراتشي، من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية في ١٩ ديسمبر ١٩٤٧ بشأن مقابلة القائد الأعظم.

وفي أكتوبر ١٩٤٨ وقع الاختيار على محمد علي علوبة[١] ليكون أول سفير لمصر لدى باكستان نظرا لأنه معروف بآرائه المؤيدة لباكستان[٢]. وكان قد استقال في ديسمبر ١٩٤٦ من وزارة الأوقاف في وزارة النقراشي الثانية (٩ ديسمبر ١٩٤٦ – ١٩ نوفمبر ١٩٤٧). وقد تحدث معه رئيس الديوان عن دولة باكستان الناشئة، فسأله هل يقبل سفارة مصر فيها ؟ فطلب مهلة أسبوعا، وقبل نهايته أخطره بقبول المهمة لأداء رسالة يراها واجبة عليه. وقد سُر رئيس الديوان بذلك. وقد عُين علوبة باشا وزيرا مفوضا في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨. وكان اختياره موضع ترحيب، فكتب رئيس جمعية منع المسكرات بمصر إلى وزارة الخارجية أنها أحسنت الاختيار، وأنه خير من يمثل مصر الإسلامية بتلك الدولة الشرقية الفتية[٣].

وبمناسبة بدء التمثيل الدبلوماسي مع الهند وباكستان، تقرر تعيين صلاح عبد المجيد ملحقا تجاريا بسفارتي مصر بباكستان والهند، ويكون مقره قنصلية مصر بولاية بومباي[٤]. ولم يلق ذلك قبول باكستان، فعندما أبلغ القائم بأعمال سفارة مصر وزير خارجيتها، رد بأن جعل مقر الملحق التجاري بالهند فيه إيثار لها على باكستان التي ترغب بحكم الروابط الدينية والثقافية مع مصر في تعيين ملحقٍ تجاريٍ خاصٍ لباكستان، لاسيما أن الملحق التجاري السابق لم يزرها مع أنه مر على تعيينه سبعة أشهر. وقد أبلغت مصر ممثلها بباكستان بأن المسألة موضع بحث، وسيتم موافاة السفارة بما سيستقر عليه الرأي[٥].

وأبدى رئيس البعثة الاقتصادية التي زارت الهند وباكستان في مايو ١٩٤٩ أسفه لأنه لم يجد في باكستان تمثيلا تجاريا، لأن الملحق التجاري هو نفسه الذي يقوم بتمثيل مصر بالهند، وأنه لم يزر باكستان مرة، وأن أهمية التمثيل التجاري بالهند وباكستان تقتضي أن يكون لمصر تمثيل تجاري قوي فيهما، لأن الهند بلاد كبيرة ولها تجارة واسعة مع مصر، وباكستان دولة في بداية نهضتها الاقتصادية، وتتطلع للتعاون مع الدول الإسلامية، فيجب أن تجد العون من مصر، ويكون فيها تمثيل تجاري قوي يضطلع بهذا

١) نزح جده من الحجاز لمصر واستقر في مدينة جرجا ثم انتقل إلى منفلوط ثم أسيوط وفيها رُزق بابنه علي. وعمل الأخير رئيسا لكُتاب مجلس مديرية المنيا. وفي المنيا رُزق بابنه محمد، وانتقل الأخير مع والده إلى أسيوط عندما نُقل إلى مجلس استئناف وجه قبلي. والتحق محمد علي علوبة بالكُتاب ثم بالمدرسة الابتدائية. وفي عام ١٨٩١ التحق بالمدرسة الخديوية الثانوية بالقاهرة، ثم بمدرسة الحقوق، وقد تخرج عام ١٨٩٩. ومارس المحاماة، كما مارس العمل السياسي. وانضم للحزب الوطني تحت زعامة محمد فريد، وأصبح نائبا في الجمعية التشريعية في يوليو ١٩١٣. وكان ضمن رجال ثورة ١٩١٩، ثم انشق عن حزب الوفد، وانضم إلى حزب الأحرار الدستوريين ثم استقال منه عام ١٩٣٤. وقد عُين وزيرا للمعارف (يناير – مايو ١٩٣٦)، ثم وزير دولة للشئون البرلمانية (أغسطس ١٩٣٩– يونيه ١٩٤٠)، ثم وزيرا للأوقاف (ديسمبر ١٩٤٦ – مارس ١٩٤٧). محمد علي علوبة، ذكريات سياسية واجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٨٨، ص ص١٤، ٣٤ - ٤٣، ٤٨، ٦٢، ٢٩٥؛ مجلة الرسالة، عدد ١٠٤٤ في ١٦ يناير ١٩٦٤، ص١٤.

2) Saeeduddin, Op. Cit., p. 83.

٣) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٢٠٩٥٢ – ٠٠٧٨، السلك السياسي المصري في الخارج – باكستان، مذكرة الدكتور أحمد غلوش رئيس جمعية منع المسكرات إلى وزير الخارجية في ٤ نوفمبر ١٩٤٨.

٤) المصدر نفسه، ملف ٠٢٠٩٥٤- ٠٠٧٨، السلك السياسي المصري، الملحق التجاري في الباكستان والهند، مذكرة إلى إدارة الشئون الاقتصادية، في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٨.

٥) المصدر نفسه، من القائم بالأعمال في كراتشي إلى وكيل الخارجية في ١٣ يناير ١٩٤٩ بشأن تعيين ملحقا تجاريا في الهند وباكستان، من وكيل الخارجية إلى سفير مصر بكراتشي في فبراير ١٩٤٩.

العبء، ويتابع الحركة الجديدة التي بدأت فيها لإنشاء الصناعات وإقامة الأبنية. وأكد أن باكستان تُعد سوقا جديدا لمصر يمكن تصريف بعض المنتجات المصرية فيها(١).

وبرزت أيضا مسألة تعيين ملحق ثقافي بعد أيام من تعيين علوبة باشا. فقد التمس أحمد غلوش الحاصل على دكتوراة في الفلسفة من وزير الخارجية السماح له بمرافقة السفير لمعاونته في نشر الثقافة الإسلامية ويكون ملحقا ثقافيا. وأكد أن الباعث على ترشيح نفسه الإخلاص الوطني والديني. ونوه بأن اللغة الإنجليزية شائعة في باكستان، وأنه ملم بها، ووضع كتابا لإيضاح الدين الإسلامي ذاع صيته بالهند، وتلقى خطابات من أمرائها ونوابها بالثناء على مصر وعلمائها. وقد بحثت وزارة الخارجية طلبه، وأحالته للسفير، فأوصى في نوفمبر ١٩٤٨ أن يكون الملحق الثقافي من رجال الدين(٢). وعملا بتوصيته، تقرر في فبراير ١٩٤٩ ندب محمود فتح الله الأستاذ بكلية أصول الدين ملحقا ثقافيا، وأن يقوم بمساعدة باكستان في النهوض بالدراسات العربية والإسلامية فيها، وتدعيم العلاقات الأدبية بينها وبين مصر(٣).

وتمتعت سفارة مصر بباكستان بمكانة عند الباكستانيين(٤). وتوثقت علاقة السفير برئيس الوزراء لياقت علي خان، وربطت بينهما صداقة، وذكر محمد علوبة في ذكرياته أنه لم يكن يُخفي عنه أمور بلاده، واعتبره من الباكستانيين. وقد ظل علوبة ممثلا لمصر حتى عزم في يناير ١٩٥٠ على الاستقالة. وبالرغم من صداقته لرئيس وزراء باكستان أخفى عنه ذلك، وأبلغه أنه سيعود بعد شهرين، فطلب منه العودة سريعا(٥). وعلى إثر عودته واستقالته، أنعم الملك فاروق عليه بنيشان، تقديرا لخدماته خلال الفترة التي مثل مثل فيها مصر في باكستان(٦).

وعهدت وزارة الخارجية إلى أحد رجال السفارة بتسيير الأعمال لحين تعيين سفيرٍ. وفي غضون ذلك طلب الملحق الثقافي في ١٦ يناير ١٩٥٠ إنهاء مهمته. وأرجع القائم بأعمال السفارة طلبه إلى الغلاء وندرة المساكن اللائقة وارتفاع أجور الفنادق وصعوبة المواصلات، الأمر الذي يجعل المعيشة في كراتشي عسيرة. ونوه بأن هذا الوضع جعل الدول تمنح ممثليها مرتبات تتناسب مع شدة الغلاء. وأضاف أن

١) وثائق مجلس الوزراء، ملف ٠٠٢٧٣٨- ٠٠٨١، جزء أول اتفاقيات تجارية واقتصادية بين مصر وحكومتي باكستان والهند ١٩٤٩ – ١٩٥١، تقرير البعثة الاقتصادية إلى الباكستان، أول يونيه ١٩٤٩.

٢) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٢٠٩٥٢ – ٠٠٧٨، مصدر سابق، خطاب رئيس جمعية منع المسكرات إلى وزير الخارجية في ٤ نوفمبر ١٩٤٨.

٣) المصدر نفسه، مذكرة من مدير إدارة المستخدمين بوزارة الخارجية إلى إدارة المراسم في ٩ فبراير ١٩٤٩.

٤) المصدر نفسه، من القائم بأعمال السفارة إلى وكيل الخارجية في ١٦ يناير ١٩٥٠ بشان الدكتور محمود فتح الله.

٥) محمد علي علوبة، مصدر سابق، ص ٢٩٥ - ٣٠١.

٦) وثائق مجلس الوزراء، ملف ٠٢٠٠٩٧- ٠٠٨١، الإنعام بنيشان إسماعيل على محمد علي علوبة باشا، من رئيس الوزراء إلى وزير الخارجية في ٢٢ إبريل ١٩٥٠.

باكستان تضع مصر في المقام الأول وتتخذ منها مثالا، الأمر الذي انعكس على ما يتكلفه موظفو السفارة للمحافظة على مركز مصر(١).

وفي عام ١٩٥٠ عُين الدكتور عبد الوهاب عزام سفيرا. ورحبت باكستان بتعيينه لكونه معروفا بأنه صديق لها، واعتبرت تعيينه مؤشرا على نمو العلاقات(٢). فقد كان من المهتمين بالهند ومسلميها، ودل على ذلك المقالات التي سطرها قبل قيام باكستان، وبجانب مقالاته عن محمد إقبال قبل وبعد وفاته، وعن الإسلام والآداب بالهند، سطر مقالاً بعنوان: اللغة العربية بالبلاد الإسلامية غير العربية. تناول فيها انتشار الإسلام بالهند، ومركز اللغة العربية، وأنه قلما لقي بمصر عالما أو متعلما إلا يعرف العربية ويتكلم بها على حداثة عهده بالبلاد العربية(٣).

ولما كانت السفارة المصرية أقل الهيئات الأجنبية بكراتشي عددا، وأقل الهيئات التمثيلية المصرية بالخارج، سعى عزام فور تعيينه لاستكمال هيكلها الإداري لتضطلع بدورها. ففي مايو ١٩٥١ ذكر في تقريره أن السفارة بحاجة لموظفين حتى يمكنها أداء مهمتها، وحتى يكون لتمثيل مصر بباكستان مكانة لائقة. وأوضح أنه لا يوجد بالسفارة موظفون إلا السكرتير، ويقوم بالأعمال القنصلية والحسابات وعمل الملحق التجاري، لا يمكن له مهما كانت كفاءته القيام بكل الأعمال، وأن الحاجة تقتضي سرعة تعيين ملحق تجاري وآخر ثقافي، وموظف للأعمال القنصلية، وتُترك الحسابات والعهدة لأمين المحفوظات. لكن قيام موظف بكل الأعمال لن يؤد الغرض من التمثيل السياسي مع باكستان. وناشد وزارة الخارجية سرعة تعيين ملحق تجاري، وإعادة وظيفة الملحق الثقافي، وسرعة حضور أمين المحفوظات.

واهتمت وزارة الخارجية بالأمر، وأبلغت السفير أن تعيين موظف للأعمال القنصلية يمكن تدبيره، وأحالت أمر تعيين ملحق تجاري وثقافي إلى الإدارتين الاقتصادية والثقافية. وفي أول يوليو قررت إنشاء مكتب تجاري بكراتشي وتعيين موظف بالسفارة. وبهذه المناسبة ولانعاش التبادل التجاري مع باكستان، طلب السفير موافاته بالمطبوعات المهمة لعمل الملحق التجاري، فطلب لائحة الجمارك، وتقارير الجمارك، وبيان بالمستوردين والمصدرين، والصناعات المصرية، ونشرات الدعاية مثل Egypt Today(٤).

١) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٢٠٩٥٢ – ٠٠٧٨، مصدر سابق، مذكرة من القائم بأعمال السفارة إلى وكيل وزارة الخارجية في ١٦ يناير ١٩٥٠ بشان الدكتور محمود فتح الله.

2) Saeeduddin, Op. Cit., p. 85.

٣) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، عدد ٥ في مايو ١٩٤٧، "اللغة العربية في البلاد الإسلامية غير العربية اللغة العربية بالهند"، ص٢٠٩؛ مجلة الرسالة عدد، ٧٠٥، مصدر سابق، "الإسلام في الهند"، ص٩.

٤) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٢٠٩٥٥- ٠٠٧٨، الملحق التجاري بالسفارة الملكية المصرية في كراتشي، من السفير إلى وكيل الخارجية في ١٥ مايو و ١٤ يوليو ١٩٥١.

وفي حين اهتمت الحكومة بوظيفة الملحق التجاري بالهند، وعينت في مايو ١٩٥١ عبد السلام المنياوي بدلا من صلاح عبد الحميد، وعززت طلبها ببيان مؤهلاته[١]، لم تحسم أمر تعيين ملحق تجاري بباكستان، وظل الملحق التجاري بالهند يقوم بتلك المهمة. ففي العام التالي وتحديدا في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٢ طلبت الخارجية المصرية منه زيارة باكستان لدراسة الإنتاج فيها. ولم يؤيد سفير مصر بالهند ذلك، وأخبر الملحق التجاري باستحالة ندبه لمهمة لا يمكن إلا لسفارة مصر بباكستان القيام بها. وكتب إلى وزارة الخارجية بأن العمل بالهند يستغرق وقت الملحق التجاري ويصعُب ندبه لمأمورية من صميم عمل السفارة بكراتشي. وطلب تخصيص الملحق التجاري بسفارة مصر بنيودلهي لنشاطها بالهند[٢].

واهتمت سفارة مصر بكراتشي أيضا بمسألة تعيين ملحق صحفي، وكتب عبد الوهاب عزام عدة مرات يلتمس تعيين ملحق صحفي ليتفرغ للصحافة والدعاية، مؤكدا الحاجة الماسة لذلك. وفي يوليو ١٩٥١ أوضح أن الوفد الصحفي الباكستاني عند عودته من مصر في أبريل أشاد بتعاون إدارة الصحافة بوزارة الخارجية، وبجهود عبد الحميد الشافعي بالإدارة المذكورة. واقترح ندبه للعمل بالسفارة كملحق صحفي نظرا لمعرفته برجال الصحافة بباكستان. ونوه بأن رئيس وفد الصحافة الباكستاني أوصى بذلك[٣].

ودأب عزام منذ تعيينه على توصية الحكومة بإرضاء باكستان والتقرب منها حتى لا تسير وحدها في مناصرة الولايات المتحدة مولية وجهها عن العالم العربي، وحتى يُفاد منها في التقريب بين مصر والدول العربية من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى، والانتفاع بهذا في حصول مصر والدول العربية على مطالبها. وأكد أن تعزيز الصلة مع باكستان بداية الاستقرار بالشرق الأوسط[٤].

وظل عزام في مكانه حتى عام ١٩٥٥، وكان داعيا للرابطة الإسلامية وتعزيز الصلة بين الأمة العربية والإسلامية، ودراسة أدب الشعوب الإسلامية؛ فاتجه إلى شعر محمد إقبال، وقام بترجمة ديوانه "رسالة الشرق"، وصدَّر الكتاب بأبيات للشاعر كتبها عندما تولى الملك فاروق العرش. كما قام بترجمة ديوان "ضرب الكليم"، ونشرته جمعية إقبال بباكستان[٥]. وكانت ترجمته موضع اهتمام بباكستان[٦]. وفي سعيه

١) المصدر نفسه، وزارة الاقتصاد، مذكرة في ٥ مايو ١٩٥١.

٢) المصدر نفسه، ملف ٠٢٠٩٦٠- ٠٠٧٨ السكرتير التجاري بالسفارة المصرية في نيودلهي، من وكيل المالية إلى وكيل التجارة في ٣ يناير ١٩٥٣، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٤ فبراير ١٩٥٣.

٣) المصدر نفسه، ملف ٠٢٠٩٥٦- ٠٠٧٨، الملحق الصحفي بالسفارة المصرية، مذكرة في ١١ يوليو ١٩٥١.

٤) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، السفارة المصرية في كراتشي – التقارير السياسية، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٢٨ نوفمبر ١٩٥٣.

٥) وثائق عابدين، ملف ٠٠٢٨٠٣- ٠٠٦٩، التمثيل السياسي والقنصلي في الخارج – سفارة باكستان، من السفير عبد الوهاب عزام إلى حسين حسني باشا السكرتير الخاص للملك في ١٤ يونيه ١٩٥٢.

٦) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، مصدر سابق، من السفير إلى وكيل الخارجية في ١٨ مايو ١٩٥١.

لتعزيز الصلات بين البلدين، قابل ظُفر الله خان وزير الخارجية، وشكا له الإبطاء أحيانا في الاستجابة لما تقترحه الحكومة المصرية، وضرب مثلا بالمعاهدة الثقافية واتفاق النقل الجوي(١).

وشهد عام ١٩٥٥ تعيين سفيرٍ جديدٍ لمصر، ففي ٢٢ مارس وصل عبد المجيد سعود كراتشي. وزار رحيم وكيل الخارجية وقدم له نسخة من أوراق اعتماده، ولم يتعد الحديث عبارات المجاملة وذكريات إقامته بمصر، واستعداده معاونة السفارة فيما تحتاج إليه. وعندما قابل السفير رئيس الوزراء، تحدثا عن العلاقات والروابط الدينية. وفي ١٠ أبريل قدم أوراق اعتماده إلى حاكم باكستان، وأكد الأخير على العلاقات الودية بين البلدين(٢).

باكستان والموقف من القضية المصرية حتى عام ١٩٥٢ :

عزمت مصر بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) على استكمال استقلالها، وأجرت مفاوضات مع بريطانيا عام ١٩٤٦ لم تسفر عن نتيجة إيجابية. واستقالت وزارة إسماعيل صدقي الثالثة في ٩ ديسمبر ١٩٤٦، ورأى خليفته محمود فهمي النقراشي عرض النزاع على الأمم المتحدة. وفي ٨ يوليو ١٩٤٧ أعلن أمام مجلس الأمن أن بقاء قوات بريطانية في مصر ينتهك سيادتها، وأن معاهدة ١٩٣٦ وليدة الضغط. وقد استمر نظر القضية حتى ١٠ سبتمبر ١٩٤٧. وكان الخلاف بين مصر وبريطانيا موضع اهتمام في باكستان، ولم تحل حداثة نشأتها وعضويتها في رابطة الشعوب البريطانية دون تعاطفها مع مصر(٣). وصرح محمد علي جناح: "إن تحرير مصر هو تحريرنا، وأي نجاح سيكون له صدى في كراتشي". ولكن احتلال الهند لكشمير عام ١٩٤٨ حول انتباه باكستان، ومنعتها تحركات بريطانيا بشأن كشمير من الانتصار بقوة لمصر. ولم يصدر رئيس وزراء باكستان إعلانا قاطعا بشأن سياسة حكومته تجاه القضية المصرية. وخلال توقفه بالقاهرة في نوفمبر لم يُشر للنزاع الأنجلو مصري. فتكوَّن لدى مصر انطباع أن باكستان على المستوى الرسمي متحالفة مع الكومنولث التي تدور في فلك بريطانيا(٤).

وخلال زيارته لمصر في مايو ١٩٤٩ ناقش لياقت علي خان مع نظيره إبراهيم عبد الهادي نزاع مصر مع بريطانيا(٥). ومع ذلك لم تكن هناك تصريحات عامة قاطعة لسياسة حكومة لياقت علي خان

١) المصدر نفسه، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٧ أكتوبر ١٩٥٢ بشأن مقابلة وزير خارجية باكستان.

٢) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٥٨ – ٠٠٧٨، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٢٨ مارس و ١٠ إبريل ١٩٥٥. لم تخل المقابلة من المجاملة، فقد أبدى رئيس وزراء إعجابه بولاعة السفير، فأهداها له.

٣) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٢١ نوفمبر ١٩٥٠.

4) Saeeduddin, Op. Cit., pp. 87, 88.

5) Ibid., p. 84.

تجاه النزاع. ومع ذلك نقلت للحكومة البريطانية عبر القنوات الدبلوماسية في أي جانب يكمن تعاطف شعبها، حيث كانت ترى أن القنوات الدبلوماسية أكثر فعالية من التصريحات(١).

وعندما زار شودري خليق الزمان Chaudhry Khaliquzzaman رئيس الرابطة الإسلامية السابق بريطانيا(٢)، أكد لوزير خارجيتها أن مصر لن تقبل ببقاء قوات في أراضيها، وأن بريطانيا ستكسب العالم الإسلامي إذا قبلت مطالب مصر، وعليها تجنب عواقب سخط المسلمين(٣).

وكان لدى شعب باكستان رغبة في تقديم الدعم لمصر. ولما اشتد الخلاف مع بريطانيا عام ١٩٥٠ هبت الصحف الباكستانية تؤيد مصر وتنتقد بريطانيا، وعُقدت عدة اجتماعات خطب فيها كثير من الباكستانيين، وأعلنوا تأييدهم لمصر. ودُعي عبد الوهاب عزام سفير مصر إلى حفلات عديدة، وأشاد الحاضرون بمصر وفضلها على العالم الإسلامي، وأعربوا عن تأييدها في نضالها من أجل جلاء القوات البريطانية وضم السودان(٤).

وفي منتصف نوفمبر ١٩٥٠ نشرت صحف باكستان حديثا لرئيس حزب الرابطة سابقا جاء فيه "أنه إذا أرادت بريطانيا أن تُصادق الدول الإسلامية فعليها نبذ سياستها البالية سياسة القوة وتستبدلها بسياسة إدراك الحقائق حتى تتجنب أزمة في الشرق الأوسط وتتقي رد فعل سيِّئ في باكستان". وأضاف "أن إندونيسيا والهند وباكستان ودول أخرى تخلصت بعد الحرب من القوى الأجنبية، ولكن مصر تُلزم ببقاء قوات بأراضيها بمعاهدة سابقة على الحرب، وأنها لا تقل عن أية دولة مستقلة". وتساءل كيف يمكن الدفاع عن منطقة القناة في أي حرب وأهلها ساخطون؟ وأعرب عن دهشته كيف تكون باكستان من الشعوب البريطانية والشريكة الكبرى بريطانيا لا تثق فيها في أمور الشرق الأوسط ؟ فإن كانت تعتبر مطالبة مصر بالجلاء مسألة خاصة ولا تستشير باكستان، فهذا يخالف ما تردده بأن أعضاء رابطة الكومنولث أسرة واحدة يهمها كل ما يتصل بمصالحها المشتركة. وأضاف "أن باكستان يهمها خير مصر، فإن لم تُستشر في هذه المسألة الحيوية فالرابطة البريطانية خرافة ووهم"(٥).

1) Hasan, K. Sarwar, The Foreign Policy Of Mr. Liaquat Ali Khan, Pakistan Horizon , Vol. 4, No. 4, December 1951, p. 190.

٢) ولد خليق الزمان عام ١٨٨٩، وكان رئيس حزب الرابطة الإسلامية بالهند مدة عشر سنوات (١٩٣٧– ١٩٤٧)، ثم استقال لخلاف بينه وبين الحكومة، ولكنه ظل يحظى بمكانة. وفي عام ١٩٥٣ عُين حاكما لإقليم باكستان الشرقية، وفي نوفمبر ١٩٥٤ عُين سفيرا في إندونيسيا. محمد أيوب خان، أصدقاء لا سادة، ترجمة عمر فروخ، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٦٨، ص٣٩٣.

٣) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٢١ نوفمبر ١٩٥٠.

٤) المصدر نفسه، ملف ٠٣٩٤٠٩- ٠٠٧٨، من السفير عبد الوهاب عزام إلى وكيل الخارجية في ٩ يناير ١٩٥١.

٥) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٢١ نوفمبر ١٩٥٠.

وعندما قابل خليق الزمان في ٢١ نوفمبر سفير مصر أبدى له رغبته في عقد مؤتمر إسلامي في دمشق في مارس ١٩٥١، وأكد أنه سيبحث قضايا الدول الإسلامية وفي مقدمتها القضية المصرية، وسيؤيدها ضد بريطانيا. وأضاف أنه لا استقلال للشرق الأوسط ولا كرامة إلا بصيانة استقلال مصر وكرامتها. وطلب من السفير رفع الأمر مشفوعا بتوصيته للحكومة المصرية وأعيان مصر(١).

وبمقارنة موقف باكستان والهند، نجد أن صحف الثانية كانت أقرب للحياد؛ في حين كانت صحف الأولى متحمسة لمصر. ولم تبق جمعية إلا وشاركت في تأييدها، وقامت مظاهرات لنصرتها(٢). ولهذا اقترح السفير أن تتقدم مصر باقتراح عقد معاهدة صداقة مع باكستان، وأكد أن ذلك سيكون موضع استحسان حكومتها وشعبها وسيزيد تأييدهم لمصر. وجاء رد الإدارة السياسية بوزارة الخارجية، بأن تأييد باكستان والهند مصر في نزاعها مع إنجلترا يستدعي مبادرة مصر بعقد معاهدة صداقة مع الدولتين(٣).

ومع ذلك لم يخل الأمر من مؤيدين لبريطانيا؛ حيث كان لدعايتها أثرها، فغيرت موقف بعض الباكستانيين تجاه النزاع المصري البريطاني ومطالبة مصر بالجلاء ووحدة وادي النيل. وأصبح بعض الصحفيين لا يرون رأي مصر، واعتبروا معاهدة ١٩٣٦ التي يرى المصريون أنها غير ذات جدوى معاهدة واجبة الاحترام، وأن بقاء قوة بريطانية بمنطقة القناة ضرورة تقتضيها الظروف الدولية، لأن للقناة موقعا استراتيجيا ينبغي لبريطانيا الاحتفاظ به، وتزويده بالقوات والمعدات ليصبح نقطة الدفاع الأولى بالشرق الأوسط. وادعى هؤلاء أن مصر ضربت أسوأ مثل بنقضها معاهدة وقعتها بإرادتها. ولم يعر هؤلاء اهتماما للمبررات التي تؤكد مصر أنها تعطيها حق المطالبة بتغيير المعاهدة التي لا تتفق ومصالح البلاد(٤).

وأتت الدعاية بنتيجة ثانية، فأخذ بعض الباكستانيين يعتبون على الحكومة المصرية موقفها من مجلس الأمن وامتناعها عن التصويت مع قراره بشأن كوريا. واستنكروا وجهة نظرها بأنها آثرت ألا تزج بنفسها في الصراع، وتناسوا أنها منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة وقفت دائما بجانب الدول الديمقراطية. وكانت النتيجة الثالثة للدعاية، ترحيب بعض الباكستانيين بقرارات دول الجامعة العربية بصدد المسألة الكورية، وأرادوا إظهار مصر في صورة المستبدة برأيها، فأخذوا يقولون أنها فصلت في الأمر بمفردها ولم

١) المصدر نفسه.

٢) المصدر نفسه، من السفير إلى وكيل وزارة الخارجية في ١٨ ديسمبر ١٩٥٠.

٣) المصدر نفسه، الإدارة السياسية - قسم آسيا، مذكرة في عقد معاهدة صداقة مع الهند وباكستان، ٢٩ ديسمبر ١٩٥٠.

٤) المصدر نفسه، من القائم بأعمال السفارة إلى وكيل الخارجية في ١٩ يوليو ١٩٥٠ بشأن الدعاية البريطانية بباكستان.

تجعله شورى بين الدول العربية. ولم يتقبلوا أنها بامتناعها عن التصويت أرادت التعبير عن احتجاج الدول العربية لما تلاقيه القضايا العربية من تعنت ممن يخطبون ودهم للتصويت بجانبهم. وختم القائم بأعمال السفارة بباكستان تقريره بأن الدعاية البريطانية أثرت على العقول وجعلتها لا تتبين الأمور على حقيقتها[١].

ولم تهتم مصر بهذه المعارضة، وتوقعت حكومة الوفد أن يدعم لياقت علي خان مصر في مؤتمر رؤساء وزراء الكومنولث بلندن في يناير ١٩٥١، ولكنه لم يقم بالدور المتوقع منه. وقد قدم لسفير مصر بلندن ملخصا عن منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، آملا أن يؤثر على القاهرة. ومع ذلك أعرب وزير خارجية مصر عن امتنانه لجهود باكستان. وأثناء وجوده بالقاهرة في طريق عودته، أدلى لياقت علي خان في ٢١ يناير ببيان عن النزاع المصري الإنجليزي. وذكر أن المفاوضات مستمرة، وأنه يأمل الوصول لتسوية مرضية لمصر، وصرح بأن قناة السويس لا يمكن أن تنفصل عن مصر[٢].

وعندما انعقد مؤتمر العالم الإسلامي في كراتشي في ١٢ فبراير ١٩٥١، أعلن تأييده لمطالب مصر[٣]. وفي ٨ سبتمبر اجتمعت لجنة المؤتمر التنفيذية، واتخذت قرارا بتأييد مصر، ونشرت صحف باكستان القرار. وبدأت اللجنة التنفيذية للمؤتمر تنظر في عقد اجتماع عام في كراتشي لتأييد مصر[٤].

وعقب إعلان رئيس الوزراء مصطفي النحاس في ٨ أكتوبر قطع المفاوضات مع بريطانيا، وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ بشأن السودان، شهدت عدة دول مظاهرات داعمة لمصر. وقد برزت المشاعر المؤيدة لمصر في باكستان، وتصدرت الصحف، ونشر ١٦ محررا بالصحف بيانا يعلنون تعاطفهم مع المصريين في هذه المرحلة من نضالهم. وفي أول نوفمبر ١٩٥١ نظم الطلاب في مدينة لاهور مظاهرة، وطالبوا بجلاء القوات البريطانية من منطقة القناة ووحدة وادي النيل. وفي ١٣ نوفمبر نُظمت مظاهرة في العاصمة كراتشي، وأعلن الطلاب الإضراب تضامنا مع الشعب المصري[٥]. وسطرت صحيفة الفجر التي تصدر في كراتشي سلسلة مقالات أعربت فيها عن تعاطف الباكستانيين مع إخوانهم المصريين في نضالهم[٦].

---

١) المصدر نفسه.

2) Saeeduddin, Op. Cit., pp. 88, 89.

٣) وثائق عابدين، ملف ٠١٢٠١٦ – ٠٠٦٩، أوراق خاصة بتهنئة الملك فاروق، ٦ مارس ١٩٥١.

٤) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، من السفير إلى وكيل الخارجية في ١٠ سبتمبر ١٩٥١.

٥) سيرانيان، مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥- ١٩٥٢، ترجمة عاطف عبد الهادي، دار الثقافة، القاهرة ١٩٨٥، ص٣١٨؛ Saeeduddin, Op. Cit., pp. 90, 91.

6) Khan, Op. Cit., p. 211.

ولما بات جليا أن المظاهرات الداعمة لمصر ستزيد التحريض ضد بريطانيا، قدم ممثل أستراليا بكراتشي احتجاجا لحكومة باكستان على سياستها في قضايا الدول العربية والإسلامية كقضية مصر، وهدد بحرمانها من الأسلحة ومما تزودها به أستراليا. وأكد أن دول الكومنولث ستقدم احتجاجات مماثلة. كما طلب الحد من نشاط سفير مصر بكراتشي(١).

وعلى المستوى الرسمي، طلب وزير خارجية باكستان الذي كان في طريقه ليترأس وفد بلاده بالأمم المتحدة بصحبة نظيريه المصري والبريطاني من الجانبين تجنب الاشتباكات. وصرح في مطار لندن: "إذا استطعنا المساعدة لن نتردد". وفي بيانه بالجمعية التأسيسية، أيد رئيس الوزراء خواجة نظيم الدين تصريحات وزير خارجيته، وأضاف أن باكستان تريد الوصول لتسوية تلبي رغبات الشعب المصري(٢). وأنه "منذ نشأة باكستان اعتبر قادتها البلدان الإسلامية أعضاء في جسد واحد. وإننا نشعر بإخواننا أينما كانوا". وأشار إلى نضال الشعوب الإسلامية، وأضاف "إن قضية مصر جزء من هذا النضال"(٣). ولكن لم يلب البيان توقعات كثير من الباكستانيين، ووُصف بأنه حلٌ وسط بين الإمبريالية والحرية(٤).

ولما كان احتجاج مندوب أستراليا قد قُدم قبل إلقاء رئيس وزراء باكستان بيانه، فقد كان له أثره في بيانه عن مصر وقضيتها. وفي محاولة من حكومة باكستان لتبرير موقفها، صرح أحد الوزراء لسفير مصر أن البيان كان من الممكن أن يكون أشد، ولكن حكومته لايزال لديها أمل في الوساطة، ولو انتقدت بريطانيا واتهمتها بالعدوان لما قبلت وساطتها(٥). وربما أرادت باكستان المحافظة على علاقتها ببريطانيا.

ومع أن بريطانيا لم تهتم بعرض باكستان، اعتقدت مصر أن العرض قد يستمر خلال جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي باريس، طوال أسابيع، كان وزير خارجية باكستان على اتصال مع نظيره المصري محمد صلاح الدين. ولكن الجهود لم تسفر عن شيء(٦).

وإزاء تطورات الأحداث في منطقة القناة، قررت جمعية علماء باكستان عقد اجتماع عقب صلاة الجمعة ٢٥ يناير ١٩٥٢ لبحث المسألة المصرية. وفي ٢٢ يناير زار رئيس الجمعية القائم بأعمال سفارة

١) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، مصدر سابق، مذكرة من السفير في ٢٤ نوفمبر ١٩٥١.

2) Saeeduddin, Op. Cit., pp. 91, 92.

3) Khan, Op. Cit., p. 211.

4) Saeeduddin, Op. Cit., pp. 91, 92.

٥) وثائق وزارة الخارجية، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، مصدر سابق، مذكرة من السفير في ٢٤ نوفمبر ١٩٥١.

6) Saeeduddin, Op. Cit., p. 93.

مصر، ودعاه لحضور الاجتماع ورئاسته. وقد رحب بحضور الاجتماع على أن تكون رئاسته لأي شخص كالرئيس السابق للرابطة الإسلامية أو أبو بكر رئيس المؤتمر الإسلامي وعميد جامعة كراتشي. وفي اليوم التالي علم من الصحف أن الاجتماع سيكون خاصا بمصر وتونس وليس بمصر فقط. كما علم أن سفيري بريطانيا وفرنسا احتجا لدى حكومة باكستان لقبولها عقد اجتماع يتعرض لسياسة دولتيهما.

وقد زار سفير فرنسا القائم بأعمال سفارة مصر، وأبلغه أنه لا يمانع في أن يتعرض الخطباء للمسألة المصرية إذ لا دخل لفرنسا بالأمر، لكن الحديث عن تونس لا يمكنه السكوت عليه، وأنه يُحمله مسئولية ما سيُقال بصدد المسألة التونسية. ورد ممثل مصر بأنه لم يعرف أن الاجتماع سيتطرق لمسألة تونس إلا من الصحف. كما أبلغ سفير بورما (ميانمار) ممثل مصر عدم ارتياح بعض الهيئات الدبلوماسية بباكستان لقبوله رئاسة الاجتماع، وأن وكيل وزارة خارجية باكستان تحدث إليه عما قد يتبع ذلك من احتجاج بعض السفراء. وقد رأى ممثل مصر عدم حضور الاجتماع. وأبرق للقاهرة طالبا التعليمات، مبديا استعداده لتلبية الدعوة وحضور أي اجتماع لتنوير الرأي العام بباكستان بقضية مصر(١).

وبحثت وزارة الخارجية الأمر مع سفير مصر في باكستان بمناسبة وجوده بالقاهرة، وأبرقت للقائم بأعمال السفارة بترك رئاسة الاجتماع لغيره، على أن يستوثق من أنه يُوجه لتأييد مصر. كما قررت عودة السفير لمقر عمله في هذه الظروف(٢).

ومن جانبه دعا مؤتمر العالم الإسلامي الذي يرأسه أبو بكر عميد جامعة كراتشي إلى اجتماع يوم الجمعة أول فبراير لتعضيد مصر وتونس. وحضر المؤتمر حشد من الباكستانيين وممثلي الدول العربية والإسلامية. وبدأ خطابه باستنكار اعتداء البريطانيين والفرنسيين على شعبي مصر وتونس، وذكر أن الدول الاستعمارية تسعى لتُباعد بين باكستان وشقيقاتها، لكن شعب باكستان ماض في تأييد إخوانه بمصر وتونس. وقد توالى الخطباء وسردوا الحوادث التي اقترفها الإنجليز في منطقة القناة. وأهابوا بكل باكستاني نصرة مصر. وختم المؤتمر اجتماعه بإعلان تأييد لمصر، وندد بالفظائع التي يرتكبها الإنجليز(٣).

وعُقد اجتماع آخر لنصرة مصر، وألح الخطباء على حكومتهم بالتعاون مع مصر والدول التي تسعى للاستقلال، ونادوا بمقاطعة البضائع الإنجليزية. وناشدوا حكومتهم الخروج من رابطة الكومنولث،

١) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، مصدر سابق، مذكرة القائم بأعمال السفارة إلى وكيل الخارجية في ٢٤ يناير ١٩٥٢ بشأن يوم مصر وتونس في كراتشي.

٢) المصدر نفسه، من وكيل الخارجية إلى القائم بأعمال السفارة المصرية بالنيابة في ٢٤ يناير ١٩٥٢.

٣) المصدر نفسه، من القائم بأعمال السفارة إلى وكيل الخارجية في ٢ فبراير ١٩٥٢.

لأن وجودها فيها يحد من تعاونها مع الدول الإسلامية. ودعا المصلون بالمساجد لمصر، وأقيمت صلاة الجنازة على شهدائها. وسارت المظاهرات في شوارع كراتشي تهتف لمصر وتنادي بسقوط بريطانيا. وأُغلقت معظم المحال تضامنا مع مصر في حدادها على ضحايا مذبحة الإسماعيلية في ٢٥ يناير ١٩٥٢. وأعلن الطلبة الامتناع عن الذهاب لمدارسهم، وتأييدهم التام لمصر. كما نشرت صحف باكستان مقالات أبرزت حوادث منطقة القناة ومجدت شهداء الإسماعيلية، وتضمنت تنديدا بما ارتكبه الإنجليز من فظائع، وطلبا للرحمة للشهداء الذين سقطوا في ميدان الجهاد(١).

وتزعم خليق الزمان رئيس حزب الرابطة السابق حركة مساعدة لمصر. ودعا لاجتماع بمنزله للنظر في المساعدات التي يمكن أن يقدمها شعب باكستان. ولبى الدعوة كثير من رجال السياسة والمال ورؤساء تحرير الصحف. وقرروا تشكيل لجان لدراسة أوجه مساعدة مصر، وإيفاد مندوبين لمصر لدراسة الحالة وتقرير ما يمكن تقديمه من مساعدات مادية ومعنوية. ورأوا إيفاد بعثة طبية للمساعدة في تضميد آلام المصريين بالحوادث الأخيرة، لكن عُدل عن الفكرة. وقد اهتمت اللجنة بجمع الأموال للمساهمة في تأدية ما تراه واجبا نحو مصر كبلد شقيق. ووالت اللجنة عملها يوميا لجمع التبرعات. وقام محمد راشدي رئيس تحرير صحيفة (سِند أوزيرفي) الذي سبق وترأس وفد الصحفيين الباكستانيين في زيارته لمصر عام ١٩٥١ بجهود كبيرة. وسعت اللجنة لدى الجهات المختصة لحثها على نهج سياسة أكثر تعاونا مع مصر، وأن تبادر باكستان بإظهار امتعاضها من الإنجليز. وانبرى هؤلاء يروجون أن وجود باكستان كدولة مسلمة في رابطة الكومنولث جعلها مكتوفة الأيدي أمام الحوادث الجسام التي تتعرض لها مصر(٢). والحقيقة أن كلام الباكستانيين عن تقديم مساعدة مادية لمصر فيه كثير من المبالغة، فكيف لدولة وليدة كباكستان أن تقدم مساعدات لمصر. كما أن وثائق وزارة الخارجية المصرية لم تتضمن أية إشارة لتلقي مصر أية مساعدات. ولو تمت لكانت تقارير السفارة المصرية قد رصدتها. مما يعني أن الأمر كان مجرد تعاطف شعبي.

وتصدى زعيم الرابطة الإسلامية المخضرم خليق الزمان للدعاية المضادة لمصر، ولم يوافق على أنها لم تقدم دعمها لباكستان في نزاعها مع الهند. وصرح بأن: "هدف باكستان إجراء استفتاء بواسطة الأمم المتحدة، وقد دعمتها مصر". وأعرب عن أمله باستمرار التأييد الباكستاني لمصر لتنال الاستقلال(٣).

١) المصدر نفسه.

٢) المصدر نفسه، من القائم بأعمال السفارة إلى وكيل الخارجية في ٢ فبراير ١٩٥٢.

3) Khan, Op. Cit., P. 211.

وفي سياق متصل، عندما انعقد مجلس شورى مؤتمر العالم الإسلامي في مارس ١٩٥٢ بحضور مندوبين من ١٤ دولة، أكد تأييده لمصر في مطالبتها بجلاء بريطانيا عن منطقة القناة، وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاق ١٨٩٩. وأكد أن السودان جزء لا يتجزأ من وادي النيل. وطالب بإجراء استفتاء بعد انسحاب القوات البريطانية(١). وقد كان الباكستانيون يرون أن مصير مصر مرتبط بمصير السودان(٢).

وفي ٢٧ أبريل ١٩٥٢ تحدث وزير خارجية باكستان مع سفير مصر عن دعوته رؤساء الحكومات الإسلامية للتشاور، وأبدى أسفه لأنه لم يتلق ردا من مصر. وأكد أن حضورها سيدعمها في نزاعها مع الإنجليز، ويجمع كلمة الدول الإسلامية لتأييدها. وأضاف أن الإنجليز غير مخلصين في مسألة السودان، ويجب أن يأخذ المصريون حذرهم. وقد أيده السفير. وأوضح وزير الخارجية أنه التقى ممثلي حزب الأمة السوداني، وناشدهم عدم الثقة بوعود الإنجليز بأنه سيكون لهم دور في مستقبلهم. وأضاف أن كل دولة في رابطة الشعوب البريطانية لها سياستها، فبعضها اعترف بالصين الشيوعية وبعضها لم يعترف، ويذهب سفراء الدول المعترفة بكتاب اعتماد من ملك الإنجليز. وباكستان تستطيع أن تعترف بملك مصر ملكا على السودان، وأنه كلف ممثلهم بالقاهرة بالحديث مع علي ماهر رئيس وزراء مصر في اعتراف باكستان بهذا مع تقريرها أن مسألة السودان تُحل بين المصريين والسودانيين. وأكد أن اعتراف دولة في رابطة الشعوب البريطانية بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصري، سيحفز البريطانيين للاعتراف(٣).

ولم يكن إظهار باكستان تأييدها للقضية المصرية لتغفل عنه مصر، وقررت في أغسطس ١٩٥١ إبرام معاهدة صداقة معها(٤). كما كان دعم الشعب الباكستاني لمصر في نضالها محل تقدير الشعب المصري(٥). وهكذا كانت قضية مصر موضع اهتمام في باكستان، وفاق التأييد الشعبي التأييد الرسمي.

مصر ورغبة باكستان في تكوين حلف إسلامي :

انقسم العالم بعد الحرب العالمية الثانية إلى كتلتين، ولما كانت أكثر الدول الإسلامية لم تنضم لأي منهما؛ فكر الغرب في تكوين كتلة تكون سدا بينهم وبين الشيوعية وعونا لهم عند الحاجة(٦). وتبنى

١) وثائق عابدين، ملف ٠٠٢٨٠٣- ٠٠٦٩، التمثيل السياسي والقنصلي– سفارة باكستان، تقرير مندوبي دول إسلامية مختلفة عن مؤتمر الشعوب الإسلامية، باكستان مارس ١٩٥٢.

٢) محمد أيوب خان، مصدر سابق، ص٢٨٥.

٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٢٨ إبريل ١٩٥٢.

٤) المصدر نفسه، معاهدة الصداقة بين مصر والباكستان. أعربت باكستان لسفارة مصر لديها عن رغبتها في عقد معاهدة صداقة بين البلدين. ورحبت مصر. وأعدت الخارجية المصرية مشروع معاهدة، أقره مجلس الوزراء في ١٩ أغسطس ١٩٥١، وفي ٢٨ أغسطس وقع سفير باكستان عليها. وصدر بها قانون في مارس ١٩٥٢.

٥) مجلة الرسالة، عدد ٩٦٦ في ٧ يناير ١٩٥٢، ص٣٩، "الكتلة الإسلامية والسلام العالمي بقلم أبو الفتوح عطيفة".

٦) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، مصدر سابق، مذكرة من السفير في ١٣ يناير ١٩٥١.

إستراتيجية تطويق الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية بسلسلة من الأحلاف، خاصة أن أطول حدود مشتركة للاتحاد السوفيتي مع دول إسلامية، ابتداء من باكستان وأفغانستان عبر إيران وتركيا. ومن ثم برزت فكرة إقامة حلف إسلامي. صُكت الفكرة في واشنطن ولندن، واستوردتها باكستان التي كان الاستقلال قد رفع الإسلامية فيها، وكان لسان الباكستانيين: "أتت باكستان، ويجب أن تأتي إسلامستان"(١).

وصرح أول رئيس وزراء لباكستان "أن أحد الأهداف الرئيسية لرابطة مسلمي الهند التي جلبت باكستان للوجود، تقوية الروابط بين مسلمي شبه القارة ومسلمي العالم"(٢). وتمشيا مع ذلك اهتمت باكستان بالصلات الإسلامية، وكان الباكستانيون يتحدثون عنها، ويرون تكوين كتلة إسلامية تكون وسطا بين الشيوعية والرأسمالية. وكان وراء رغبتها قناعتها بأن الهند لا تريد أن ترى دولة إسلامية قوية بجوارها، وتسعى لعزلها لكي تتفكك(٣). وأكدت تقارير السفارة المصرية وجود ميل رسمي وشعبي بباكستان لاجتماع الدول الإسلامية على خطة مشتركة، وأنها معنية بمعرفة آراء تلك الدول في تحالف يؤدي إلى انتهاجها سياسة لا تعادي أحد الفريقين. وأنها سترسل مندوبا لمعرفة آراء الدول(٤).

وكانت باكستان قد بدأت الدعوة للحلف في سبتمبر ١٩٤٩، فقام خليق الزمان رئيس الرابطة الإسلامية برحلة إلى البلاد العربية داعيا إلى فكرة الحلف الإسلامي "إسلامستان". وتدارك ما قد تلاقيه الفكرة من فشل إذا تمت وكانت الهند تعارضها، فذكر أن الشعوب الإسلامية لن تمانع اشتراك أية دولة شرقية غير إسلامية(٥). وظل يؤكد أن تكوين الحلف سيحد من أطماع الدول الاستعمارية. ومع أن فكرته لم تلق قبولا، لم يثنه ذلك، وأصدر بيانا بأهمية الفكرة، وأرسل نسخة منه إلى سفارة مصر(٦).

وفي مايو ١٩٥٠ زار محمدُ أسد الله مديرُ قسم الشرق الأوسط بالخارجية الباكستانية القائم بأعمال سفارة مصر(٧)، وأخبره أنه سيُفضي له بحديث لا صلة له بعمله الرسمي. واستهجن خروج الأردن على كلمة الدول العربية بشأن فلسطين، وأن ذلك سيؤدي لتصدع الجامعة العربية ما لم يتم تقويتها. وأضاف أن

١) مجلة المجلة، عدد ١١٥ في يوليو ١٩٦٦، ص١٥ - ١٦، "حول هذا الحلف الإسلامي، بقلم جمال حمدان".

2) Khan, Op. Cit., p. 209.

٣) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، من السفير إلى وكيل الخارجية في ١٢ يوليو ١٩٥١.

٤) المصدر نفسه، من السفير إلى وكيل الخارجية في ١٣ يناير ١٩٥١.

٥) المصدر نفسه، مذكرة الإدارة السياسية قسم آسيا في ١٦ مايو ١٩٥٠.

٦) المصدر نفسه، من القائم بأعمال السفارة إلى وكيل الخارجية في ٢ فبراير ١٩٥٢.

٧) محمد أسد الله يهودي نمساوي، قرأ عن الشرق والإسلام، فجذبه الشرق وهداه الإسلام فأسلم منذ ٣٠ عاما، ثم سافر للمدينة المنورة، وتزوج من أهلها، ثم جاء إلى لاهور، وتولى منصب مدير قسم الشرق الأوسط، لإلمامه الدقيق بأمور الشرق وباللغة العربية. وقد ألف كتابا بعنوان الإسلام في مفترق الطرق. المصدر نفسه، من السفير إلى وكيل وزارة الخارجية في ٢٢ يناير ١٩٥١.

مصر حباها الله بمكانة في العالم الإسلامي وجديرة بتزعمه، وأن مركزها والمركز الذي تتبوؤه باكستان بين الدول خليقان بأن يجعلا الدولتين تقدمان على عقد معاهدة تتسم بطابع الحلف الإسلامي، ولا تقتصر على مدلول معاهدات الصداقة. وأكد أن مصر إذا أيدت الاقتراح فإنها ستُسدي خدمة للإسلام، وإذا تم الحلف سيجذب الدول الإسلامية، ويمكنها الوقوف أمام تيار الشيوعية الذي يكتسح بلدان الشرق، وستصبح كتلة يُعتد بها في المجال الدولي. وأشار إلى معاهدات الصداقة التي أبرمتها باكستان مع العراق وإيران. وأكد أنه يطمح أن يرى مصر العزيزة ترتبطت مع شقيقتها باكستان برباط أوثق يدعم الأخوة الإسلامية بينهما، وإذا تم الحلف أمكنهما التشاور في الأمور الدولية ومشاكل الدول الإسلامية، وتصبح سياسة العالم الإسلامي في المسائل الخارجية موحدة. وختم حديثه بأنه التحق بوزارة الخارجية لتحقيق هذا الأمل الذي راوده منذ إسلامه، وأنه يأمل أن يرى الدول الإسلامية تتحد وترتبط برباط الدين الذي لا يعتريه وهن[١]. ويبدو أن باكستان كانت تريد أن تتصدر المشهد، وتُصَّدر مصر في المقدمة.

وعلى أية حال، بعد الحديث السابق، تلقت الخارجية المصرية تقريرا من سفارتها برغبة باكستان في تكوين حلف يبدأ بارتباط مع مصر بمعاهدة تتسم بطابع الحلف الإسلامي، ويجذب جميع الدول الإسلامية في اتحاد حقيقي يقف أمام تيار الشيوعية ويحقق التعاون في كل المجالات[٢].

وقد تسرب محتوى التقرير، ونشرت صحيفة المصري في ٢٣ مايو ١٩٥٠ مقالا بعنوان: "حكومة باكستان ترشح مصر لتزعم حلف يضم الدول الإسلامية لمقاومة الشيوعية". وأشارت إلى تقرير السفارة عن وجوب توحيد كلمة الدول الإسلامية لتُعيد للإسلام مجده، وأن تتكاتف مصر وباكستان لتكوين حلف تسير تلك الدول في فلكه. وأضافت أن السفير الجديد سيحمل القرار عند سفره.

وقد استاءت باكستان، وهرع مدير قسم الشرق الأوسط بوزارة الخارجية في ٣١ مايو لمقابلة القائم بأعمال سفارة مصر مبديا استياء حكومته، وحدد النقاط التالية:

١. أن حديثه معه كان حديثا شخصيا دفعته إليه حالة الشقاق السائد بين الدول العربية.
٢. أنه اندهش لتسرب مضمون الحديث لصحيفة المصري التي شوهته بإضافة أمور لم تكن في صلبه، وأنه كان يأمل بأن تُحاط مثل هذه الموضوعات الخطيرة بالسرية فلا تتناولها الألسن ولا يُنشر عنها في الصحف فتموت في مهدها ولا يُكتب لها الحياة.

١) المصدر نفسه، تقرير رقم ١٠ من القائم بأعمال السفارة إلى وكيل الخارجية في ٥ مايو ١٩٥٠.
٢) المصدر نفسه.

٣. أنه كان يريد من فكرة تكوين حلف إسلامي استرجاع مجد المسلمين، ولم يتخيل أن يتخذ من الفكرة سلاحا يناهض به مبادئ اعتنقها آخرون وإن كانت تتنافى مع الإسلام، وأن ما قصده من تكوين الحلف هو توثيق عُرى الإخوة بين الدول الإسلامية التي سيضمها الحلف للدفاع عن الإسلام وتعاليمه لا الهجوم على المبادئ الأخرى وأساليبها في الحكم، ولم يفكر في تكوين كتلة تناصب الاتحاد السوفيتي العداء كما قد يعتقد قارئ المقال، فلها دينها ولنا دين.

٤. ليس من حق باكستان أن تُنصِّب مصر أو غيرها للزعامة، بل إن مركز مصر ومكانتها يهيئان لها فرصة تقدم صفوف البلاد العربية، فالزعامة لا تُمنح بل تُكتسب.

وأبدى ممثل مصر أسفه لنشر الصحيفة هذا المقال المشوه. ونقل للسلطات المصرية استياء باكستان، وأبدى اندهاشه من المقال لانحرافه عن الغرض الذي كان يرمي إليه مُحدثه، ولورود تفصيلات لم ترد بتقريره، منها أنه أرفق بالتقرير مكاتبات بين السفارة وحكومة باكستان، ومنها خطاب رئيس وزراء باكستان برغبة حكومته أن تتولى مصر زعامة الحلف، ومنها أن باكستان كلفت سفيرها بإبلاغ الحكومة المصرية[١]. وردت الخارجية المصرية مبدية أسفها على تسرب مضمون الحديث، وأكدت أنها اتخذت إجراءات لمنع تسرب ما يرد إليها من تقارير[٢].

وبغض النظر عن تسرب مضمون التقرير، وماهية الإجراءات التي اتخذتها الخارجية المصرية، والتي لم تكشف عنها الوثائق، عكفت السلطات المختصة بوزارة الخارجية على دراسة المشروع الباكستاني، وأوضحت مجافاته للمتبع في الأحلاف الإقليمية، لأن الأصل في الحلف أن يكون الباعث عليه تقارب الدول في التفكير والبيئة والمدنية والأهداف، وألا يكون الدين باعثا. وأن ميثاق جامعة الدول العربية باعد بين الفكرة الإسلامية وأهداف الجامعة، واقتصر على أن يكون حلفا إقليميا يضم بلاد متقاربة، وإذا سُمح لهذه الفكرة؛ لتطلع أبناء كل ديانة لعقد حلف، ولن يستقر العالم وقتئذ. وأضافت الإدارة السياسية قسم آسيا أن الذي دفع باكستان للدعوة للفكرة رغبتها في إيجاد حركة مضادة للحركة التي تقوم بها الهند لتزعُم آسيا. وأن أصحاب فكرة الحلف لم يدركوا أن الدول العربية مشغولة بخلافاتها، وأن باكستان لم تستقر أمورها، ولم تحل خلافاتها مع جارتيها الهند وأفغانستان[٣].

١) المصدر نفسه، من القائم بالأعمال بالسفارة في كراتشي إلى وكيل الخارجية في ٣١ مايو ١٩٥٠.

٢) المصدر نفسه، من وكيل الخارجية إلى القائم بأعمال السفارة في كراتشي في ١٤ يونيه ١٩٥٠.

٣) المصدر نفسه، مذكرة الإدارة السياسية قسم آسيا في ١٦ مايو ١٩٥٠ عن رغبة باكستان في تكوين حلف إسلامي.

وفي ضوء الحيثيات السابقة، انتهت المذكرة بالتوصية بإهمال الفكرة، وأن المعاهدات التجارية والثقافية والصداقة فيها متسع يغني عن التورط في حلف يتميز بخفاء الغرض وانعدام الفائدة[١]. وأعطى محمد صلاح الدين وزير الخارجية تعليماته بالرد على السفارة المصرية في ٦ يوليو ١٩٥٠ بأن الأمر موضع بحث، وأن الحكومة لم تتخذ أية خطوة[٢]. وهكذا لم ترحب مصر بالفكرة خوفا من إضعاف الجامعة العربية وتأليب الدول غير الإسلامية[٣]. وربما رأت أن الفكرة ستفقد الدول العربية عطف الهند، لأن تكوين هذه الكتلة سيثير ارتيابها بسبب خلافاتها مع باكستان، وخشيتها أن تؤيد الكتلة الإسلامية باكستان[٤]. كما كان رأيها أن الدعوة لحلف إسلامي محاولة من الدول الاستعمارية، وأن الحلف الذي يتم الترويج له سياسي وليس فيه من الإسلام إلا الاسم[٥].

وكان طبيعيا أن ترتاب مصر في دعوة باكستان، نظرا لعضوية الأخيرة في الكومنولث، وارتباطها بسياسة بريطانيا. وكذلك يجب الأخذ في الاعتبار أن الحكومة المصرية القائمة حكومة وفدية، ولم تكن مسألة الوحدة الإسلامية لتتفق مع مبادئ الوفد الليبرالية. كما يجب ألا نستبعد أن التطورات التي شهدها الواقع المصري؛ من حل جماعة الإخوان المسلمين في ٨ ديسمبر ١٩٤٨، واغتيال رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي في ٢٨ ديسمبر، ثم اغتيال حسن البنا مرشد الإخوان في ١٢ فبراير ١٩٤٩، قد أسهمت في عدم تبني مصر هذا النموذج من التحالفات.

ومن المؤكد أن موقف مصر لا يعني ابتعادها التام عن محيطها الإسلامي، فقد أرادت فتح معهد فاروق للدراسات الإسلامية بالجزائر، ولكن فرنسا رفضت[٦].

على أية حال في ديسمبر ١٩٥٠ صرح سفير الهند برغبة بلاده عقد معاهدة صداقة مع مصر. وكان ذلك موضع اهتمام سفارة مصر بكراتشي؛ نظرا لعدم ترحيب مصر بدعوة باكستان لعقد حلف. واقترح السفير أن تتقدم مصر باقتراح عقد معاهدة، لأن ذلك سيكون موضع استحسان الحكومة والشعب في باكستان. وبرر اقتراحه بأنها دولة ناشئة قامت باسم الإسلام، وتحيط بها مشاكل، وتطمح في عطف الدول

١) المصدر نفسه.

٢) المصدر نفسه، مذكرة وكيل الخارجية إلى القائم بأعمال السفارة بكراتشي في ٦ يوليو ١٩٥٠.

٣) المصدر نفسه، مذكرة إدارة الشئون السياسية بالخارجية في ٢٢ فبراير ١٩٥٣.

٤) مجلة الرائد، عدد ٥ في يونيه ١٩٥٢، ص٤٩٦- ٤٩٧، "الكتلة الإسلامية بقلم راشد البراوي".

٥) مجلة المجلة، عدد ١١٥، مصدر سابق، ص١٦.

٦) مجلة الرسالة، عدد ٩٦٦ مصدر سابق، ص٣٨. ردت مصر بوقف نشاط الهيئات العلمية والأثرية الفرنسية بمصر.

الإسلامية، وتغضب إذا أعرضت عنها، وسبق أن أبدت رغبتها في عقد حلف مع مصر. وأضاف أن الأحوال ملائمة لعقد معاهدة معها تسجيلا للود واعترافا لها بالجميل. وشدد على أنها أولى بهذه المعاهدة وتنتظرها، وأن تقديم الهند في عقد معاهدة صداقة يقلل من قيمة المعاهدة بين مصر وباكستان، فالأخيرة تطمع في معاونة مصر أكثر مما تطمع الهند، وسيُغضبها أن تتأخر عن الهند. وأضاف أن موقف الدولتين من نزاع مصر مع بريطانيا يبين أيهما أولى بالتقديم، فصحف الهند كانت أقرب للحياد في حين كانت صحف باكستان لسانا واحدا متحمسا لمصر، ولم تبق جمعية إلا أيدت مصر، وقامت المظاهرات لنصرتها. وكرر أن عقد معاهدة مع باكستان سيكون موضع استحسانها(١).

وفي ٢٩ ديسمبر ١٩٥٠ أبدت الإدارة السياسية بوزارة الخارجية اتفاقها في الرأي مع سفارة مصر بباكستان في المبادرة بعقد معاهدة مع باكستان والهند، وأنه سيكون في المبادرة بعقد معاهدة صداقة مع باكستان قبل الهند ما تَرُدُ به على حماس باكستان وعرفانا بجميلها، ولن يسوء الهند تقديمها عليها، فالهند دولة تسيطر على عواطفها وتنظر للأمور بواقعية عكس باكستان(٢).

وفي ١٣ يناير ١٩٥١ أكد سفير مصر مجددا لحكومته وجود ميل رسمي وشعبي في باكستان لاجتماع الدول الإسلامية على خطة مشتركة مستقلة. وأن حكومة باكستان معنية بمعرفة آراء الدول الإسلامية في تحالف بينها يؤدي إلى انتهاجها سياسة لا تعادي بها أحد الفريقين. وأكد السفير أن الأمر جدير باهتمامها، وعليها النظر فيه وتكوين رأي واضح تواجه به الدول الإسلامية عندما يُقترح هذا التقارب بينها وتُسأل مصر عن رأيها(٣).

وفي ٢٢ يناير أبرق السفير للقاهرة بعزم باكستان إرسال مندوب للدول الإسلامية ليعرف آراء حكوماتها في الاتفاق على سياسة واحدة في المسائل الدولية واتخاذ نظام يجعلها كتلة لها رأي. وأنه قد أُختير لهذه المهمة أسد الله مدير قسم الشرق الأوسط بوزارة الخارجية، وأنه نمساوي يهودي أسلم منذ ٣٠ عاما وألف كتابا بعنوان "الإسلام في مفترق الطرق"، ومهتم بالتقريب بين الدول الإسلامية، وقدم تقريرا لحكومته يقترح فيه اتفاق الدول الإسلامية على خطط في السياسة الدولية. وأضاف السفير أنه سيصل القاهرة خلال ١٠ أيام ثم يزور الرياض فدمشق فبيروت فبغداد فطهران وأنقرة. وأنه يريد مقابلة مصطفى

١) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، مصدر سابق، من السفير وكيل الخارجية في ١٨ ديسمبر ١٩٥٠.
٢) المصدر نفسه، مذكرة برأي الإدارة السياسية في عقد معاهدة صداقة مع الهند وباكستان، ٢٩ ديسمبر ١٩٥٠.
٣) المصدر نفسه، من السفير إلى وكيل وزارة الخارجية في ١٣ يناير ١٩٥١.

النحاس وأمين الجامعة العربية[١]. ولكن في ٢٤ يناير زار أسد الله السفير وأبلغه أن رئيس وزراء باكستان أمره بتأجيل سفره. وطلب من السفير أن يعتبر حديثه معه خاصا ولا يُخبر به سفير باكستان بالقاهرة[٢].

وبعد أربعة أشهر، وفي لقاء سفير مصر بوزير خارجية باكستان في ١٧ مايو، تحدث الأخير عن اتخاذ الدول الإسلامية سياسة واحدة في الظروف الدولية، واعتقاده أن واشنطن لن تعارض، لكن دول أوروبا قد تخشى فكرة الجامعة الإسلامية. فأكد له السفير أنهم يقبلون اجتماع المسلمين على خطة ما دامت كفيلة بجمع الدول الإسلامية على سياسة بعيدة عن الشيوعية، وعلى المسلمين أن يعلنوا أنهم أصدقاء لكل الدول، وأن في اجتماعهم عصمة للبلاد الإسلامية من الشيوعية. وقد وافقه وزير خارجية باكستان، وأضاف أن الهند ستضطر للسير مع هذه المجموعة. وتحدث عن دعوة الدول الإسلامية إلى توحيد سياستها، وأكد أن باكستان لا تريد أن تبدأ بالدعوة حتى لا يقال إنها تسعى للزعامة، مع أنه ليس في الأمر زعامة ولكن فيه أخوة. فرد سفير مصر بأنه إذا رأت الدول الإسلامية أن تجتمع على سياسة فلن يحول دون ذلك فكرة الزعامة. وقد أوضح وزير خارجية باكستان أنه قابل نظيره المصري، وأن هناك توافقا بينهما. فرد السفير بأن اهتمام مصر بالقضايا الإسلامية أمرٌ راسخ في سياستها[٣].

وفي ٢٣ أغسطس، وعلى الرغم من قرار باكستان في ٢٤ يناير بتأجيل سفر أسد الله للقاهرة، فقد أخطرت السفارة المصرية بتكليفها له بالسفر لمصر ودول الشرق الأوسط، وأعربت عن رغبتها في منحه كل التسهيلات وتيسير اتصاله بالمسئولين والمختصين[٤].

ولما كان الباكستانيون يتطلعون لتكوين كتلة إسلامية، كان من الطبيعي أن يكون لبوادر التقارب بين تركيا والدول العربية أثر على ساسة باكستان، فاستحسنوا مساعي الجامعة العربية، بعدما كانوا يأخذون عليها اهتمامها بالدول العربية فقط[٥]. وعقب إلغاء مصر معاهدة ١٩٣٦ في أكتوبر ١٩٥١ زادت تصريحات وزير خارجية باكستان عن وحدة العالم الإسلامي[٦]. ولكن هذا لم يغير موقف مصر.

١) المصدر نفسه، في ٢٢ يناير ١٩٥١.
٢) المصدر نفسه، في ٢٤ يناير ١٩٥١.
٣) المصدر نفسه، في ١٨ مايو ١٩٥١.
٤) المصدر نفسه، في ٢٣ أغسطس ١٩٥١.
٥) المصدر نفسه، في ١٢ يوليو ١٩٥١.
٦) مجلة الرائد، عدد ٥ في يونيه ١٩٥٢، مصدر سابق.

وفضلا عن الموقف الرسمي الرافض لفكرة التحالف على أساس الدين، كانت آراء المفكرين أن الوقت غير مناسب، لأن المسلمين يجب أن يحققوا حرياتهم أولا ثم يتحدوا ثانيا، ففي محاضرة ألقاها الدكتور راشد البراوي في مايو ١٩٥٢ أكد أن الذي سيكسب من وراء هذه الكتلة بريطانيا وباكستان، الأولى لأنها ستصرف العرب عن مشكلاتهم، والثانية لأن الدول الإسلامية ستلتف حولها فتكون قوة مؤيدة لها ضد الهند. والخاسر هو الشعوب الإسلامية. وأن الغاية الحقيقية إقامة تنظيم دفاعي عن المنطقة(١).

ومع ذلك كان بمصر من يؤيد الفكرة، ففي يناير ١٩٥٢ نشرت مجلة الرسالة مقالة رحب كاتبها بالفكرة، وأكد أن الإسلام أقام أمة سادت الدنيا وكانت دول الغرب تخشاها. وأن العالم الإسلامي غني بمبادئه عن الكتلتين، وأن قيام جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ كان بمثابة النواة لقيام كتلة إسلامية. وأن زيارة مصدق رئيس وزراء إيران للقاهرة وإعلانه التعاون بين الدول الإسلامية وعلى رأسها مصر وإيران، وكذلك دعم الشعوب الإسلامية لمصر في نضالها، يعزز إمكانية تكوين الكتلة الإسلامية(٢).

والواقع أن رفض مصر دعوة باكستان إنشاء حلف إسلامي لا يمكن فهمه بمعزل عن توجهات سياستها الخارجية، خاصة أنها تزامنت مع محاولة الغرب إشراكها في الأحلاف. فعندما نشبت حرب كوريا أعلنت مصر أنها لن تؤيد جهود الأمم المتحدة ولن ترسل جنودا إليها، وصرح وزير الخارجية في يوليو ١٩٥٠ أن مصر تحافظ بهذا على الحياد، وأنها ستقف على الحياد إذا وقعت حرب عامة. لكن اتجاه مصر الحيادي أزعج الغرب في وقت كان يحاول فيه تنظيم شئون الدفاع ضد الإمبريالية السوفيتية(٣).

ولما كان تسلل الاتحاد السوفيتي للشرق الأوسط يزعج الغرب، ونظرا لفشل الغرب في تكوين حلف إسلامي، رأى إقامة حلف من دول المنطقة، فبرز مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (الميدو Mido) وتمتد من تركيا حتى باكستان ومن مصر حتى إيران(٤). وكان جوهر المشروع قيام الولايات المتحدة بتقديم مساعدات واستخدام قواعد. وعلقت أهمية كبيرة على مشاركة مصر، نظرا لموقعها ووجود قناة السويس ومركزها بالعالم العربي. وعلى هذا الأساس؛ وفي محاولة لاحتواء مصر وإيجاد حل للأزمة التي نجمت عن إلغائها معاهدة ١٩٣٦، تقدمت واشنطن ولندن وباريس وأنقرة في أكتوبر ١٩٥١ باقتراح

١) المصدر نفسه .

٢) مجلة الرسالة، عدد ٩٦٦ ، مصدر سابق، ص٣٩.

٣) لنشوفسكي، جورج، الشرق الأوسط في الشئون العالمية، ترجمة جعفر خياط، بغداد ١٩٦٤، ص ص٤٦٤، ٤٦٥.

٤) مجلة المجلة، عدد ١١٥، مصدر سابق، ص١٦.

إنشاء منظمة دفاعية للشرق الأوسط، وأن تُستبدل القوة البريطانية بمنطقة القناة بقوة من تلك الدول. وبادرت مصر برفض الاقتراح، فكان ذلك ضربة شديدة، لأن إنشاء مثل هذه القيادة المقترحة لن يكون مجديا بدون مصر. ولم تكن لتقبل هذا في الوقت الذي كانت تتطلع فيه لإخراج القوات البريطانية(١).

باكستان وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢:

بعد أشهر قليلة من رفض مصر الاشتراك في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وكانت موضع اهتمام باكستان، ففي ٨ أغسطس صرح وزير خارجيتها مبديا إعجابه بسمو الهدف وحكمة الأسلوب الذي اتبعه المصريون(٢).

وتزامن ذلك مع الذكرى الخامسة لنشأة باكستان، ففي ١٢ أغسطس أثنت مجلة الدعوة المصرية على ما وصلت إليه باكستان، مشيرة إلى أنها قامت على أساس الإسلام، وحاربت الجهل، ونشرت المدارس والمستشفيات، وتطورت من الناحية التجارية والمالية، وأن قوتها تبدو في ميزانيتها إذ تضمنت اعتمادات كبيرة لتحسين الزراعة والصناعة وإرسال بعثات علمية للخارج. كما أشادت بسياستها، وأنها وقفت بجانب الدول العربية والإسلامية، ودافعت عن قضاياها كقضية فلسطين وإندونيسيا ومصر(٣).

وفي سبتمبر طلبت باكستان من مصر إعارتها ٥٠٠٠ طن من القمح تُشحن فورا لتصلها قبل ٣٠ سبتمبر نظرا لنقص المحصول، على أن تردها أوائل ديسمبر، وتتحمل نفقات النقل. وقد أوصت وزارة الخارجية المصرية بإجابة طلبها مراعاة للعلاقات الودية. وأوضحت وزارة التموين أن رصيد القمح ٥٢٠ ألف طن بجانب الكميات المتعاقد عليها والتي ستصل في أكتوبر وقدرها ٣٨٠ ألف طن، وهذا القدر يكفي حتى يونيه ١٩٥٣. وأكدت أن إعارة هذه الكمية لن تؤثر على المخزون الإستراتيجي فضلا عما تنطوي عليه من المجاملة والتعاون مع بلد صديق. وقد وافق مجلس الوزراء على إعارة باكستان ما تحتاجه(٤).

وفي ٧ أكتوبر ١٩٥٢ سأل وزير خارجية باكستان سفير مصر عن الأحوال فيها، فأجابه أن الأمور تسير بشكل جيد، والحكومة جادة في تنفيذ خطط الإصلاح التي وضعتها، والشعب يؤيدها. فأكد الوزير أن هذا يَسُرُّ حكومته. وأوضح أنه "لابد لمصر في هذا الوقت من حكومة مستقرة. وينبغي أن تُدرك

١) راشد البراوري، مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٢، ص٥١ــ ٦٤.

٢) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، مصدر سابق، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٨ أغسطس ١٩٥٢.

٣) مجلة الدعوة، عدد ٧٨ في ١٢ أغسطس ١٩٥٢، "باكستان في ٥ سنوات بقلم صالح عشماوي".

٤) وثائق مجلس الوزراء، ملف ٠٣١٣٧١- ٠٠٨١، إعارة مواد تموينية إلى حكومة باكستان سنة ١٩٥٢، وزارة التموين، مراقبة الشئون التجارية، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء في ١٦ سبتمبر ١٩٥٢.

أن الدول تراقب أعمالها، وبعضها يسايرها ما دامت قوية متحدة، فإن وجدوا فرصة لن يتورعوا عن انتهازها، ولاسيما الدول التي بينها وبين مصر خلاف، فالإنجليز إذا وجدوا حكومة قوية وأمة متحدة فلا يملكون إلا أن يتفقوا معها. وأكد أنه لا يقصد أن الإنجليز يكيدون للنظام الجديد في مصر، ولكن ليس بعيدا عن سياستهم أن ينتهزوا فرصة أي خلاف أو اضطراب". فأكد السفير أن الأمور تسير بما يبشر بالخير، وأن الحزم يقتضي أن تأخذ الحكومة حِذرها(١).

وبوجه عام حظيت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ولاسيما اللواء نجيب بتأييد شعبي بباكستان، ففي أواخر أكتوبر تلقت سفارة مصر خطابا من موظف بشركة الطيران الباكستاني أعرب عن حبه لمصر وشعبها وقادتها. وأنه قرأ في بعض الصحف أن الرئيس محمد نجيب تلقى غليونا من أحد البريطانيين، وقد يكون مصنوعا من خشب سام ومقدم للقائد محمد نجيب، وهذه أمور غير مستبعدة من البريطانيين. والتمس ألا يستعمل اللواء نجيب الغليون المهدى له(٢).

وفي إطار متابعة الموقف، وتأييد الرأي العام لنجيب ورفاقه، نشرت باكستان تايمز مقالة أسمتها حرب الإنجليز السرية بمصر، وكان مضمونها تأييدا لمصر وكشفا للمؤامرات التي تُحيكها المخابرات البريطانية لإفشال الثورة المصرية. فقد قالت في مقدمة مقالتها أنها "تروي قصة مخابرات سرية من أهم القصص بالشرق الأوسط، وأن مبعثها الحرب التي يثيرها حكام مصر الجدد على الإدارة السرية البريطانية العتيدة". وبدأت الصحيفة بالحديث عما كانت عليه مصر قبل يوليو ١٩٥٢. وأكدت أن المخابرات البريطانية كانت تحكم مصر وتسربت إلى جميع المؤسسات، وأن وكلاءها موجودون خاصة في إدارات المخابرات الثلاث: مخابرات الجيش، والمكتب المخصوص، والإدارة السرية للملك، ولذا كانت تسوس البلاد وفق أهوائها، وتثير الأقليات ضد الأغلبية، وكان فاروق تحت الرقابة(٣).

وتناولت الصحيفة حوادث الإسماعيلية وحريق القاهرة. وأكدت أن بريطانيا استبد بها القلق من حرب العصابات التي شنها الفدائيون في منطقة القناة. وأن هذا الكفاح غير المنظم ألحق أضرارا بمنشآت الجيش البريطاني بمنطقة القناة. وأن سبب نجاحه "أن القائمين بحرب العصابات كان يوجههم ويدربهم بصفة سرية ضباط هم الآن مع اللواء نجيب. وكان المخطط أن يتبع حوادث الإسماعيلية انقلاب نتيجة لحوادث القاهرة

١) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، مصدر سابق، من السفير إلى وكيل الخارجية ٧ أكتوبر ١٩٥٢.

٢) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٦١ – ٠٠٧٨، مذكرة من السفارة الملكية المصرية في كراتشي في ٦ نوفمبر ١٩٥٢.

٣) المصدر نفسه، مذكرة السفير عبد الوهاب عزام إلى وكيل وزارة الخارجية في ٢٢ إبريل ١٩٥٣.

في اليوم التالي، لكن الأمور خرجت عن رقابة الأيادي البريطانية، وقبل أن يقع ما كان مدبرا؛ غيرت طائرات الخطوط البريطانية سيرها منذ ٢٥ يناير، ونقل بنك بركليز وثائقه وأمواله إلى خزائن البنك الأهلي، وتلقى رعايا بريطانيا تعليمات بألا يغادروا منازلهم في ذلك اليوم. وأن الجيش المصري تأخر في إعادة النظام، حيث أثر أندراوس وكريم ثابت على الملك بناء على تعليمات المخابرات البريطانية. وأن فاروق استنجد بالسفارة البريطانية عندما وقعت حركة الجيش"[١].

وتحت عنوان: "الكفاح الحاضر" أكدت الصحيفة أن المخابرات البريطانية لا تزال تحيك الدسائس، وأن صحيفة شيوعية سرية (النجمة الحمراء)، ليست صحيفة حقيقة، بل مجرد نشرة لخلق القلق أخرجها رجال المخابرات البريطانية. وأنهم حاولوا استخدام كل حيلة لإثارة الأقليات وخلق اضطرابات بين العمال. وأنه منذ تولي محمد نجيب ورفاقه اهتموا بتطهير المؤسسات ولاسيما المخابرات السرية ووكلاء المخابرات البريطانية، وتم تعقب كثير منهم وكشف بعض تقارير المخابرات البريطانية. وأن إيدن رئيس الوزراء البريطاني وسفيره بالقاهرة يرون الاتفاق مع نظام الحكم الجديد بمصر، لكن رجال المخابرات يعارضون.

وتحت عنوان: "المرحلة السلبية" أكدت الصحيفة أن حكام مصر يحاولون إحباط محاولة المخابرات البريطانية لإثارة فوضى اجتماعية واقتصادية. وأن الحكومة حددت أسعار المواد الغذائية، وأن البريطانيين يشترون كميات لقواتهم بمنطقة القناة، فطلبوا شراء كميات كبيرة بأسعار أعلى، لإحداث اضطرابات اقتصادية، وأن الحكومة المصرية أبلغتهم أنه لا يمكن الشراء إلا بالأسعار المقررة وبكمية تكفي ١٠ آلاف فرد. ولكن كان هناك ٧٨ ألف فرد في المنطقة، وكان الإنجليز يشترون الخضر لأكثر من هذا[٢].

وعددت الصحيفة جهود المخابرات البريطانية لخلق عدم الثقة في نظام الحكم بمصر، بإحداث فوضى مالية عن طريق تهريب النقود والذهب والسلع النفيسة. وأن هناك طائرة تغادر مطار فايد مرتين أسبوعيا لهذا الغرض، وأخرى تهرب الحشيش من إسرائيل. واتهمت الصحيفة المخابرات البريطانية بمحاولة إيجاد شقاق بين نجيب ورفاقه الضباط الشبان.

وتحت عنوان "المرحلة الإيجابية" أوضحت الصحيفة أنه عندما تتحد البلاد وراء النظام الجديد دون ثغرة تستغلها المخابرات البريطانية تبدأ المرحلة الإيجابية. ولن تكون هجوما للجيش على البريطانيين؛ لكن

١) المصدر نفسه.

٢) المصدر نفسه.

ستكون حرب عصابات، وأن هناك معسكرات تدريب أقيمت، وسيقوم على حرب العصابات ضباطٌ بملابس مدنية، وسيشترك فيها الشعب وخاصة العمال بمنطقة القناة.

وقد حظي مقال صحيفة باكستان تايمز عن الحرب السرية التي يشنها الإنجليز ضد نظام الحكم الجديد في مصر باهتمام بالغ من الدوائر السياسية في مصر(١).

وفي ١٦ أكتوبر ١٩٥٣ وقبيل سفر حاكم باكستان العام في رحلة تشمل بغداد ولندن وباريس وواشنطن ثم القاهرة، قابل سفير مصر، وأعرب عن أمله أن يُحَلَّ ما بينها وبين بريطانيا، وصرح أنه يقدر اللواء نجيب ويثق فيه، ويأمل أن يزور باكستان. وقد أكد له السفير أن زيارته لمصر وإن لم تكن رسمية ستكون مقدمة لزيارة رئيس مصر لباكستان. وفي اليوم التالي أبلغت الخارجية الباكستانية سفارة مصر أن حاكم باكستان سيأتي للقاهرة في ٢ ديسمبر، وسيقضي ليلة في السفارة الباكستانية(٢).

وكذلك أبلغ سفير باكستان بواشنطن سفارة مصر أن غلام محمد سيمر بالقاهرة، وقد يُطيل إقامته إذا رغبت الحكومة المصرية. وقد رأت الخارجية المصرية أن اتصال سفير باكستان بواشنطن يوحي برغبة حاكم باكستان في إطالة إقامته. وأن إقامته ستحقق عدة فوائد؛ فتساعد على تفهم سياسة باكستان الخارجية والغرض من زيارته لواشنطن، والتحقق من عزم باكستان عقد معاهدة مع الولايات المتحدة، وحلف مع تركيا وإيران والعراق، ومعرفة الغرض من تبادل البعثات مع تركيا وزيارة الملك فيصل المرتقبة لباكستان. وللاعتبارات السابقة تقرر دعوة حاكم باكستان عن طريق سفارة مصر بلندن لإطالة إقامته(٣). ويبدو أن حكومة باكستان كانت تعطي زيارة حاكمها للقاهرة أهمية، ففي ٢٨ نوفمبر ١٩٥٣ وجهت مذكرة لسفير مصر. وبالفعل وصل حاكم باكستان في ٣٠ نوفمبر(٤).

باكستان والقضية المصرية في أعقاب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢:

في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ عقد حزب باكستان الحرة اجتماعا في حديقة عامة، وخطب زعيم المعارضة بالبرلمان وآخرون، وانتقدوا حكومتهم بأنها لم تبذل معاونتها لمصر بما يليق بحكومة إسلامية، وأنها تتمسك بصلتها ببريطانيا، بدليل أن رئيس الوزراء سيزور لندن لحضور حفل تتويج الملكة(٥). وأبدى العديد من

١) المصدر نفسه.

٢) المصدر نفسه، من السفارة الملكية المصرية في كراتشي إلى وكيل الخارجية في ١٩ و ٢١ أكتوبر ١٩٥٣.

٣) المصدر نفسه، إدارة الشئون السياسية، مذكرة عن زيارة الحاكم العام في باكستان لبلاد الشرق الأوسط، د.ت.

٤) المصدر نفسه، من السفير عبد الوهاب عزام إلى وكيل الخارجية في ٢٨ نوفمبر ١٩٥٣، إشارة تليفونية من إدارة المباحث العامة إلى ضابط الاتصال بالخارجية في ٣٠ نوفمبر ١٩٥٣.

٥) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢.

الباكستانيين تعاطفهم مع مصر، ومنهم محمد راشدي أحد الشخصيات البارزة بالسند وصاحب صحيفة سند أوبزرفر Sind Observer، والمعروف بحبه لمصر، وكان يقود حملة لدعمها في صحيفته. ولما عُين وزيرا بحكومة السند، لم يخف تأييده(١).

وقد حاولت باكستان بذل المساعي لتسوية النزاع بين مصر وبريطانيا(٢). وفي طريق عودته من لندن في يونيه ١٩٥٣، توقف رئيس وزراء باكستان بالقاهرة، ونقل للسلطات وجهة نظر بريطانيا، وأكد تأييده لوجهة النظر المصرية. وعندما تعثرت المفاوضات المصرية البريطانية، حاولت باكستان مساعدة الجانبين لاستئنافها. وكان الطيب حسين ممثلها بالقاهرة وسيطا ودودا للجانبين(٣).

وكانت مساعيها موضع تقدير مصر والعرب. وقد أعد وزير سوريا المفوض بباكستان بيانا بشأن مطالب مصر ووساطة باكستان والهند، وأوضح أن ما تطالب به هو ما يطالب به كل عربي، وأنها تحتفظ لمن يؤيد قضيتها بالجميل، وأن الجهود التي بذلتها باكستان تُضاف للجهود التي بذلتها فيما يهم العالم العربي والإسلامي. وأن اهتمام دولتين كبيرتين بالكومنولث سيكون له أثره في تضييق الخلاف بين مصر وبريطانيا، لاسيما أن توقيع الهدنة في كوريا ومسالمة الاتحاد السوفيتي لتركيا واليونان يقلل احتمال نشوب حرب، وهذا يجعل بريطانيا تدرك أنها لن تجنيَ من البقاء بمنطقة القناة إلا تكبد نفقات طائلة لجيشها المرابط فيها والبالغ ٨٠ ألف جندي(٤).

وفي سبتمبر ١٩٥٣ التقى ظُفر الله وزير خارجية باكستان ونستون تشرشل Churchill رئيس وزراء بريطانيا في محاولة للتوسط في المسألة المصرية، وعلى إثر عودته قابل في ٢٣ سبتمبر عبد الوهاب عزام سفير مصر، وأوضح له أنه حث تشرشل على اللين وكسب صداقة المصريين، وأنه لما أجابه أن اللين فيه تقليل من شأنه، رد بأنه ليس لغيره من المكانة والجرأة ما يُقدم به على حل المشاكل وتَحَمُّل التبعات. ولما زعم أن المصريين لا يُركن إليهم ولا يُوثق بعهودهم. أكد ظُفر الله أنهم إن نالوا مطالبهم ستنال بريطانيا صداقتهم وستجدهم أوفياء. وتعقيبا على قوله أنه لا يفيد الوصول لاتفاق مع القائمين بالأمر في مصر، ولا يدري أحد كيف سيكون مصيرهم؛ أكد له أنه لن يجد حكومة أفضل من الحالية،

١) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٦١ – ٠٠٧٨، من السفير إلى وكيل وزارة الخارجية في ٣٠ يوليو ١٩٥٣.

٢) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، مذكرة إدارة الشئون السياسية بوزارة الخارجية في ٢٢ فبراير ١٩٥٣.

3) Saeeduddin, Op. Cit., p. 95.

٤) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٦١– ٠٠٧٨، مصدر سابق، مذكرة من القائم بالأعمال في ٢٧ يونيه ١٩٥٣

وعلى بريطانيا أن تقوي النظام القائم في مصر، لأن إضعافه يؤدي إلى فوضى، وربما تضطر بريطانيا حينئذ للتوسع في احتلال مصر فتتحمل أعباء باهظة وتسوء سمعتها بالعالم.

وأكد ظُفر الله لسفير مصر أنه شعر في نهاية لقائه بتشرشل أنه أصبح أكثر لينا. وأضاف أن رجل مثله يشعر أنه يختم حياته ويحرص على سمعته، من الأفضل أن يُتقرب إليه. وأعرب عن اعتقاده أن الاتفاق قريب، وينبغي أن تعمل مصر على كسب ثقة بريطانيا والدول الأخرى(١).

وكانت المباحثات المصرية البريطانية محل متابعة باكستان، ففي نوفمبر ١٩٥٣ قابل خليق الزمان حاكم باكستان الشرقية ورئيس حزب الرابطة سفير مصر، وعاتبه بأن بعض وزراء مصر صرحوا أن إنجلترا اقترحت الرجوع إلى قناة السويس إذا هوجمت باكستان أو تركيا أو إيران، فرفضوا أن يكون العدوان على باكستان مسوغا للرجوع إلى القناة، وقصروا هذا على مهاجمة أية دولة عربية. وأكد خليق الزمان أن هذا كان له وقع سيِّئ بباكستان، وشعر الناس بتفريق مصر بين المسلمين العرب وغير العرب، ولا يستبعد أن تكون إنجلترا اقترحت ذلك لترفضه مصر؛ فتتخذ رفضها ذريعة للدعاية ضدها.

وحاول السفير تبرير الأمر لرئيس حزب الرابطة، فأجابه بأنه لو سُئلت مصر ماذا تعمل إذا هوجمت باكستان؟ لكان لها رأي آخر. وأن الإنجليز يريدون الرجوع للقناة بعد الجلاء، ويلتمسون حججا، فذكروا الهجوم على باكستان أو تركيا أو إيران ثم انتهوا أن يكون لهم حق الرجوع إن وقعت حرب ما بأمر الأمم المتحدة، ومعنى هذا أن حربا كالحرب الكورية تسوغ لهم احتلال مصر. وأنه كان على المفاوض المصري أن يقلل حججهم، فإن استطاع حرمانهم من الرجوع لمصر حتى إذا هوجمت الدول العربية لِما تردد، لأن الأمر ليس انتصار مصر للدول الإسلامية إن هوجمت، ولكن رجوع الإنجليز لمصر بأية حجة.

وأكد خليق الزمان للسفير أنه تفهم الأمر، ويأمل أن تكون تصريحات وزراء مصر أكثر حذرا وينتبهوا لدسائس الإنجليز. وطلب منه أن يوضح الأمر في أقرب مناسبة، فيفصل بين انتصار مصر لباكستان وبين تعلل الإنجليز بباكستان للعودة لاحتلال مصر، ويبين الفرق بين أن يكون بين مصر وباكستان معاهدة، وبين أن تأذن مصر لإنجلترا باحتلال أراضيها إذا هوجمت باكستان أو أية دول إسلامية(٢). وقد أيدت مصر سفيرها في رده، وكلفته بمعرفة مصدر تلك المعلومات الخاطئة(٣).

١) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، من السفير عبد الوهاب عزام إلى وكيل الخارجية في ٢٨ سبتمبر ١٩٥٣ بشأن مقابلة ظُفر الله خان وزير خارجية باكستان وحديثه عن المحادثات المصرية البريطانية.

٢) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٦١ – ٠٠٧٨، مصدر سابق، من السفير إلى وكيل الخارجية في ١٧ نوفمبر ١٩٥٣.

٣) المصدر نفسه، برقية وزارة الخارجية إلى سفير مصر بكراتشي في ٢٨ نوفمبر ١٩٥٣.

وقد أيدت باكستان مصر في مؤتمر رؤساء وزراء الكومنولث، وأطلع رئيس وزرائها سفير مصر على وثائق تثبت أنه طالب بضرورة الاتفاق معها، وأنه شرح أثر الخلاف بينها وبين بريطانيا في زعزعة مكانة بريطانيا والحيلولة دون اتفاق الدول العربية على مقاومة الشيوعية. كما أكد للسفير أن رئيس وزراء الهند لم يتحمس لمصر، وأنه قال ينبغي حل القضية بما يحفظ كرامة إنجلترا ومصر، وأنه يعترف أن زعماء مصر يخطبون خطبا مثيرة، واقترح أن تُسلم القناة إلى شركة دولية[١]. وهكذا لم يخل الأمر من محاولة باكستان إثارة مخاوف مصر تجاه الهند.

وفي الوقت نفسه أبدت باكستان ارتياحا لما توصل إليه الجانبان بشأن حق السودان في تقرير مصيره[٢]. وفي ٢٠ فبراير ١٩٥٣ قابل القائم بأعمال سفارة مصر نائب وزير خارجية باكستان، فهنأ الأخير مصر على الوصول إلى اتفاق بشأن السودان، وتكلم عن جرافتي سميث ممثل بريطانيا باللجنة الخماسية التي تعاون حاكم السودان، فقال إنه كان أول مندوب لبلاده بباكستان، ويتسم بالدهاء والدسائس. وأنه بإمكان مصر أن تطمئن إلى مندوب باكستان باللجنة فإنه لن يخدع. فرد القائم بأعمال السفارة أن مصر تعلق أهمية على مندوب باكستان وتوليه رئاسة اللجنة. وأنه يشاطره الرأي في الحذر من جرافتي، وأضاف أنه كان سكرتيرا للمندوب السامي بالقاهرة، وإنه ماكر، ويجب الحذر منه[٣].

وفي لقاء سفير مصر بوزير خارجية باكستان في ٢٢ فبراير ١٩٥٤ شكا السفير من ضياء الدين رئيس لجنة الحاكم العام بالسودان، وأن أهل السودان لا يرونه نموذجا لدولة إسلامية كباكستان، وأنه يلازم المندوب البريطاني، ويضعف أمام الإنجليز. فوعد وزير خارجية باكستان بمراجعته. وأضاف أنه يفكر في نقله سفيرا في أسبانيا، ويقوم الطيب حسين مقامه. ولما علم سفير مصر أن خان عبد القيوم وزير الزراعة سيزور السودان، تحدث السفير معه في أمر ضياء الدين، فأكد أن سيراجعه[٤].

والواقع أن الطرفين المصري والبريطاني كانا يقدران دور ظُفر الله خان والطيب حسين. وفي تصريح صحفي اعترف محمد نجيب رئيس الجمهورية بخدمات باكستان للقضية المصرية، وأعرب عن شكره

١) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، من السفير إلى وكيل وزارة الخارجية في ٢٧ فبراير ١٩٥٤.

٢) رفعت مصر في ٢ نوفمبر ١٩٥٢ مذكرة للحكومة البريطانية تضمنت حق شعب السودان في تقرير المصير. وتم توقيع اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير في ١٢ فبراير ١٩٥٣. ونصت على قيام فترة انتقالية يُحدد مصير السودان في نهايتها بالاتحاد مع مصر أو الاستقلال. حنان الشيخ محمد، العلاقات السودانية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم ٢٠٠٦، ص١٩.

٣) وثائق وزارة الخارجية، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، من القائم بالأعمال إلى وكيل الخارجية في ٢٠ فبراير ١٩٥٣.

٤) المصدر نفسه، من السفير إلى وكيل وزارة الخارجية في ٢٧ فبراير ١٩٥٤.

لحكومتها وشعبها على تعاطفهما ودعمهما لمصر في كفاحها[١]. ومن جانبها رحبت باكستان باتفاقية الجلاء التي وقعت في أكتوبر ١٩٥٤ بين مصر وبريطانيا، وصرح حاكمها أن ذلك يمهد الطريق لتقوية العلاقات بين الدول العربية والدول الغربية وإقرار السلام بالشرق الأوسط[٢]. وبغض النظر عن تصريحات المسئولين الباكستانيين الودية، يبدو أن دور باكستان شكلا لصالح مصر، وجوهرا لصالح بريطانيا. ولم تخل أحاديث المسئولين الباكستانيين مع سفير مصر من رسائل غير مباشرة للنظام المصري الجديد.

مصر ومشكلة كشمير بين باكستان والهند:

تقع كشمير في منطقة إستراتيجية، يجاورها من الجنوب الشرقي الهند، والشمال الشرقي الصين، والشمال الغربي الاتحاد السوفيتي، والجنوب الغربي باكستان. وفيها منابع نهر السند. ومساحتها ٨٤ ألف كيلو متر، ومعظم سكانها مسلمون. وتجاورها مقاطعة جامو و٦٢% من سكانها مسلمون[٣]. وحكمها المسلمون منذ فتحها عام ١٣٣٩، ثم غزاها السيخ عام ١٨١٩ بقيادة سنج حاكم البنجاب. ثم حكمتها أسرة هندوسية أخرى عام ١٨٤٦. وكانت من ولايات الهند المستقلة المرتبطة بالتاج البريطاني. وعند التقسيم تقرر أن تكون هذه الولايات حرة؛ فتظل مستقلة أو تنضم للهند أو باكستان[٤].

وكان منطقياً ضم كشمير إلى باكستان، خاصة أن الهند ضمت حيدر آباد لأن أغلبية سكانها هندوس. ولكن في ٢٧ أكتوبر ١٩٤٧ وقع حاكم كشمير الهندوسي اتفاقا مع الهند، وكتب حاكمها العام إليه يقول: "وفقا لسياستنا، إذا أصبحت مسألة انضمام ولاية ما من المسائل الخلافية يُرجع فيها لرأي الشعب؛ فإنه بشأن مسألة كشمير، تريد الهند أن تُحَلَّ بالرجوع للرأي العام فور عودة الاستقرار للولاية". وكرر رئيس وزراء الهند ذلك في برقية لنظيره الباكستاني. ومع ذلك بدأت ترسل قوات إلى كشمير[٥].

ودعمت الهند حاكم كشمير لاستخدام العنف ضد المسلمين. وبدأت الحركة في جامو، فقد قُتل آلاف على يد قوات المهراجا والمتطرفين السيخ والهندوس. وقد هرع رجال القبائل في كشمير لنجدة

1) Saeeduddin, Op. Cit., p. 96.

٢) الأهرام، في ١٠ إبريل ١٩٥٥، "استقبال حافل للرئيس في كراتشي".

٣) مجلة الرسالة، عدد ٩٧٩ في ٧ إبريل ١٩٥٢ ص٣٨٨، "الباكستان - السياسة الخارجية - بقلم أبو الفتوح عطيفة".

٤) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٨ – ٠٠٧٨، مذكرة سفير مصر بمدينة دلهي في ٢٤ ديسمبر ١٩٥٥. نشأت مبكرا حركة في كشمير بقيادة مؤتمر مسلمي الولاية، تهدف لانقاذها من الحكم الهندوسي، وأعلن مؤسسها غلام عباس أن حركة كشمير ليست إلا حركة إسلامية. وقد انزعج المؤتمر القومي الهندي والحاكم الهندوسي، فأسس عام ١٩٣٩ حزب المؤتمر القومي بولاية جامو وكشمير. صحيفة الشعب، ٣ إبريل ١٩٩٠، "قضية كشمير حقائق وآلام".

٥) صحيفة النور، عدد ٦٦٢ في ٨ أكتوبر ١٩٩٧، ص٦، "كشمير قضية المسلمين المنسية".

إخوانهم، وهزموا جيوش المهراجا، وأقاموا حكومة وطنية باسم كشمير الحرة (آزاد كشمير). واستنجد المهراجا بالهند، فأرسلت قوات. وانتفضت باكستان لتدافع عن كشمير[١].

ونشب قتال بين قوات الهند وباكستان في كشمير، ورفعت الهند الأمر لمجلس الأمن في يناير ١٩٤٨، وظل القتال حتى قرر المجلس في ٥ يناير ١٩٤٩ وقف إطلاق النار، وتحديد خط الهدنة، بحيث يحكم منطقة كشمير التي تحتلها قوات الهند حكومة برئاسة الشيخ عبد الله، ويحكم منطقة شمال غرب كشمير التي تحتلها قوات باكستانية (كشمير الحرة) إدارة وطنية تحت إشراف باكستان، وإجراء استفتاء لتقرير مصير الولاية بعد سحب القوات الباكستانية والهندية. وكان الشيخ عبد الله يؤازر الهند، ويرى ضم الولاية إليها، ولكن عاد وفضل الاستقلال، فاعتقلته الهند، وأسندت الحكومة إلى باكش غلام محمد. وجرت مباحثات طويلة بين الطرفين لتخفيض قواتهما بكشمير تمهيدا لإجراء الاستفتاء. ولكن تعنت الهند وإصرارها على الاحتفاظ بما تحتله أفشل المفاوضات. كما قامت بتشكيل مجلس تأسيسي في كشمير، وأوعزت إليه أن يُصدر قرارا بانضمام كشمير للهند[٢].

وهكذا تفاقم النزاع بين الهند وباكستان في الوقت الذي كانت فيه الأخيرة نتيجة لدعمها لمصر والعرب فيما يتعلق بفلسطين؛ تحظى بمكانة في مصر ومعظم دول الشرق الأوسط. وصرح وزير الخارجية المصري أحمد خشبة في يونيه ١٩٤٩ : "الدول الإسلامية، وخاصة مصر، وجدت باكستان دائما حليفا، وباكستان ومصر تعملان يدا بيد لتحقيق أهدافهما". كما كانت هناك مطالب لمزيد من الاتصالات والزيارات من قبل الصحفيين وتبادل الطلاب والمعلمين. واعترافا بدعم باكستان، قالت صحيفة المصري في افتتاحية بعنوان "أختنا باكستان" : "هذه يد عزيزة مخلصة ممدودة لنا، ويجب أن نمد أيدينا إليها"[٣].

وفي غضون ذلك، كان من الطبيعي أن تتطلع باكستان لدعم مصر، ففي ٣ نوفمبر ١٩٤٧ عقد ممثلها بالقاهرة مؤتمرا صحفيا شرح ما صاحب نشأة باكستان من صعاب ترمي للقضاء عليها وتحقيق حلم هندوكي قديم بإنشاء إمبراطورية تهيمن على وسط آسيا وغربها. وتناول مآسي هجرة الأقليات المسلمة، وشرح مشكلة كشمير منوها بأن ٨٠ % من سكانها مسلمون. وأهاب بمصر والدول العربية والإسلامية نجدة باكستان في محنتها بالتعضيد الأدبي والمادي.

١) مجلة الرسالة، عدد ٩٧٩، مصدر سابق، ص٣٨٨.

٢) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٨ – ٠٠٧٨، مذكرة السفير مصطفى كامل في ٢٤ ديسمبر ١٩٥٥.

3) Khan, Op. Cit., p. 210.

وتعاطفا مع باكستان، سطرت إحدى الصحف مقالا بعنوان "محنة باكستان". وأصدر رئيس الاتحاد الإسلامي بيانا أوضح فيه أن الاتحاد نظر في الخلاف بين باكستان والهند، وقرر دعوة الدول الإسلامية للتوسط لحله وإجراء استفتاء لمعرفة رغبة شعب كشمير. وقرر إرسال احتجاج لحاكم الهند على قراره بضم كشمير ثم إجراء استفتاء فيما بعد، لأن الاستفتاء لن يكون نزيها إذا تم وجنود الهند في كشمير[١].

وخلال مقابلة محمد علي جناح لممثل مصر في ديسمبر ١٩٤٧ أعرب عن أسفه لوقوع حوادث بعدما تم الاتفاق – عند الانفصال – على تسوية الأمور ومراعاة حقوق الأقليات، وأنه لسوء الحظ ظهرت مشكلتا المهاجرين وكشمير، وأنهما تأخذان معظم وقته[٢].

وفي ١٨ إبريل ١٩٤٨ تلقى رئيس وزراء مصر برقية من رئيس حكومة كشمير الحرة أوضح فيها أن الجيش الهندي احتل مدينة راجوري في جامو، وقتل أربعة آلاف مسلم. وأن مائة ألف شخص طُردوا، وباتوا بلا مأوى ولا غذاء يتعرضون للموت[٣].

وقد اتسم موقف مصر الرسمي بالحياد، بهدف الحفاظ على الصداقة مع البلدين، وكانت تأمل في التوصل لتسوية، ولذا رحبت بقرار الأمم المتحدة في يناير ١٩٤٩ بوقف القتال[٤].

وعندما قرر مجلس الأمن إنشاء لجنة للوساطة تتكون من ثلاثة أعضاء تنتخب الهند أحدهم، وتختار باكستان الثاني، ويتفقان على الثالث، اختارت الهند تشيكوسلوفاكيا، وأراد مندوب باكستان اختيار مصر ممثلة لبلاده، لكن رأت وزارة الخارجية المصرية الاعتذار لباكستان، حتى لا تفهم الهند الموقف على أنه تحيز لباكستان. واتخذت سوريا الموقف ذاته. ولم يكن هذا الموقف موضع ترحيب. فقد انتقدت بعض الصحف المصرية إلتزام الدول العربية بالحياد تجاه الصراع الهندي الباكستاني[٥]. وأعرب المصريون عن أسفهم لأنه بسبب ظروف مصر لا يمكنهم فعل الكثير من أجل كشمير[٦].

ومع ذلك، لم يحل الحياد الرسمي دون الاهتمام، ففي إطار متابعة الخلاف بين الدولتين، اهتمت مصر برصد سباق التسلح بينهما. وقد أبلغ الملحق العسكري المصري بواشنطن وزير الحربية أن ضباطا

١) البصير، عدد ١٥٣١٣ في ٤ نوفمبر ١٩٤٧، ص٢، "محنة الباكستان".

٢) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٦١ – ٠٠٧٨، مذكرة القائم بالأعمال بباكستان في ١٩ ديسمبر ١٩٤٧.

٣) وثائق مجلس الوزراء، ملف ٠٣١٣٦٧- ٠٠٨١، برقية إلى رئيس الوزراء في ١٨ إبريل ١٩٤٨.

4) Saeeduddin, Op. Cit., p. 96.

٥) عبد اللطيف الصباغ، مرجع سابق، ص٣٢٧.

6) Khan, Op. Cit., p. 210.

باكستانيين يجوبون أمريكا لشراء أسلحة، ومنهم سكرتير وزارة الحربية. وأن ضباطا هنود يزورونها للغرض نفسه. وأشار إلى تنافس الدولتين لشراء الأسلحة نظرا للتوتر بينهما. وأكد أن اتصالات مندوبي الدولتين لم تقتصر على الدوائر الرسمية بل وشركات الأسلحة. وزود الملحق العسكري الحكومة بكشف بالمعدات التي تحاول الهند وباكستان شراءها(١). واهتمت مصر أيضا برصد التعاون العسكري بين بريطانيا وباكستان، وكانت زيارة مارشال سليم كراتشي موضع متابعة سفارة مصر. فأشارت إلى اجتماعه بقادة الجيش، وتأكيده بشأن ما تطلبه باكستان من أسلحة، بأن بريطانيا تعامل الهند وباكستان على قدم المساواة(٢).

وعلى الرغم من الإجراءات التي تتخذها مصر تجاه مرور الأسلحة في قناة السويس منذ نشوب حرب فلسطين؛ سهلت عبور شحنات الأسلحة إلى باكستان. ففي ٢٣ أكتوبر ١٩٤٨ أبلغت سفارة باكستان حكومة مصر أن باخرة ستصل بورسعيد وستعبر القناة وعليها عتاد حربي، وطلبت عدم التعرض لها. فكتبت وزارة الخارجية إلى وزارة الحربية بعدم تطبيق إعلان الحاكم العسكري في ٢٨ يونيه على تلك الحمولة لأنها مرسلة إلى دولة إسلامية صديقة. وبناء على طلب باكستان، طلبت وزارة الحربية من رئيس لجنة احتياجات الجيش عدم التعرض لعتاد مرسل على باخرتين لأنه يخص دولة صديقة(٣).

وفي مايو ١٩٤٩ أبلغت سفارة باكستان بواشنطن سفارة مصر أن أسلحةً شُحنت على متن باخرة ستمر بقناة السويس، وطلبت عدم إعاقة سيرها. فأصدرت وزارة الحربية تعليمات بذلك إلى ضباط الاتصال بالجمارك(٤). كما تعاقدت باكستان على شراء معدات من كندا، وتم شحن الدفعة الأولى في ٩ أغسطس، واستجابة لطلب باكستان، أعطى رئيس لجنة احتياجات الجيش المصري تعليماته بعدم التعرض للباخرة(٥). للباخرة(٥). ووافقت مصر أيضا على طلب باكستان عدم التعرض للأسلحة التي تحملها الباخرة Britta(٦). Britta(٦).

ولم يخل الأمر من مصادرة بعض الأسلحة للحاجة إليها. ففي ٢٥ نوفمبر ١٩٤٨ تمت مصادرة شحنة مسدسات على متن الباخرة أوكلاند. وقد تدخلت سفارة باكستان بالقاهرة للإفراج عنها. وبناء على

١) وثائق وزارة الحربية، ملف ٠٠٠٣٠٩- ٠٠٧٦، جهود الهند وباكستان للحصول على الأسلحة، السفارة المصرية بواشنطن، من الملحق العسكري إلى وزير الحربية في ٢٢ يونيه ١٩٤٩.

٢) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، مصدر سابق، مذكرة القائم بأعمال السفارة في ١٢ يوليو ١٩٥٠.

٣) وثائق وزارة الحربية، ملف ٠٠٠٣١١- ٠٠٧٦، مسائل دبلوماسية مختلفة، من وكيل الخارجية إلى وكيل الحربية في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨، مذكرة إلى رئيس لجنة احتياجات الجيش في ٢٨ نوفمبر ١٩٤٨.

٤) المصدر نفسه، من وكيل الخارجية إلى وكيل الحربية في ٢٢ مايو ١٩٤٩، من رئيس لجنة احتياجات القوات المسلحة إلى مدير مكتب وزير الحربية في ٨ يونيه ١٩٤٩.

٥) المصدر نفسه، إشارة تليفونية من وزارة الخارجية إلى مدير مكتب وزير الحربية في ٢٨ أغسطس ١٩٤٩، من رئيس لجنة احتياجات الجيش إلى ضابط الاتصال بجمرك بورسعيد في ٢٩ أغسطس ١٩٤٩.

٦) المصدر نفسه، من وكيل الخارجية إلى وكيل الحربية في ١٩ أكتوبر ١٩٤٩، من رئيس لجنة احتياجات الجيش إلى ضابط الاتصال بجمرك الإسكندرية وبورسعيد والسويس، في ٢٣ أكتوبر ١٩٤٩.

اقتراح وزارة الخارجية؛ أوصى المستشار القضائي للحاكم العسكري وزارة الحربية ببحث المسألة؛ فإذا أمكن الاستغناء عن المسدسات يتم الإفراج عنها، وإذا تعذر يُصرف ثمنها لباكستان. ورد رئيس لجنة احتياجات الجيش أن الحاجة دعت إلى مصادرتها، وأبدى أسفه لعدم ردها مع الاستعداد لتعويض أصحابها(١).

كما أوصت وزارة الخارجية وزارة الحربية النظر في مسألة الأسلحة التي كانت مرسلة على الباخرة ستار أوف كايرو إلى باكستان. وقد وافقت وزارة الحربية على إعادة الأسلحة. وفي ١٥ مارس ١٩٤٩ قامت بشحن ١٢٠ مدفع مورتر و١٠٠٠٠ دانة إلى باكستان(٢).

وأمام تطلع باكستان لمصر والدول الإسلامية لتأييدها ضد الهند، وخوفا أن يؤدي اعتراف الهند بإسرائيل لميل مصر والدول العربية لباكستان، كلفت الهند دبلوماسييها بالدول العربية بتوضيح الموقف. وفي ٢٢ سبتمبر ١٩٥٠ زار مندوبها في باكستان سفارة مصر، للوقوف على أثر اعتراف الهند بإسرائيل. وأكد للقائم بأعمال سفارة مصر أن بعض الدول الآسيوية – يقصد باكستان – تظن أن الهند تسعى لزعامة دول آسيا، ولكنها لم تفكر في ذلك، وتسعى فقط لترفع عن كاهل الشعوب الآسيوية ما تقاسيه.

وانتقل للحديث عن الخلاف بين باكستان والهند، وأسهب في شرح مشكلة كشمير. وسأل مندوب الهند ممثل مصر عن رؤيته لحلها. فأجابه بضرورة أن تخلص الهند وباكستان النية، والاستماع إلى كلمة شعب كشمير، وأنه لا خير في أي حل يأتي بالقوة والضغط الحربي، وأن الركون للوساطة أو التحكيم لن يغير شيئا ما لم يغيروا ما بأنفسهم، وأن اتفاقهما في هذه المسألة سيعود بالنفع عليهما. وسأل مندوب الهند ممثل مصر هل إذا رأت الأمم المتحدة ضم كشمير لباكستان سينتهي نزاعهما؟ وتساءل عن موقف الهنود بكشمير والذين سيُجبرون على تركها، وهل سيقبلون الانتقال للهند أم سيشنون حربا على المسلمين انتقاما لطردهم؟ وهل ترضى باكستان لتحقيق أطماعها بكشمير والإبقاء على أربعة ملايين من المسلمين هناك أن تُلقي بأربعين مليونا للتهلكة ؟ ورد ممثل مصر بأنه لا يوافقه الرأي، وكرر أن مصلحة الدولتين في الوصول لحل يرتضيه كلاهما، والأمر ليس عسيرا، واستمرار المشكلة سيضر البلدين(٣).

ولم يكن حياد مصر سلبيا، ففي أواخر ١٩٥٠ اقترحت مصر أن تقوم بالوساطة، ولكن الهند رفضت، وطلبت من مصر الحياد التام، لأنه من غير المتوقع أن تكون لها معرفة كافية بمشكلة معقدة

١) المصدر نفسه، من المستشار القضائي للحاكم العسكري إلى وكيل الحربية في ١٣ يناير ١٩٤٩، مذكرة رئيس لجنة احتياجات الجيش في ٢٤ يناير ١٩٤٩. بلغ عدد المسدسات ١٥٠ مسدسا.

٢) المصدر نفسه، من وكيل الحربية والبحرية إلى وكيل الخارجية في ٣ و ٢٧ مارس ١٩٤٩.

٣) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، تقرير القائم بأعمال السفارة المصرية بكراتشي في ٢٢ سبتمبر ١٩٥٠.

ككشمير، ومن غير مرغوب فيه توسط قوة إسلامية بينها وبين باكستان[١]. ومع ذلك كانت مصر خلال هذه الفترة مجالا للدعاية الهندية والباكستانية، ولم تنجح الدعاية الهندية ضد باكستان، الأمر الذي أزعج سفير الهند في مصر، فأعرب عن أسفه "لأن هناك تعاطفا كبيرا مع دولة باكستان الإسلامية"[٢].

وخلافا للموقف الرسمي، ناصرت الصحف وبعض الجمعيات باكستان[٣]. وعلى سبيل المثال، نشرت مجلة الثقافة مقالاً استعرض كاتبها كتاب "تاريخ كشمير" لغلام محيي الدين صوفي الحاصل على دكتوراة من جامعة السوربون، والذي تناول فيه كيف دخل الإسلام كشمير، وتطورها في ظل الحكم الإسلامي، وأبرز علمائها وأطبائها[٤]. وأصدر بعض علماء الأزهر نداءً لتحرير كشمير، وأعلنوا أن عدم تحريرها يهدد مصير الإسلام فيها، وعلى كل مسلم أن يجاهد لتحريرها. وذكروا أن: "فلسطين ضاعت، وباكستان ستضيع إن لم تُحرر كشمير من الكفار"[٥]. وفي ٣ نوفمبر ١٩٥٠ نشرت صحيفة الفجر الباكستانية النداء، وأثنت على موقف علماء مصر. وأزعج ذلك سفير الهند، فهرع إلى وزارة الخارجية المصرية مبديا استياء حكومته. وقد عالجت الحكومة المصرية الأمر، فكتبت لمشيخة الأزهر بعدم تدخل العلماء في أمور سياسية تُحرج الحكومة وتحيد بها عن الحياد[٦].

وفي ٨ نوفمبر قدم سفير الهند مذكرة احتج فيها على ما نسبه مندوب وكالة الأنباء الباكستانية بالقاهرة لسفير مصر بباكستان عشية سفره إليها، من حديث عن مشكلة كشمير وتصريحه بأن "إرادة الشعوب يجب أن تُحترم وأن الهند ستضطر للاعتراف بحق أهالي كشمير في تقرير مصيرهم". وطالب سفير الهند بأن يُصدر سفير مصر تكذيبا لما نُسب إليه.

واهتمت الحكومة باحتجاج الهند، وأرسلت لسفيرها بباكستان تسأله عما نُسب إليه. فأكد التزامه بالخطة التي تنتهجها مصر تجاه المشكلة، وأنه منذ وصوله كراتشي امتنع عن الإجابة عن أسئلة الصحفيين مؤكدا أنه لا يمكنه أن يُبدي رأيا في قضية لم يتم له دراستها.

1) Saeeduddin, Op. Cit., p. 97.

2) Khan, Op. Cit., P. 213.

٣) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، مصدر سابق، مذكرة من السفير في ١٨ ديسمبر ١٩٥٠.

٤) مجلة الثقافة، عدد ٦٨٢ في ٢١ يناير ١٩٥٢، ص١٣، "كتاب كاشير أو تاريخ كشمير بقلم مبارك إبراهيم".

٥) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٣٩٤٠٩- ٠٠٧٨، مذكرة في ٢٠ يناير ١٩٥١ بعنوان موجز لما جاء في جريدة الفجر في ٣٠ نوفمبر ١٩٥٠ عن نداء جماعة العلماء بصدد مشكلة كشمير.

٦) المصدر نفسه، مذكرة مدير الإدارة السياسية بوزارة الخارجية إلى وكيل الخارجية في ٢٠ يناير ١٩٥١.

ولكن عندما أبلغت الخارجية المصرية سفير الهند ذلك لم يقتنع، وأرسل مذكرة بما نشرته صحيفة الفجر في ٧ نوفمبر عن تصريح سفير مصر بأن حق باكستان في كشمير واضح. ومرة أخرى نفي السفير التصريح، ورد بأن الوزارة تستطيع تكذيب ما نُسب إليه مما لا يتفق والحياد(١).

والواقع أن عبد الوهاب عزام حرص منذ تعيينه بباكستان على الحياد في موضوعات الخلاف بينها وبين الهند. وعندما وصل وسأله ممثلو الصحف عن كشمير، لم يحصلوا منه على ما يدل على ميل مصر لباكستان، وساءهم إحجامه عن الكلام عن كشمير.

ولما تعثرت المفاوضات بين مصر وبريطانيا عام ١٩٥٠ وهبت صحف باكستان تؤيد مصر، حرص السفير المصري على عدم الإدلاء بأي تصريح يخالف الحياد الذي تلتزمه مصر، وتجنب ذكر كشمير في أحاديثه. ودُعي لحفلات عديدة، وأشاد الحاضرون بمصر وفضلها على العالم الإسلامي، وأعربوا عن تأييدها في نضالها. وفي كلماته التي ألقاها لم يزد عن بيان الصلات بين مصر وباكستان والإخوة الإسلامية. ففي حفل جمعية علماء الإسلام في ٣١ ديسمبر أُلقيت عدة خطب باللغة العربية. وتناول سفير مصر في كلمته الصلات الثقافية بين المسلمين وبين مصر وباكستان، ودعا لاتصال علماء باكستان بمصر، ولم يذكر كشمير أو أي أمر سياسي.

ومع ذلك كتبت صحف باكستان أن سفير مصر صرح بأن "كشمير لمصر مثل وادي النيل". وقد نفى السفير في تقريره هذا التصريح، وأكد أنه لو تحدث عن كشمير ما بلغ به الغلو هذا. وأضاف أن صحف باكستان تتلهف لنشر ما يوحي بدعم مصر ولا تتحرى الدقة فيما تنشره. وأن وزير سوريا المفوض من الإخوان المسلمين ويؤيد باكستان في كشمير، وبعض الباكستانيين يخلطون بينه وبين سفير مصر لأنهما الدبلوماسيان اللذان يلبسان الطربوش.

وقد كلف سفير مصر مندوب صحف باكستان بتكذيب الخبر، فأكد له أن ذلك سيكون له أثر سيئ على الباكستانيين. وتم الاتفاق على صيغة لا تُثير الجمهور وتوضح أن سفير مصر لم يتكلم عن كشمير. ولما أبطأ في نشر ما تم الاتفاق عليه، أرسل السفير إلى صحف باكستان بيانا بأنه تحدث عن الصلات الإسلامية ولم يتطرق إلى أي موضوع آخر. ومع ذلك أدلى سفير الهند بالقاهرة بتصريحات صحفية اتهم فيها سفير مصر في كراتشي بأن تحمسه لباكستان وكشمير بلغ درجة أنه يدعو للجهاد(٢).

١) المصدر نفسه، الإدارة السياسية بوزارة الخارجية قسم آسيا، مذكرة في ٩ يناير ١٩٥١.

٢) المصدر نفسه، من السفير عبد الوهاب عزام إلى وكيل الخارجية في ٩ يناير ١٩٥١.

وفي ٧ يناير ١٩٥١ ذهب سفير الهند إلى فندق بالاس ليرافق وفد صحافة بلاده في جولته، ووقف في الردهة مع الصحفيين المصريين، وتحدث بصوت مرتفع بأن بلاده تنتهج في سياستها الخارجية خطة صريحة وما تقوله لمصر تقوله لبريطانيا، ولا تناصر دولة على أخرى، وتتعجب من تصريحات سفير مصر بباكستان، لأنها تخالف توجهات الحكومة المصرية. وأن تصريحات المسئولين إذا كثُرت تفقد قيمتها خاصة إذا تناقضت، وأنه شخصيا يقول نفس الرأي للجميع في مصر، وأن أقواله لا تعبر عن رأيه بل تتفق مع آراء حكومته، وأنه لا يقبل الموقف الذي يقفه سفير مصر بباكستان من مسألة كشمير(١).

وقد ناشد عبد الوهاب عزام الخارجية المصرية مراجعة سفير الهند، وسؤاله عن مصدر أخباره، ومطالبته بالتثبت مما يروجه ويُشغل به الحكومة المصرية. وأضاف أن الهند لم يسرها ما قُوبل به من حفاوة بباكستان، ولا المظاهرات التي شهدتها تأييدا لمصر، ولا المساعي التي يقوم بها للتقريب بين البلدين، وخشيت أن تؤدي مساعيه لتدعيم الصلات بين مصر وباكستان مما ينعكس على بلاده سلبا، ولذا يثير سفيرها ضجة حول نشاط سفير مصر بباكستان(٢).

وفي ٨ يناير التقى مندوب صحيفة المصري سفير الهند، وأبلغه أن وزارة الخارجية تلقت من سفيرها بباكستان ما ينفي التصريحات المنسوبة إليه. فرد بأنه "ما أسهل أن يقول وما أسهل أن ينفي". وقد ساءت تصريحات سفير الهند عبد الوهاب عزام، وأبرق إلى وزارة الخارجية يؤكد أنه لا يليق بسفير الهند أن يقول ذلك عن سفير مصري، وإذا كان سهل عليه أن يقول ثم ينفي، فليس سهلا على سفراء مصر، وأن سفير الهند تجاوز في الكلام، وشغل الحكومة المصرية بأمور لا ينبغي أن يشغلها بها(٣).

وفي نشرة دار مندوب الهند السامي بباكستان؛ نشرت في ١٢ يناير البلاغ الذي أصدرته الخارجية المصرية وأكدت فيه حياد مصر بين باكستان والهند. ونشرت في الصفحة الثانية كلمة لشخص يدعى عبد المجيد كان قنصلا للهند بجدة، تناول فيها ما نُسب لعبد الوهاب عزام في صحف باكستان، وأبدى دهشته أن تصدر هذه التصريحات عن سفير مصر، وأضاف أنه يتكلم عن الإخوة الإسلامية وهي خرافة. وحمل على باكستان ووصفها بأنها معتدية في كشمير، والأجدر بسفير مصر أن ينصحها بسحب جيوشها.

١) المصدر نفسه، مذكرة مدير إدارة الصحافة بوزارة الخارجية في ٧ يناير ١٩٥١.

٢) المصدر نفسه، من السفير عبد الوهاب عزام إلى وكيل الخارجية في ٩ يناير ١٩٥١.

٣) المصدر نفسه، في ١٢ يناير ١٩٥١.

وقد أزعجت تلك النشرة سفير مصر، وكتب إلى مندوب الهند معربا له عن تعجبه لنشر كلام في الموضوع بعد بلاغ الحكومة المصرية الرسمي. وقد اعتذر مندوب الهند بأن البلاغ وصله بعد إعداد النشرة فرأى ألا يؤخره للنشرة التالية(١).

وعندما حشدت الهند قواتها على حدود باكستان، وفي إطار متابعة الحكومة المصرية؛ تلقت في ١٦ يوليو برقية من سفارتها بكراتشي تضمنت دعوة رئيس وزراء باكستان الصحفيين إلى اجتماع عاجل، وتأكيده أن ما قامت به الهند تهديد لسلامة باكستان. كما أشارت السفارة إلى دعوة رؤساء حكومات الأقاليم إلى اجتماع بالعاصمة، واتخاذ بعض القرارات إزاء حشد الهند جيشها، وتكليف رؤساء وزراء الأقاليم بالرجوع إلى أقاليمهم فورا لتنفيذ القرارات(٢).

وفي تقريره في ٢٦ يوليو، انتقد عبد الوهاب عزام رفض الهند عرض أستراليا للوساطة. وأثنى على رد لياقت علي خان على نهرو، ولخص رده في النقاط التالية:

١- خاب رجائي أنك لم تأمر بإبعاد الجيوش عن الحدود وأخذت تتهم باكستان بالمماطلة.

٢- قُلت إن سياسة الهند قائمة على السلام، ولكن استعمال القوة في كشمير يناقض ذلك.

٣- ليس في باكستان دعوى معادية للهند أكثر مما في الهند من العداء لباكستان.

٤- ادعيت أن القوات الهندية أُنقصت هذا العام والواقع غير ذلك.

٥- دعوى حشد باكستان جيش على حدود الهند غير صحيح، ويؤكد هذا أي مراقب محايد.

وألقى السفير بمسئولية تفاقم الأزمة على الهند جراء حشد جيشها على حدود باكستان، وتصريحاتها بأن كشمير أرض هندية. وأكد السفير أن سياسة الهند منذ البداية توضح أنها لا تقبل التحكيم، وتشترط إذا أُريد الاحتكام لأهل كشمير سحب جيش باكستان، وإجراء استفتاء في رقابة حكومة الشيخ عبد الله والجيش الهندي. وأثنى السفير على سياسة باكستان ووصفها بأنها واضحة، وهي إنفاذ قرارات الأمم المتحدة بإجراء استفتاء بعيدا عن الإكراه. وأنها تدرك أن الهند حشدت جيشها لإرهابها، ولا تقبل الدعوى بأنها حشدته للدفاع إلا إذا كانت تقصد أنها أرادت الاحتياط لكشمير لمنع باكستان من الإقدام على عمل ما(٣).

١) المصدر نفسه، في ٢٢ يناير ١٩٥١.

٢) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، من السفيرإلى وكيل الخارجية في ١٦ يوليو ١٩٥١.

٣) المصدر نفسه، من السفيرإلى وكيل الخارجية في ٢٦ يوليو ١٩٥١ بشأن وساطة أستراليا.

واتهم سفير مصر في ٣١ يوليو نهرو أنه يُكثر من الحديث عن الصداقة وحسن الجوار، ويتهرب من تطبيق كلامه، فيُصرح أنه لا يسحب قواته لأن باكستان تستعد للحرب، ولا يذكر أن استعدادها كان رد فعل. كما انتقد تصريحات نهرو بأن معسكرات جيش باكستان قريبة من حدود الهند، وأشار أنه بذلك يتجاهل أن تقسيم البنجاب جعل مدن باكستان قريبة من الحدود، فمدينة لاهور على بعد نصف ساعة من الحدود. وغير معقول أن تُبعد باكستان ثكناتها عن لاهور. وانتقد السفير تصريحات نهرو بشأن تنفيذ ما وعدت به الأمم المتحدة من إجراء استفتاء حر. وأوضح أنه يطالب باكستان بسحب قواتها وتبقى قواته، وأنه يعمل على تكوين جمعية صورية تنادي بضم كشمير للهند، ثم تدعي الهند أن أهل كشمير اختاروا الانضمام لها. وأبدى السفير تعجبه من تصريحه المتكرر بأن كشمير جزء من الهند. وأكد أن نهرو يقبل الاحتكام إلى أهل كشمير بشرط أن تبقى جيوشه، وبحجة الدفاع عن الهند يحشد جيوشه على حدود باكستان. واقترح السفير أن تعرض مصر وساطتها كأستراليا، وأكد أن باكستان ستُقدر ذلك، وتكسب مصر سمعة بالعالم الإسلامي. ويكون ذلك تذكيرا لبريطانيا بمكانتها. وإذا رفضت الهند دل على تعنتها(١).

وفي ٧ أغسطس وبعد عرضه للرسائل المتبادلة بين رئيسي وزراء الهند وباكستان. أوضح السفير أن مشكلة كشمير تزداد تعقيدا. وأن نهرو يغالط حين يتهم باكستان برفض الاتفاق، وهو يعلم أنها تقبله إن قبل مبدأ التحكيم. وأضاف أن نهرو في رسالته تعرض لمشكلة الأنهار، ولم يقل أنه يقبل التحكيم فيها فقط. فهو يريد أن تُعالج كل مشكلة بمفردها، فيقبل التحكيم في واحدة ويرفضه في الأخرى، ولا يقبله في مشكلة كشمير. ولامه السفير لأنه لم يرد في رسالته على دعوة باكستان لزيارتها. وأنهى تقريره بأن الهند عازمة على البقاء بكشمير، وباكستان عازمة على ألا تتركها(٢).

وفي يناير ١٩٥٢ حضرت إلى السفارة المصرية زوجة قاسم رضوي الزعيم الديني الذي حكمت عليه الهند بالسجن ٧ سنوات عقب حوادث حيدر أباد. وطلبت أن تبذل مصر مساعيها للإفراج عنه. وسلمت للقائم بأعمال السفارة التماسا إلى الملك فاروق وشكوى إلى مصطفى النحاس رئيس الوزراء. وأوضحت أن زوجها كان يدافع عن بلاده كما يدافع كل زعيم يأبى الذل. وأضافت في شكواها للنحاس أنها تعلم أن كلمة منه إلى نهرو كافية بإطلاق سراح زوجها والسماح له بالإقامة في مكة أو القاهرة(٣).

١) المصدر نفسه، مذكرة من السفيرإلى وكيل الخارجية في ٣١ يوليو ١٩٥١ بعنوان نظرة على هذا الجدل.

٢) المصدر نفسه، التقرير الرابع عن الخلاف بين الهند وباكستان في ٧ أغسطس ١٩٥١.

٣) وثائق مجلس الوزراء، ملف ٠٣١٣٧٠- ٠٠٨١، مذكرة السفارة المصرية بكراتشي في ١٥ يناير ١٩٥٢.

وقد كلفت الحكومة سفيرها بالهند بالسعي لتحقيق رغبة السيدة المذكورة. وفي ١٤ فبراير ردت السفارة أن قاسم رضوي ليس من حيدر أباد، وأنه ذهب إليها بعد الحرب وأنشأ فيها حزب اتحاد المسلمين، وفي عام ١٩٤٨ استخدم نفوذه لمنع النظام من الانضمام للهند، ثم اتُهم حزبه بإثارة الفتن، واحتلت الهند الولاية، وحُكم عليه بالسجن. وأضافت السفارة أن الهند ستنظر في أمر المحكوم عليهم سياسيا، وأن أغلب المسلمين في حيدر أباد يعارضون الإفراج عن أمثاله في الوقت الذي بدأت تستقر فيه الأوضاع[١].

واستمرت سياسة مصر عقب ثورة يوليو ١٩٥٢، ولم تكتف بالمتابعة، وكان يحدوها الأمل في تحسن العلاقات بين الهند وباكستان. وفي أكتوبر قابل عبد الوهاب عزام وزير خارجية باكستان، وأعرب عن سعادته بتصريح مندوب باكستان الجديد بالهند عن الصداقة بين البلدين. فرد الوزير أن ٩٠% من الخلاف حول كشمير، وأن حلها سيؤثر على أحوال باكستان[٢]. وفي أبريل ١٩٥٣ أعد القائم بأعمال سفارة مصر تقريرا أوضح فيه أن الموقف يتأزم، وأن الباكستانيين يتحدثون عن الاحتكاك بين الهندوس والمسلمين بالهند. ويتهمون الهند بحجز مياه الأنهار وإقامة سدود لمنع وصول المياه لباكستان. ويتحدثون عن تهريب الجوت للهند للتأثير على باكستان اقتصاديا. وأن مشكلة كشمير تزيد العلاقات تأزما حيث مضت سنوات ولم تُحل. وأعرب تقريره عن أمله أن تؤدي زيارة وزير الخارجية الأمريكي لباكستان والهند إلى انفراج الأزمة[٣]. ورحبت مصر بإيفاد الهند لجنة إلى باكستان لبحث موضوعات الخلاف. وفي ٢٠ يوليو أوضح السفير أن اللجنة أعدت جدول أعمال لمحادثات رئيسي وزراء البلدين في ٢٥ يوليو[٤].

واهتمت سفارة مصر بالهند بالتطور المفاجئ في كشمير والخلاف بين عبد الله رئيس الوزراء وثلاثة من زملائه الخمسة بالوزارة، وفسرته برغبته في عدم التقيد بما أقرته حكومته عام ١٩٤٨ من قبول الانضمام للهند، بدعوى أن قراره كان مفروضا عليه بحكم الظروف وقت دخول جيوش باكستان. وأن تقرير مستقبل كشمير باستفتاء حر هو أساس العلاقة مع الهند. وأضاف السفير أن قرار الشيخ عبد الله أزعج الهند. وأرفق السفير بتقريره نص الحديث الذي أذاعه راديو كشمير في أغسطس ١٩٥٣ والذي شرح فيه رئيس وزراء كشمير الجديد غلام محمد ظروف إقالة حكومة الشيخ عبد الله[٥].

١) المصدر نفسه، مذكرة في ٢٢ مارس ١٩٥٢ عن الالتماس المقدم من زوجة قاسم رضوي.

٢) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٧ أكتوبر ١٩٥٢.

٣) المصدر نفسه، من القائم بالأعمال إلى وكيل الخارجية في ٨ إبريل ١٩٥٣ بشأن العلاقات بين الهند وباكستان.

٤) المصدر نفسه، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٢٠ يوليو ١٩٥٣.

٥) المصدر نفسه، ملف ٠٣٩٤٠٩- ٠٠٧٨، مذكرة من السفارة المصرية في نيودلهي في ١٠ أغسطس ١٩٥٣.

ولقناعة باكستان أن توجهاتها الودية نحو مصر يجب أن تؤثر على موقفها من مشكلة كشمير، كانت تصريحات ساستها أنهم يساندون القضايا العربية ولا يحظون بنصرة العرب. وفي أكتوبر ١٩٥٣ أكد السفير للحكومة المصرية أنه على الرغم من مكانة العرب بين أهل باكستان، فإنهم عاتبون عليهم، ويرون أنهم لم ينصروهم في كشمير، ويساوون بين باكستان والهند. ويقولون ينبغي أن تُجزى كل دولة بقدر عملها، وأن باكستان أكثر انتصارا للعرب من الهند؛ فينبغي أن يكونوا أكثر انتصارا لها(١).

ومع أن تعليمات الحكومة تقضي بالحياد، كان رأى سفير مصر بباكستان أن مبدأ المعاملة بالمثل يقضي بأن تؤثر مصر باكستان على الهند، لانتصار الأولى لقضية مصر والعرب بينما يقل حماس الثانية. ومع ذلك ظل رأي وزارة الخارجية أنه لا خيار لها غير الحياد، لأن تأييدها لباكستان لن يكسبها هذه الولاية ولن يُعين على تسوية المشكلة(٢). فضلا عن إنشغال مصر بقضيتها وعلاقتها ببريطانيا.

ومرة أخرى ألقى السفير باللائمة على الهند، فأكد في ٢٧ نوفمبر أن تصريحات نهرو أزكت الخصومة لدى الهنود نحو جارتهم المسلمة، وتبرز اختلاف نظرتهما لوسائل الدفاع ضد الشيوعية، وهي بالنسبة للهند تتثمل في عدم استعمال التهديد العسكري، ومواصلة الإصلاح الاقتصادي، وخطر تعاون باكستان مع الغرب. وبالنسبة لباكستان تتمثل في عدم جدوى اللين ضد عدو كالهند، ووجوب تقوية دفاعاتها. وأكد السفير أن تحمس باكستان لتقوية دفاعاتها ليس بقصد التحصن من الاتحاد السوفيتي، ولكن وسيلة للضغط على الهند لحل قضية كشمير(٣).

وخلال زيارة عبد الناصر باكستان في إبريل ١٩٥٥ في طريقة لحضور مؤتمر باندونج، شرح له رئيس وزرائها سياسة بلاده وما تتعرض له من مصاعب، وأنه مع تقديره لصعوبات مصر بسبب وجود إسرائيل على حدودها، فعليها أن تقدر أنه على حدود باكستان إسرائيل أخرى أخطر، وأضاف: "إسرائيلكم مليون ونصف، وإسرائيلنا ٣٥٠ مليونا"(٤). وفي محاولة لكسب تعاطفه، كانت الجماهير المحتشدة في كل مكان لتحيته تهتف: "كشمير مشكلة العالم الإسلامي". وحرصا على الحياد، وقبل مغادرته باكستان للهند،

١) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٦١ – ٠٠٧٨، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٢١ أكتوبر ١٩٥٣.

٢) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، مصدر سابق، مذكرة إدارة الشئون السياسية في ٢٢ فبراير ١٩٥٣.

٣) المصدر نفسه، من السفير عبد الوهاب عزام إلى وكيل الخارجية في ٢٧ نوفمبر ١٩٥٣.

٤) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٥٨ – ٠٠٧٨، من السفير عبد المجيد سعود إلى وكيل الخارجية في ٢ مايو ١٩٥٥.

صرح للصحفيين أنه سيزور الهند زيارة ودية، وليس لديه شيء معين يريد التحدث فيه مع حكومتها[١]. ويعكس تصريحه حرصه على علاقته الودية مع نهرو.

ولم تنفك مصر عن موقفها، وخلال زيارته باكستان، سافر جمال سالم نائب رئيس وزراء مصر في ٢٤ سبتمبر ١٩٥٥ إلى مدنية بيشاور في زيارة لمقاطعة الحدود الشمالية الغربية. وفور وصوله زار ممر خيبر. وصرح أنه كان يود أثناء زيارته للهند أن يزور كشمير، ولكنه فضل ألا يقوم بزيارتها حتى لا يُفهم على أنه تدعيم للهند. وأعرب عن أمل مصر أن يُسوى الخلاف وديا. وردا على سؤال أحد الصحفيين، أكد أنه لم يقدم خدماته لأحد لتسوية مشكلة كشمير[٢].

وفي ١٤ ديسمبر طلبت مصر من سفارتها بالهند إبداء رأيها في المذكرة التي وردت من السفارة في باكستان بصدد مشكلة كشمير. وكانت وجهة نظر السفارة بالهند أن الموقف تعقد بعد قبول باكستان للعون العسكري الأمريكي، إذ تذرعت الهند به للقول بتغير الظروف التي تمت فيها موافقتها على إجراء الاستفتاء. وأن الهند اتخذت من انضمام باكستان لحلف بغداد وأنقرة ذريعة أخرى استندت عليها للقول بحقها في الاحتفاظ بكشمير لتغير الأوضاع[٣].

ولفت سفير مصر بالهند نظر الحكومة لأهمية زيارة الزعماء الروس لكشمير، وأنها تزيد المشكلة تعقيدا، وأوضح أن بولجانين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي وخروتشوف سكرتير الحزب الشيوعي انتهزا زيارتهما للهند وزارا كشمير. وأشار الأول في ٩ ديسمبر إلى كشمير باعتبارها الجزء الشمالي للهند. والثاني صرح بأن وضع كشمير كولاية من ولايات الهند قرره أهلها، وأنهم لا يريدون أن تكون بلادهم لعبة بأيدي القوى الاستعمارية. وكان يعني أن ضم كشمير إلى باكستان معناه اتخاذها قاعدة عسكرية للغرب. وكشف خروتشوف عن الرغبة التي أبدتها باكستان للسفير السوفيتي لديها في عدم زيارة الزعماء الروس لكشمير، وعلق بأن السوفييت لا يقبلون أن يوجههم أو يُذكِّرهم أحد بما يجب عمله أو إلى أين يذهبون وأي أصدقاء يختارون، وأن موقفهم في مجلس الأمن كان واضحا في ضرورة أخذ رأي شعب كشمير، وأن هذا الشعب أبدى رغبته. وشدد على أهمية كشمير الإستراتيجية، لوقوعها قرب الجمهوريات السوفيتية بوسط آسيا.

١) الأهرام، في ١١ إبريل ١٩٥٥، "حاكم باكستان يؤكد تضامنه مع مصر"، ١٢ إبريل ١٩٥٥، "الرئيس يغادر باكستان".

٢) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٨– ٠٠٧٨، السفارة المصرية في كراتشي، تقرير بشأن زيارة قائد الجناح جمال سالم نائب رئيس وزراء مصر لباكستان، في أول اكتوبر ١٩٥٥.

٣) المصدر نفسه، سفارة جمهورية مصر بمدينة دلهي، مذكرة السفير مصطفى كامل في ٢٤ ديسمبر١٩٥٥.

وقد أكد سفير مصر أن تصريحات بولجانين وخروتشوف في مشكلة كشمير المعروضة على مجلس الأمن جعلت الطريق أمام باكستان لحلها عسيرا. وأوضح أن الذي دفع الروس لهذا هو مصلحتهم في أن تنضم كشمير المتاخمة لحدودها للهند المحايدة ولا تكون جزءا من باكستان المواليه للغرب(١).

ولم تختلف وجهة نظر سفير مصر بباكستان عن نظيره بالهند بشأن تعقد الأزمة بعد زيارة الزعماء الروس لكشمير. وأكد على الشعور بالإحباط الذي ساد باكستان لعدم تأييد واشنطن لها إزاء تأييد موسكو للهند، وأضاف أن الدوائر الرسمية تحاول تخفيف وطاة هذا، وبدأت تُذيع أن دالاس Dulles وزير الخارجية الأمريكي الذي سيحضر اجتماع حلف جنوب شرق آسيا (السياتو) في ٦ مارس بكراتشي، سيزور الهند وسيسعى لتسوية مشكلة كشمير(٢).

ولم تختلف وجهة نظر سفير مصر بالهند عن نظيره بباكستان، ففي تحليله للمشكلة، أكد حق باكستان بكشمير، لأن غالبية سكانها مسلمون، ولأنها تُكون وحدة جغرافية واقتصادية مع باكستان. فيفصل الهند عن كشمير جبال الهملايا وتضطر السيارات لعبور طريق جبلي ارتفاعه عشرة آلاف قدم، ويُغلق طيلة الشتاء لانسداده بالثلج، فيكون الاتصال عن طريق الطائرات. عكس باكستان، التي تتصل اتصالا طبيعيا بسهل كشمير من ناحية مدينة راولبندي، التي كانت الطريق المعتاد لزيارة كشمير. وأن روافد نهر السند الذي يروي باكستان تنبع من جبال كشمير. وأن اقتصاد كشمير يعتمد على الخشب الذي كان يُنقل بالطرق المائية التي تذهب إلى باكستان، ويُشحن من ميناء كراتشي. وبعد احتلال الهند كشمير صار لا يُنقل إلا عن طريق السيارات عبر جبال الهملايا، وزادت تكاليف نقله، مما أضر اقتصاد كشمير(٣).

وأوضح السفير أن هناك حلين للمشكلة: الأول، أن يعتبر خط الهدنة حدا، فتحتفظ كل دولة بما تحتله من كشمير. وهذا الرأي ترفضه باكستان، لأن ما تحتله قليل، حيث تحتل الهند ٦٠%، ومعظم الوادي الذي تقع فيه العاصمة ومعظم سكانه مسلمون. والحل الثاني: تقسيم كشمير، فتحتفظ الهند بجامو والمناطق المجاورة لحدودها، وغالبية سكانها هندوس. وتحتفظ باكستان بشمال غرب كشمير، وهي المنطقة المتاخمة لها، وإجراء استفتاء في منطقة وادي كشمير. وهذا الحل تميل إليه باكستان، لأن أي استفتاء في وادي كشمير سينتهي باختيار أهله الانضمام لها لأن معظمهم مسلمون.

١) المصدر نفسه.

٢) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٥٩ – ٠٠٧٨، مذكرة سفير مصر بكراتشي إلى وكيل الخارجية في ١٨ يناير ١٩٥٦.

٣) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٥٨ – ٠٠٧٨، مذكرة سفير مصر بمدينة دلهي في ٢٤ ديسمبر١٩٥٥.

وعلى النقيض من موقف سفير مصر بباكستان، أكد سفير مصر بالهند أنه مراعاة لعلاقة مصر بالبلدين، فإن خير سياسة تتبعها الحياد، فلا تُبدي تأييدها لباكستان فتضطرب علاقتها بالهند وهي علاقات مهمة. ولا تُبدي تأييدها للهند فتضطرب علاقتها بباكستان، وهي دولة إسلامية تُظهر مودة لمصر(١).

على أية حال ظلت مشكلة كشمير تحتل مكانة في تفكير الباكستانيين، وتؤثر في سياستهم الخارجية. وفي يناير ١٩٥٦ وفي تحليله للموقف، وربما لأول مرة، ونتيجة علاقة باكستان بالغرب وحلف بغداد الذي ظهر حديثا؛ انتقد سفير مصر باكستان، وأوضح أن اندفاعها في مناهضة الهند، واتباع سياسة مضادة لها؛ لا يجعل اتفاقهما أمرا قريبا. وإذا اختطت سياسة تتمشى مع سياسة الهند نوعا ما لأصبح من المحتمل التقريب بينهما وإيجاد حل للمشاكل القائمة ومنها مشكلة كشمير.

وقد أفضى ممثل الهند بباكستان لسفير مصر بأن بلاده ترى أن امتناع باكستان عن قبول عرض نهرو بإصدار تعهد مشترك بعدم اللجوء للحرب لتسوية الخلافات؛ يوحي بنيتها حل مشكلة كشمير بالحرب. وكان رأي سفير مصر، أن هذا الأمر لا تستطيعه باكستان، وسيؤدي إلى تعقيد المشكلة.

ولأول مرة، انتقد سفير مصر في تقريره حملات صحف باكستان ضد الهند ونهرو، وحديثها عن سوء معاملة المسلمين بالهند ومحاولة حملهم على اعتناق الديانة الهندوكية(٢). وقد جاء ذلك متمشيا مع العلاقات الودية والصداقة والوئام بين دولتي عدم الانحياز الهند ومصر.

وبتولي حسين شهيد سهروردي رئيس حزب العوام ليج رئاسة الحكومة، وتشكيله وزارة ائتلافية مع الحزب الجمهوري. حاول سفير مصر تلمس توجهاته. وفي المقابلة بينهما تحدث سهروردي عن علاقة مصر بالهند، فذكر أن باكستان ترى في الهند ألد أعدائها، ولذا تشعر بالألم لما تراه من الود بين مصر والهند، وتخلي مصر عن تأييد باكستان في قضية كشمير مع أنها تقف دائما بجانب القضايا العربية.

وقد شرح له السفير وجهة نظر مصر، فأكد أن سياستها تجاه مسألة كشمير يجب أن تُبحث في نطاق سياستها العامة، وأنها منذ سنوات تخوض صراعا مع بريطانيا، دخل مرحلة حاسمة. ونظرا لقوة الأخيرة، كان على مصر أن تبحث عن أصدقاء يقفون بجانبها، وأنهم لا يخرجون عن ثلاثة: الولايات المتحدة، والكتلة الحيادية (كتلة باندونج) وعلى رأسها الهند، والكتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي. وأكد السفير أنه إذا انتهجت باكستان نهجا يتمشى مع سياسة غالبية دول المنطقة، سيساعد على إيجاد

١) المصدر نفسه.

٢) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٥٩ – ٠٠٧٨، مذكرة من السفارة المصرية في كراتشي في ١٨ يناير ١٩٥٦.

حل لخلافها مع الهند، لأنه من الأسباب التي تبرر بها تمسكها بكشمير أنها لا تريد أن تضمها باكستان فتسمح لحلفائها الغربيين بإنشاء قواعد عسكرية فيها، مما يخل بأمن المنطقة ويزيد خطر الحرب(١).

على أية حال تابع الرأي العام في مصر تطور النزاع بين الهند وباكستان، وتناولت صحيفة الجمهورية الرسمية الأحداث دون تعليق. وأوضحت شكوى باكستان لمجلس الأمن، ومطالبتها بإخراج قوات الهند من كشمير وإرسال قوة دولية إليها لحين إجراء استفتاء ليقرر أهالي كشمير مصيرهم. ونوهت الصحيفة بتحذير مندوب باكستان بمجلس الأمن بأن نصف مليون من رجال القبائل محتشدين على حدود كشمير يريدون دخولها عنوة، وأنه لن يكون هناك سلام ما دامت مشكلة كشمير. وعرجت الصحيفة على ما شهدته باكستان من مظاهرات وتجمع المتظاهرين أمام مكتبي المندوبين البريطاني والهندي والسفارة الأمريكية، وأحرقوا تماثيل شمعية لنهرو ولحاكم كشمير(٢). ولكن لم تنفك مصر عن موقفها الحيادي.

الرؤية المصرية تجاه النزاع الباكستاني الأفغاني:

في مايو ١٨٧٩ عقدت بريطانيا اتفاقا مع أفغانستان، احتفظت فيه بحق الإشراف على سياستها الخارجية وحمايتها. وإزاء استمرار إغارة القبائل الأفغانية على الهند، اجتمعت بعثة بريطانية برئاسة دوراند Durand عام ١٨٩٣ مع أمير أفغانستان، وتم عقد اتفاق يقضي بإقامة خط فاصل بين أفغانستان والهند. وقسم الخط قبائل البشتو (الباتان)، فأصبح بعضها يعيش في أفغانستان والبعض الآخر في الهند(٣). وتم التأكيد على هذا الخط عام ١٩٠٥، وفي المعاهدة البريطانية الأفغانية عام ١٩١٩. وفي عام ١٩٢١ وقعت بريطانيا وأفغانستان معاهدة كابول باعتبار خط دوراند حدا بين أفغانستان والهند(٤).

وكانت قبائل البشتو شرق خط الحدود تنتقل إلى سهول أفغانستان لرعي قطعانها، وكانت قبائل البشتو غرب هذا الخط تنتقل للجانب الآخر من الحدود. وكانت ثورات قبائل الحدود مستمرة، لذلك كانت الهند تحتفظ بقوات في هذه المناطق، وتقدم مساعدات مالية للقبائل حتى تضمن الأمن على الحدود. ولكن أراد بعض زعمائهم الانفصال. وكانت أفغانستان تراقب مصير القبائل البشتونية على الحدود(٥).

١) المصدر نفسه، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٢١ سبتمبر ١٩٥٦ أحاديث مع رئيس الوزراء.

٢) الجمهورية، عدد ١١٢٣ في ١٧ يناير ١٩٥٦، ص٢، "مظاهرات في باكستان تحرق تماثيل شمعية لنهرو".

٣) أبو العنين فهمي، أفغانستان بين الأمس واليوم، دار الكاتب العربي، القاهرة ١٩٦٩، ص٦٨.

٤) لنشوفسكي، مرجع سابق، ص ص٢٨٩، ٢٩٠، ٣١١.

٥) أبو العنين فهمي، مرجع سابق، ص٤٤١. في يونيه ١٩٤٧ وقبل تقسيم الهند، تكونت جماعة بزعامة عبد الغفار خان في المقاطعة الشمالية الغربية باسم (خدم الله) تنادي بإنشاء دولة لأبناء بشتونستان. وقاطعت أغلب قبائل البشتو شرق خط دوراند الاستفتاء الذي أجرته حكومة الهند لتقسيم شبه القارة الهندية إلى دولتي الهند وباكستان.

ولما كان لأفغانستان أطماع في تلك المنطقة؛ وتعتقد أن حدودها يجب أن تمتد شرقا بحجة أن إمبراطورية الأفغان كانت تمتد قديما نحو الشرق، فقد آزرت قبائل الباتان. وفكر الأفغان في مشروع لتكوين دولة مستقلة باسم بختونستان تضم مقاطعة الحدود الشمالية الغربية وجزءا من بلوخستان والسند، وتُمنح ممرا يوصلها إلى ميناء كراتشي، وقد رفض البريطانيون، باعتبار أن المنطقة المذكورة منطقة هندية وفق المعاهدات(١). وأضافت أن الأمر سيُترك للحكومة المقبلة في باكستان(٢).

ومنذ البداية شاب التوتر العلاقات الباكستانية الأفغانية، ولم تَبْدُ الصداقة كما كان يُنتظر من دولتين مسلمتين. فقد طلبت أفغانستان إجراء استفتاء في ولاية الحدود الشمالية الغربية لتحديد الجهة التي سيتبعها ملايين من قبائل الباتان. وقد رفضت باكستان، ونتيجة لذلك ورثت منطقة الحياد الواقعة جنوب خط دوراند(٣). وقررت الاستمرار في تقديم كل مساعدة لهذه القبائل(٤).

وانتهزت أفغانستان حداثة باكستان وما تجابهه من صعوبات لإثارة مشكلة الحدود. وادعت أن الباتان سكان إقليم الحدود الشمالية الغربية أفغان يتكلمون لغة البشتو التي تعتبر اللغة العامة في أفغانستان، ومن حقهم أن يضموا الإقليم إلى أفغانستان. ولم يخل الأمر من التحريض، فكانت الهند تحاول ضم الإقليم، ولما فشلت عملت على إثارة الفتن فيه بدعوته للانفصال عن باكستان. ورأت في مطالبة أفغانستان فرصة، فتقربت منها. وبات لدعاة الانفصال عن باكستان مقرا بنيودلهي، واتخذت أفغانستان في مسألة كشمير سياسة مناصرة للهند، وكانت ترسل الأفراد إلى كشمير لتأييد الهند(٥).

وإزاء دعوة أفغانستان تكوين دولة بختونستان، وقعت عدة حوادث على الحدود عامي ١٩٤٧ و١٩٤٩، وزاد الخلاف بإدعاء أفغانستان حق إقامة ميناء لها على ساحل باكستان للحد من عزلتها البرية. وإزاء ذلك، أبدت مصر وبعض الدول العربية اهتماما بالوساطة بين الدولتين الإسلاميتين(٦).

وعندما زار ملك الأفغان مصر؛ رفعت إليه جماعة التقريب بين المذاهب الإسلامية والتي تضم شيخ الأزهر وكبار العلماء، كتابا يناشدونه أن يتدارك بحكمته الخلاف بين دولتين إسلاميتين. كما تحدث

١) عبد الحميد البطريق ومحمد مصطفى عطا، مرجع سابق، ص٧٩.

٢) أبو العنين فهمي، مرجع سابق، ص٤٤١.

٣) محمد أيوب خان، مصدر سابق، ص٢٧٣؛ لنشوفسكي، مرجع سابق، ص٣٠٩ - ٣١٠.

٤) عبد الحميد البطريق ومحمد مصطفى عطا، مرجع سابق، ص٧٩.

٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٧ – ٠٠٧٨، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٣١ مايو ١٩٥١.

٦) لنشوفسكي، مرجع سابق، ص٣٠٩ – ٣١٠؛ Saeeduddin, Op. Cit., p. 84.

مسئولون بالجامعة العربية معه ومع ووزير خارجيته. ولما ذهب للحجاز تكلم الأمير فيصل وزير الخارجية السعودي معه. لكن لم تثمر المحاولات، ووقعت حوادث على الحدود.

واستدعى وكيل وزارة خارجية باكستان ممثلي الدول الإسلامية وسفير مصر، وقرأ مذكرة سرد فيها حوادث الحدود منذ سبتمبر ١٩٤٨. وقد أبرق السفير للقاهرة بذلك، واقترح أن تتطوع مصر أو الجامعة العربية للوساطة، وأن الأمر سيكون له أثر بالعالم الإسلامي، وسيُعزز مكانة مصر سواء نجحت الوساطة أو لا. وأن كثيرا من الباكستانيين والأفغان يرون الوساطة فرضا على الدول الإسلامية(١).

وفي منتصف مايو ١٩٤٩ سطر سفير مصر بباكستان تقريرا بشأن توتر العلاقات بين أفغانستان وباكستان، وكرر اقتراحه بالتفكير في إزالة الخلاف بين الدولتين الإسلاميتين المتجاورتين بقيام وزارة الخارجية بالسعي لدى حكومة أفغانستان. وفي ٢٩ مايو أبرقت الحكومة لسفيرها بكراتشي تُكلفه بمهمة العمل على التوفيق بين الدولتين الإسلاميتين(٢).

وعملا بالتعليمات زار محمد علوبة وزير خارجية باكستان ظُفر الله خان في ١٥ يونيه. ونقل إليه رغبة مصر في أن يكون وسيطا لإزالة سوء التفاهم بين باكستان وأفغانستان، وذلك بناء على طلب وزير أفغانستان المفوض بمصر، وقبول مصر هذا الطلب إذا رغب الطرفان. وبلباقة دبلوماسية رد وزير خارجية باكستان أنه سيبحث المسألة، ولكنه لا يمكنه إعطاء رأيٍ قاطعٍ قبل الاتصال برئيس الوزراء بعد عودته من إقليم البنجاب. واستطرد أن ذلك لا يمنعه من معرفة طلبات أفغانستان لأنها مبهمة، وإذا سألتهم هل يريدون التدخل في شئون القبائل أو ضمها، يجيبون بالنفي. وأضاف أن باكستان تنفق على هذه القبائل ما لا تستطيع أفغانستان فعله، وتفتح أراضيها لقبائل الأفغان على الحدود لتدخل لشراء المواد الغذائية كما تريد. وأن القبائل الموجودة داخل حدود باكستان تذهب إلى أفغانستان، وأفراد هذه القبائل إخوة يتعاونون في أمور الحياة. وأن باكستان تساعدهم كي يكونوا هادئين، ولذا لا تعرف سبب تذمر الأفغان ومطالبهم.

وسأله سفير مصر هل لديه مانع – قبل عودة لياقت علي خان ومعرفة رده – أن يتصل بسفارة أفغانستان ويعرض عليها الأمر؟ فلم يبد مانعا. وبالفعل أعد مذكرة لتسليمها للقائم بأعمال سفارة أفغانستان، نظرا لغياب السفير شاه والي عم ملك أفغانستان(٣).

١) وثائق وزارة الخارجية المصرية، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٣١ مايو ١٩٥١، المصدر السابق.

٢) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٦١ – ٠٠٧٨، من وكيل الخارجية إلى سفير مصر في كراتشي في ٢٩ مايو ١٩٤٩.

٣) المصدر نفسه، محضر رقم (١) في ١٩٤٩/٦/١٦ من محمد علي علوبة.

وفي ١٨ يونيه قابل الحسيني الخطيب مستشار السفارة القائم بأعمال السفارة الأفغانية. وقد أعرب ممثل أفغانستان عن شكره للحكومة المصرية، ووعد بالاتصال بحكومته. وأبدى أسفه للحالة بين دولتين إسلاميتين كباكستان وأفغانستان. وأكد أن حكومته لا تريد ضم مناطق القبائل، وتريد أن تَكْفُلَ لها الحرية التي كانت تتمتع بها إبان الحكم الإنجليزي. وأنه يسوءه أن تقف باكستان من أفغانستان هذا الموقف في الوقت الذي تنادي فيه بكتلة إسلامية. وعدد المواقف التي تأخذها دولته على باكستان ومنها إدعاؤها أن أفغانستان ترتمي في أحضان الهند مع أنه لا يُعقل أن يطمئن مسلم إلى هندي دون أخيه المسلم، متجاهلة أن أفغانستان كانت تنادي بتحرر مسلمي الهند أثناء الحكم الإنجليزي. وكذلك ادعاؤها أن أفغانستان وقفت من مسألة ليبيا موقفا شاذا مع أن مندوبها بالأمم المتحدة أيد مندوب مصر في البداية، ولكن لما بدا الجو مناسبا لنجاح مشروع بيفن سفورزا امتنعت أفغانستان كتركيا وإيران عن التصويت(١).

ودلل على حسن نية بلاده باختيارها عم ملكها وشقيق رئيس وزرائها كأول سفير لها بباكستان. ولكنها لم تقدر هذا، وفور عودته إلى أفغانستان في إجازة بدأت الدعاية الباكستانية تذكر حوله أشياء لا تليق وأنه لن يعود. كما شكا ممثل أفغانستان من صحف باكستان. وفي نهاية اللقاء عبر الخطيب عن أمل مصر حل الخلاف بين باكستان وأفغانستان، مؤكدا أن الخلافات تحدث بين أفراد الأسرة(٢).

وعلى الرغم من مساعي السفارة المصرية، نشرت الصحف الباكستانية في ٢١ يونيه حديثا شديد اللهجة لوزير خارجية باكستان عن النزاع بين باكستان وأفغانستان(٣).

وفي ٢٣ يونيه وفور تلقيه تعليمات حكومته، أبلغ ممثل أفغانستان سفير مصر أن حكومته لم تكلف ممثلها بالقاهرة بطلب التوسط، والأمر فكرة شخصية منه، وإذا أرادت مصر التوسط عليها أن تطلب ذلك من أفغانستان. وأفهم السفير أن باكستان هي المعتدية، وتصريحات وزير خارجيتها تأجج الخلاف، وأن "طائراتها اعتدت على الأهالي في أفغانستان منذ أيام مما أدى لقتل ٢١ شخصا. وأن باكستان تُنكر الاعتداء وتذكر أن ما حدث كان دفاعا عن نفسها، ولذا طلبت أفغانستان من مندوبين من دول أجنبية رصد آثار الاعتداء". وأكد أن مطالب أفغانستان محدودة وقديمة قدمتها لإنجلترا قبل تقسيم الهند،

١) بحثت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٤٩ المسألة الليبية ومصير المستعمرات الإيطالية السابقة. وطالبت مصر بمنح ليبيا الاستقلال والوحدة، وبذلت جهودا لتغيير وجهة نظر بعض الدول تجاه عودة الإيطاليين إلى ليبيا. انظر مرسي مختار قطب، العلاقات المصرية الإيطالية، دار الكتب والوثائق، القاهرة ٢٠١٩، ص٥٢٧ وما بعدها.

٢) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٦١ – ٠٠٧٨، محضر رقم (٢) في ١٩٤٩/٦/١٨ من الحسيني الخطيب.

٣) المصدر نفسه، من محمد علوبة إلى وزير الخارجية في ٣٠ يونيه ١٩٤٩ بشأن النزاع بين باكستان وأفغانستان.

ولباكستان بعد التقسيم، ولا معنى لادعاء باكستان أنها لا تعرفها. ومطالبها تنحصر في منح استقلال ذاتي لقسم من القبائل واستقلال تام للقسم الآخر المستقل بالفعل، ولا تطلب ضم أي جزء إليها.

ورد السفير بأن مصر تنظر للبلدين بعين الإخوة ولا تريد سوى تصفية الأجواء بين الشقيقتين، وإنه يؤلمها كما يؤلم كل مسلم وجود سوء تفاهم بين الدولتين. وأضاف أنه لا يعلم برأي الحكومة المصرية فيما إذا كانت هي التي طلبت التوسط من نفسها. وقد يجوز إذا رغبت مصر التوسط أن ترفض أفغانستان التوسط، ومصر لا تُعَرِّضُ نفسها لمثل هذا الشك. وقد كرر القائم بأعمال السفارة الأفغانية أن حكومته لم تطلب التوسط، وإذا أرادت مصر فعليها أن تطلب ذلك. وحتى لا يدع سفير مصر مجالا للشك؛ أبلغه أنه كما أخبره برغبة وزير أفغانستان المفوض بمصر في التوسط أبلغ باكستان. وأضاف أنه سيُبلغ باكستان بما سمعه منه بشأن رأي حكومته حتى يكون دقيقا في مساعيه التي تخلو من كل شبهة[١].

وبالرغم من تطلع باكستان لتوسط مصر في نزاعها مع الهند، أرسل وزير خارجيتها في ٢٧ يونيه خطابا لسفير مصر، تضمن أن حكومته لا تود توسط أي طرف في نزاعها مع أفغانستان؛ لأن الأخيرة لا تحدد طلبات عادلة، وتريد التدخل في شئونها، وتدعي أنها لا تود ضم أي جزء، ولا تود التعهد بالإنفاق على القبائل الداخلة في باكستان وفق خط دوراند. وحقيقةً أنها غير قادرة، لأن ما تنفقه باكستان ضعف دخل أفغانستان[٢]. وأكد أنه ليس لدى حكومته طلبات تريد تقديمها، لكن الدعاية العدائية ينبغي أن تتوقف. وإذا أرادت أفغانستان أن تتقدم بطلب؛ ينبغي أن يكون واضحا، وفي حالة ما إذا كان الخلاف حقيقيا وليس محاولة للتدخل في شئون باكستان وتقطيع أوصالها؛ ستكون باكستان مستعدة للمحادثات[٣].

وبناء على رد الطرفين، يئس السفير، وأبرق للخارجية المصرية يوصيها بعدم التفكير في الوساطة. وعزز رأيه بالأسباب الآتية : (١) أن أفغانستان تريد أن يكون للقبائل استقلال ذاتي بحكم وحدة اللسان والعنصر، ولا تعترف بالمعاهدات التي أوجدت خط دوراند، وتعتبرها نتيجة إكراه إنجليزي، ويجب تعديلها. (٢) وأنها تؤكد أن رغبة وزيرها المفوض بمصر شخصية. (٣) أن باكستان مع اعترافها بصداقة مصر لا تود توسط أي طرف خوفا على سلامتها واستقلالها بالحدود الموضحة بالمعاهدات[٤].

١) المصدر نفسه، السفارة الملكية المصرية في كراتشي، محضر رقم (٣) محمد علوبة في ٢٣ يونيه ١٩٤٩.

٢) المصدر نفسه، من السفير محمد علي علوبة إلى وزير الخارجية في ٣٠ يونيه ١٩٤٩.

٣) المصدر نفسه، السفارة الملكية المصرية في كراتشي، ترجمة خطاب وزير خارجية الباكستان في ٢٧ يونيه ١٩٤٩.

٤) المصدر نفسه من السفير محمد علي علوبة إلى وزير الخارجية في ٣٠ يونيه ١٩٤٩.

وقد تأزم الموقف على الحدود بين الدولتين منذ أغسطس ١٩٥٠، وتبادلتا الاتهامات عن مسئولية ما حدث، وحرصت مصر على متابعة الموقف، وحرص كل طرف على كسبها. وأرسل رئيس قبائل شنوار ووزيرستان عريضة للملك فاروق بدأها بالآية: "إنما المؤمنون إخوة". وأوضح أنه يريد أن يُطلع ملوك الدول العربية على ظلم باكستان لقومه وعددهم سبعة ملايين. ووصفها بأنها استعمارية، وأن طائراتها التي يقودها بريطانيون شنت في ١٢ أغسطس غارات أدت لمقتل كثير من الشيوخ والنساء والأطفال قرب بيشاور، واعتقلت ١٢ ألفا من رجال القبائل يطالبون بحريتهم والذي لم يتمكن سلف باكستان (بريطانيا) من إخضاعهم. وأنه أراد إبلاغ ملك مصر بمسئولية باكستان عن الوضع المأساوي لهم[١].

وكانت سفارة مصر بكراتشي تميل لتأييد باكستان ورؤيتها للأحداث، ففي ٨ أكتوبر وتحت عنوان: "توتر العلاقات وتعدي القوات الأفغانية على الحدود الباكستانية"، أكدت السفارة أن قوات أفغانية اشتركت مع قبائل الحدود في التعدي على حدود باكستان أربع مرات. وأن الأخيرة احتجت عن طريق سفارتها بكابول، وأن أفغانستان ردت كعادتها بنفي اشتراك قواتها، وأكدت حرصها على الحياد تجاه ثورات القبائل ضد باكستان[٢]. والواقع أن عنوان تقرير السفارة في حد ذاته يشير إلى تأييد وجهة النظر الباكستانية.

وقد اتفق سفير باكستان بمصر عبد الستار سيف ونظيره الأفغاني صادق المجددي على عدم إثارة نقاش بالصحف المصرية حول النزاع بين حكومتيهما، احتفاظا بمودة مصر كصديقة للطرفين، وحتى لا تصبح دولة صديقة مسرحا لجدل قد يعود بالضرر على علاقاتها بالدولتين. ولكن سفير أفغانستان الجديد أخذ يُدلي بتصريحات عن قضية بختونستان[٣].

وفي ٩ يونيه ١٩٥٢ قابل القائم بأعمال سفارة باكستان وكيل الخارجية المصرية، ولفت نظره للاتفاق السابق، وأبدى استياءه من سياسة السفير الأفغاني الجديد، مؤكدا أن هذا من شأنه استفزاز الجانب الباكستاني، وإذا قام بالرد سينشأ جدل لا داعي لإثارته في دولة صديقة. ووعد ممثل باكستان وكيل الخارجية المصرية أن يرسل له مذكرة عن قضية بختونستان حتى تتبين مصر سلامة موقف بلاده[٤].

١) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، من رئيس ديوان جلالة الملك إلى وزير الخارجية في ١٠ أكتوبر ١٩٥٠.

٢) المصدر نفسه، من محمد سامي القائم بالأعمال بالسفارة إلى وكيل الخارجية في ٨ أكتوبر ١٩٥٠.

٣) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٦١ – ٠٠٧٨، وزارة الخارجية، مكتب وكيل الوزارة، مذكرة في ٩ يونيه ١٩٥٢.

٤) المصدر نفسه، مكتب وكيل الوزارة، مذكرة في ٩ يونيه ١٩٥٢.

ولم تكتف باكستان بمساعيها بالقاهرة، ففي ١٥ يونيه قابل أختر حسين وكيل وزارة الخارجية مستشار سفارة مصر، وأبلغه أن سفير باكستان السابق بالقاهرة ونظيره الأفغاني سارا على خطة رشيدة بعدم إثارة النزاع بينهما في أية أحاديث صحفية، ثم غيرت أفغانستان سفيرها، وبدأ السفير الجديد عمله بمؤتمر صحفي تحدث فيه عن نزاع دولته مع باكستان. وأضاف أختر حسين أن حكومته تود ألا تكون صحف دولة إسلامية كمصر معرضا للنزاع بين دولتين إسلاميتين، والتمس أن تلتفت صحف مصر لما ترسله إليها المفوضية الأفغانية. وقد اهتم أحمد نجيب الهلالي رئيس وزراء مصر بالأمر، وأمر بإبلاغ سفير أفغانستان بعدم ملاءمة إثارة جدل حول نزاع حكومته مع باكستان(١).

وعملا بالتعليمات، أبلغ وكيل الخارجية المصرية سفير أفغانستان بشكوى باكستان من الدعاية الأفغانية بمصر. فأوضح أنه قبل مجيئه قابل سفير باكستان السابق ولم يذكر له شيئا عن الاتفاق الذي يتردد أنه تم بينه وبين ممثل أفغانستان السابق. وأنه منذ وصوله لم يتمكن من مراجعة ملفات السفارة ليعلم ما إذا كان هناك اتفاقٌ أم لا ؟ وأن تعليمات حكومته إيقاف الرأي العام العربي على قضية بختونستان، وأن سبب إقالة سلفه تقصيره في ذلك. وأن الدعاية للقضية في مصر لا يعني التشهير بباكستان. وأضاف أن سفارة باكستان تُصدر نشرات بوجهة نظر حكومتها في القضايا التي تهمها كقضية بختونستان، ومن حق سفارة أفغانستان الرد وتوضيح الأمر. ووعد سفير أفغانستان بتقديم مذكرة يشرح فيها القضية(٢).

وبنشوب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وحرصا على إزالة شكوى باكستان، وعملا بالتعليمات تلقت وزارة الداخلية في ٣٠ أغسطس بلاغا من مدير مطبعةٍ بالقاهرة بأن شخصا طلب منه طباعة منشور بتوقيع محمد أكبر مندوب الشعب البختوني. وأنه لاحظ أن المنشور فيه تعريضا بدولة باكستان. وعلى الفور تقرر ضبط المنشور وإجراء تحريات. وقد تبين أنه طُبع بناء على طلب سفارة أفغانستان، وتعتزم إرساله للمفوضية الأفغانية بجدة، وأن القائم بأعمال السفارة بالقاهرة توجه للمطبعة لاستلام الكمية التي تم طبعها من المنشور والتي بلغت ٥٠٠ نسخة. وقد أمر رئيس النيابة بتسليم المنشور للمفوضية الأفغانية(٣).

١) المصدر نفسه، من السفير إلى وكيل الخارجية في ١٥ يونيه ١٩٥٢ بشأن الدعاية التي تقوم بها أفغانستان بمصر.

٢) المصدر نفسه، مذكرة من وكيل وزارة الخارجية بدون تاريخ.

٣) المصدر نفسه، من وكيل وزارة الداخلية إلى وكيل وزارة الخارجية في ٦ سبتمبر ١٩٥٢.

وبمراجعة القائمين على الحكم ملف العلاقات الخارجية، رؤي التزام الحياد في النزاع بين باكستان وأفغانستان(١). ومع ذلك فرضت الأزمة نفسها على مسرح السياسة المصرية، فعلى إثر زيارة بعثة صحفية مصرية ممر خيبر بباكستان، استدعى وكيل الخارجية الأفغانية في ١٠ مارس ١٩٥٣ القائم بأعمال سفارة مصر، وأبلغه استياء حكومته من تصريح عبد القادر حمزة رئيس تحرير صحيفة البلاغ وعضو بعثة الصحافة خلال زيارته ممر خيبر ومقابلة زعماء قبائل البشتون، وتصريحه أنهم أكدوا له أنهم راضون تحت حكم باكستان، وأن أفغانستان تحيك الدسائس بين البشتونيين.

وأوضح أن التصريح لا يُظهر الحقيقة، لأن باكستان أتت بزعماء البشتون الموالين لها للإدلاء بتلك التصريحات، وهؤلاء ليس لهم حق الحديث باسم بختونستان كلها، وأن التصريح ترك أثراً سيئاً تجاه مصر كدولة إسلامية. وإذا أرادت معرفة الحقيقة فزعماء البشتون الحقيقيون موجودون في أفغانستان. وأن حكومته تلتمس تكذيب التصريح نظرا للعلاقات الأخوية(٢).

وردت مصر على الحكومة الأفغانية بأنها تطلب تكذيب أمر لم يقله عبد القادر حمزة، وأنه لم يقل أن زعماء القبائل البشتونية مسرورن بالحكم الباكستاني أو أن أفغانستان هي التي تحرك الدسائس، وما قاله: "أحب أن أختم المقال بكلمة عن بختونستان تلك المقاطعة التي قيل إنها تريد الاستقلال، ولست أحابي باكستان حين أقرر أنني لم أجد لها على الحدود أثرا، فقد ذهبنا إلى حيث الباتان ولم أسمع عنها، وألقيت في بيشاور كلمة في حفلة حضرها رئيس وزراء مقاطعة الحدود، فقلت يسرني أن أرى بختونستان شيئاً لا وجود له، فاعترض الحاضرون على كلمة شيئاً وقالوا إنها ليست شيئا".

وكلفت مصر سفارتها في كابول بالرد والتهوين من أمر ما نُشر، والتأكيد على أن هناك نزاعاً بين باكستان وأفغانستان على ما يُسمى دولة بختونستان، ولم يُبتّ في أمرها بعد. وأن الصحافة بمصر حرة، وإصدار تكذيب حسبما تريد أفغانستان سيفتح بابا لجدل من الحكمة تجنبه(٣).

وقد حالت مشكلة بختونستان دون هدوء العلاقات بين أفغانستان وباكستان، وتمسك الأفغان برأيهم بأن الباتان الذين يؤلفون سبعة ملايين نسمة لهم الحق أن يعيشوا مستقلين في دولة تسمى بختونستان. وركزت تصريحات الأفغان على أنهم لا يطمعون في تلك الأصقاع، ويريدون أن يروها دولة، وأنه يجب

١) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، مذكرة إدارة الشئون السياسية بوزارة الخارجية في ٢٢ فبراير ١٩٥٣.

٢) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٦١ – ٠٠٧٨، السفارة الملكية المصرية في كابول، مذكرة في ١١ مارس ١٩٥٣.

٣) المصدر نفسه، من وكيل وزارة الخارجية إلى القائم بأعمال السفارة المصرية في كابول في ٢٤ مارس ١٩٥٣.

إجراء استفتاء لمعرفة رغبة الباتان. وذلك مع أن كثيرا منهم يعيشون بأفغانستان، ولم تفكر في إجراء استفتاء بينهم. أما باكستان فترفض فكرة الاستفتاء.

وقد فتر النزاع نتيجة للتأثير البريطاني على الحكومتين، وعندما استقال محمود خان من الوزارة في سبتمبر ١٩٥٣، طلب خليفته الجنرال محمد داود من بريطانيا تعديل معاهدة ١٩٢١ التي تعتبر خط دوراند حدا بين أفغانستان والهند البريطانية. وكان طلبه غريبا، لأن باكستان خلفت بريطانيا كدولة ذات سيادة جنوب أفغانستان(١). وفي مارس ١٩٥٥ بلغت المشكلة ذروتها عندما أعلنت باكستان عزمها توحيد مقاطعات باكستان الغربية. وكان رد الفعل الأفغاني سريعا، فأعلن رئيس الوزراء أن قرار باكستان حركة عدائية، وأنذرها بعواقبه. وهاجم ١٥ ألف شخص سفارة باكستان بكابول، وأحرقوا علم باكستان. وهوجمت قنصليتي باكستان بقندهار وجلال آباد. وطالبت باكستان أفغانستان بتقديم اعتذار رسمي، واستدعت بعثتها الدبلوماسية وأغلقت الحدود. وتبادلتا الاتهامات. وقد عرضت القاهرة والرياض وساطتهما، وقدمت أنقرة وبغداد خدماتهما، وشهدت كابول نشاطا دبوماسيا. واقتصرت مهمة الوسطاء على مسألة إهانة علم باكستان والخسائر، حيث اشترطت لقبول الوساطة أن يُستبعد البحث في قضية بختونستان. وقد انتهت الأزمة، ففي ١٣ سبتمبر رفع وزير خارجية أفغانستان علم باكستان على مبنى السفارة الباكستانية(٢).

انتهت أزمة إهانة علم باكستان ولم تنته قضية بختونستان. وعلى الرغم من حرص مصر على الحياد، ونظرا لأهمية قرار باكستان في سبتمبر ١٩٥٥ بتوحيد ولايات غرب باكستان بالنسبة للنزاع مع أفغانستان، تابعت سفارة مصر صدى ذلك بأفغانستان. وأوضحت في تقريرها استياء أفغانستان، وسحب ممثلها في كراتشي. وتوقعت السفارة أن تسوء العلاقات بين الدولتين(٣).

وصدقت توقعات السفارة، فجددت أفغانستان دعوتها لاستقلال منطقة الحدود وإجراء استفتاء فيها. وفي ١٩ نوفمبر استنكرت باكستان حملة أفغانستان الدعائية. وفي المقابل دعت حكومة أفغانستان مجلس زعماء القبائل الأفغانية، وقرر تأييدها في عدم الاعتراف ببختونستان كجزء من باكستان(٤).

---

١) لنشوفسكي، مرجع سابق، ص٣١٠- ٣١٢.

٢) المرجع نفسه، ص٣١٢ - ٣١٣.

٣) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٨ – ٠٠٧٨، مصدر سابق، تقرير السكرتير الثاني بالسفارة، في ١٠ أكتوبر ١٩٥٥. في ٣٠ سبتمبر أقرت الجمعية التأسيسية قانون توحيد غرب باكستان. وصدر بلاغ أنه ابتداء من ١٤ أكتوبر يصبح إدماج مقاطعات وإمارات الجناح الغربي لباكستان: البنجاب والسند والحدود الشمالية الغربية - مقاطعة بلوخستان - إمارتا بهاوالبور وخيربور - مناطق القبائل في مقاطعة.

٤) لنشوفسكي، مرجع سابق، ص٣١٤- ٣١٦. في ١٥ ديسمبر ١٩٥٥ وصل كابول زعيمان من السوفيت، وأكدا تأييدهما للأفغان بشأن بختونستان وتعهدا بتقديم المساعدة، وتم توقيع ثلاث وثائق تضمنت تعهد بتسليف أفغانستان مائة مليون دولار، وتأييد التعايش السلمي والحكم الذاتي، وتمديد معاهدة ١٩٣١ بالحياد وعدم الاعتداء.

وظل الخلاف بين باكستان وأفغانستان موضع حديث بين المسئولين الباكستانيين وسفير مصر بكراتشي. ففي يناير ١٩٥٦ شكا حاكم باكستان للسفير أن أفغانستان ترسل بين الحين والآخر مسلحين لإطلاق النار عبر الحدود، وأنها بذلك تُرسل رجالها لإطلاق النار على الباتان الذين تطالب لهم بتقرير المصير. كما شكا رئيس وزراء باكستان للسفير مهاجمة راديو كابول لباكستان ومحاولة إثارة القبائل ضدها. وأضاف السفير في تقريره أن هناك محاولات لاجتماع رؤساء الحكومتين، ولكن لن تنجح لأن باكستان ترى عدم إثارة مسألة بختونستان باعتبارها مسألة داخلية، بينما تعتبرها أفغانستان المسألة الوحيدة الجديرة بالمباحثات[١]. وهكذا كان النزاع الباكستاني الأفغاني محل اهتمام مصري، وإلتزمت الدبلوماسية المصرية بالحياد المشوب بمحاولة إزالة أسباب الخلاف بين الدولتين، ولكن دون جدوى.

مصر ومشروع المساعدة الأمريكية لباكستان واتفاق باكستان وتركيا :

بعد رفض مصر فكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط في أكتوبر ١٩٥١، قامت ثورة يوليو ١٩٥٢، واهتم القائمون عليها بالعلاقات مع باكستان، فبعد سبعة أشهر، وتحديدا في فبراير ١٩٥٣ أعدت وزارة الخارجية مذكرة تناولت عوامل التقارب والحذر. وجاء ضمن عوامل التقارب أن مصر تحتل الصدارة بين الدول الإسلامية، وباكستان دولة ناشئة تتمسك بالإسلام، وتستطيع مصر تأييدها في مشاكلها الدولية وفي تدعيم مركزها، وتنشر ثقافتها فيها. وأن مصر وباكستان تشتركان في المجموعة الآسيوية العربية. وأن باكستان تهتم بمشاكل الدول الإسلامية، ومواقفها من قضايا إندونيسيا وفلسطين تؤكد ذلك[٢].

ولفتت المذكرة النظر إلى مسألتين: الأولى أن باكستان إذا استقرت أحوالها قد تتطلع لزعامة العالم الإسلامي. والثانية أنها إذا انضمت لدول الشرق الأوسط تصبح أكبر دولة فيه بحكم مساحتها وسكانها، إلا إذا أُلحقت الهند بدول تلك المنطقة؛ فتستفيد مصر من تنافس الدولتين في الاحتفاظ بمركزها كعامل مهم للتوازن بينهما. كما حددت المذكرة خمسة أمور تستلفت النظر في العلاقة مع باكستان، أولها مساعيها لدى الدول الإسلامية لتأييدها في نزاعها مع الهند، وأنه على الرغم من ملاحظة سفير مصر لديها بأن الإنصاف ومبدأ المعاملة بالمثل يقضي إيثارها، فإن مصر محتفظة بالحياد، فلا خيار غيره خاصة أن تأييدها لباكستان لن يُكسبها كشمير ولن يُعين على تسوية المشكلة. والأمر الثاني يتعلق بموقف مصر من

١) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٩ – ٠٠٧٨، مذكرة السفير إلى وكيل الخارجية في ١٨ يناير ١٩٥٦.

٢) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، مصدر سابق، مذكرة في ٢٢ فبراير ١٩٥٣.

النزاع بين باكستان وأفغانستان. والثالث يتعلق بمحاولة باكستان منذ عام ١٩٥٠ تكوين حلف إسلامي، وعدم ترحيب مصر. والرابع أن وزير خارجية باكستان بذل مساعي لتسوية النزاع بين مصر وبريطانيا. والخامس يتعلق بالاتفاقات الموقعة، كمعاهدة الصداقة، واتفاق للنقل الجوي، ومعاهدة ثقافية(١).

وتأكيدا لما جاء في المذكرة، وخلال زيارته إيران؛ صرح وزير خارجية باكستان أن بلاده حاولت التقريب بين البلاد الإسلامية، ولكن قوبلت جهودها بريبة بعض الدول ظنا أنها تهدف لتحقيق أغراض خفية، لكنها لا تريد إلا مصلحة العالم الإسلامي، وأنها متأهبة لانتهاز كل فرصة لتدعيم الصداقة بين الدول الإسلامية ولا تبالي بمن يُنسب إليه الفضل.

ولأهمية تلك التصريحات، أبرق سفير مصر في ٢٦ ديسمبر ١٩٥٢ بأنها وتصريحات وزير خارجية باكستان ببيروت قبل شهرين تؤكد ما أكدته السفارة في تقاريرها من أن باكستان عاتبة على الدول الإسلامية. كما نقل السفير للمسئولين بباكستان شعور مصر نحو بلادهم، وأن هناك ضرورات تضطرها لاتخاذ خطة في السياسة الدولية ولولاها ما اتخذتها(٢). والواقع أن ما كان يردده ساسة باكستان، كان يردده بعض المصريين، ولاسيما الإخوان المسلمون، وكان مضمون تصريحاتهم أنه على الرغم مما قوبلت به باكستان من جفاء البلاد العربية، ظلت مؤيدة لكل قضية عربية، لأنها تفعل ذلك لا جريا على سياسة تبادل المنافع وإنما قياما بواجب الأخوة الإسلامية والفهم الصحيح للإسلام وتعاليم القرآن(٣).

والثابت إنه إزاء فشل بريطانيا والولايات المتحدة عام ١٩٥١ في ضم مصر للمعسكر الغربي، ورفض مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو الأحلاف، حصرتا جهودهما في دول النطاق الشمالي الممتدة بين تركيا وباكستان، والتي يُنتظر منها لشعورها أكثر بالتهديد السوفيتي أن تدخل في اتفاقيات. وكانت أولى ثمار هذه السياسة اتفاق باكستان تركيا. فمع أن الأخيرة كانت منذ عام ١٩٢٣ تغفل الصلات الإسلامية، بدأت تهتم بالدول الإسلامية. وأخذت تتقرب لباكستان وتتبادل البعثات معها. وشاركت في المؤتمر الإسلامي عام ١٩٥١، ومؤتمرات أخرى بباكستان(٤). حتى جاء اتفاق التعاون بينهما.

---

١) المصدر نفسه.

٢) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٦١ – ٠٠٧٨، تقرير السفارة المصرية في كراتشي في ٢٦ ديسمبر ١٩٥٢.

٣) مجلة الدعوة، عدد ٧٨ في ١٢ أغسطس ١٩٥٢، "باكستان في ٥ سنوات بقلم صالح عشماوي".

٤) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، مذكرة سفير مصر بباكستان بعنوان صلات مصر بدول العالم. ولمزيد حول علاقة تركيا بباكستان راجع :

Naved, Ahmad, Pakistan-Turkey Relations, Pakistan Horizon, First Quarter 1981, Vol. 34, No. 1, PP. 105:108.

وعلى الجانب الآخر كانت هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية تدفع باكستان بلا هوادة نحو الاعتماد على الغرب، والترحيب بخططه للدفاع عن الشرق الأوسط. ومع بداية ١٩٥٣ كثر الحديث في باكستان عن مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط. وقد زار سفير اليابان القائم بأعمال سفارة مصر في ٢٨ يناير، وسأله عن الأمر. فأجابه أن مصر والدول العربية وضعت شرطا وهو تحقيق أمانيها الوطنية بإنهاء مفاوضات الجلاء. وفي ٢٠ فبراير سأل وكيل خارجية باكستان القائم بأعمال سفارة مصر عن موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط، وقال ماذا يكون أمره واليهود قائمون بالمنطقة والعرب لا يستطيعون الاشتراك معهم ؟ وأن موقف الغرب في الماضي أنه لا يشجع مشروعا لا يشترك فيه اليهود، وأن العرب لو أصروا على استبعادهم لن يمدهم الغرب بالأسلحة، وتساءل هل يتغير موقف الغرب؟ ورد ممثل السفارة بأن مصر والعرب يطالبون بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، والغرب مُخير بين إرضاء العرب أو إسرائيل(١).

كما زار سفير باكستان بمدينة لاهاي وزير مصر المفوض، وأسهب في الحديث عن اهتمام حكومته بقضايا الدول الإسلامية، ثم وجه لوزير مصر المفوض السؤال التالي: "الآن وقد انتهت الحكومة المصرية من حل قضية السودان التي كانت العقبة في المفاوضات المصرية البريطانية، ألا تنوي الاشتراك في حلف للدفاع عن الشرق الأوسط إذا قرر الإنجليز الجلاء عن قناة السويس؟" ورد وزير مصر المفوض بأنه "لن تقوم منظمة وافية للدفاع عن الشرق الأوسط ما لم تشترك فيها الدول العربية، وستبقى منطقة الشرق الأوسط ثغرة في دفاع الكتلة الغربية. وأنه على بريطانيا والولايات المتحدة أن توازن بين صداقة أربعين مليونا من العرب وبين جاسوسية مليوني صهيوني". وأضاف أن الحل هو جلاء الوقات البريطانية فورا عن منطقة القناة، ثم مساعدة الولايات المتحدة وبريطانيا لمصر والعرب اقتصاديا وعسكريا"(٢).

وفي ٢٢ مايو وخلال زيارته باكستان، صرح دالاس وزير الخارجية الأمريكي أنه على دول الشرق الأوسط أن تُعد مشروعا للدفاع الإقليمي عن نفسها، وأن دول الغرب ليست في مركز يسمح لها منفردة باتخاذ تدابير دفاعية واسعة ضد اعتداء محتمل، وينبغي أن يكون هناك مشروع مشترك، لأن الدفاع المشترك أقل نفقة وأكثر وفاء بالمقصود، وأنه ليست لديه خطة معينة لنظام هذا الدفاع، ولكنه يقدر ما تستطيع باكستان أن تقوم به.

١) المصدر نفسه، من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية في ٢٨ يناير و ٢٠ فبراير ١٩٥٣.

٢) عبد الحميد شلبي، حلف بغداد في الوثائق المصرية، ج١، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠١٥، ص٩٤ - ٩٥.

وقد أبلغ خليق الزمان حاكم باكستان الشرقية سفير مصر أنه تحدث مع دالاس، وأفهمه أن هذه الدول إسلامية، ومهما يكن فيها من نظام للدفاع فهو نظام بين دول إسلامية، فسموه ما شئتم، وأن الحرب المقبلة لن تكون في أوروبا، وستمتد من كوريا إلى تركيا ولن تفي قواتكم بالدفاع عن هذه الأقطار، وتركيا لن تستطيع الصمود وحدها، فلابد من نظام للدفاع يجمع دول الشرق الأوسط من باكستان إلى تركيا. وأنه لا يمكن أن يدافع عنه الشرق الأوسط دول من خارجه، وإنما يدافع عنه أهله، وهذا يتوقف على حل مسألة قناة السويس وجلاء القوات البريطانية عن مصر(١).

وحاول سفير مصر استيضاح موقف باكستان بصورة أدق، فالتقى في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٣ وزير خارجيتها فور عودته من واشنطن، وتحدثا عن خطبته بالأمم المتحدة عن قضية المغرب وما حدث من انصراف مندوب فرنسا. وأوضح السفير له أن مندوبي الكتلة العربية بالأمم المتحدة يرون في عودته رغبة عن الاشتراك في مناقشة قضية المغرب، ويعتقدون أن باكستان غير راضية عن جماعة تقودها الهند، وتفكر في كتلة أخرى تشترك فيها تركيا والعراق وإيران. وقد نفى وزير خارجية باكستان هذا(٢).

والواقع أنه كانت هناك اتصالات بين أنقرة وكراتشي وبغداد وطهران للاتفاق على إنشاء كتلة للدفاع عن الشرق الأوسط. وصرح متحدث باسم الخارجية التركية في أواخر سبتمبر أنه يتوقع عقد اجتماع بإحدى هذه العواصم لوضع صيغة مشروع حلف تتعهد بموجبه هذه الدول بالمحافظة على سلامة هذه المنطقة الإستراتيجية. وأن الاجتماع سيتطرق لموقف الدول العربية بعد قبول العراق الاشتراك في الحلف، فإذا رؤي أن هناك استعدادا من دول الجامعة العربية، سيكُلف العراق بالتفاوض معها. وفي ٣٠ سبتمبر اجتمع وزير خارجية باكستان بسفيري إيران والعراق وبحث معهما الأمر. ورأت باكستان أن يقتصر الحلف مؤقتا على الدول الأربع دون سائر الدول العربية، وحجتها أنه يتطلب من الدول العربية أن توحد صفوفها قبل أن يُطلب منها المساهمة في المشروع(٣).

وكان هذا الأمر موضع اهتمام القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية، فطلبت من وزارة الخارجية موافاتها بمعلوماتها عن مسألة حلف شمال الشرق الأوسط Normedo الذي قد تنضم له باكستان وتركيا وإيران والعراق، والذي سيحل مؤقتا محل الاقتراح الرباعي بإنشاء حلف عسكري للشرق الأوسط. وقد ردت

١) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٢٩ مايو ١٩٥٣.

٢) المصدر نفسه، من السفير عبد الوهاب عزام إلى وكيل الخارجية في ٢٨ سبتمبر ١٩٥٣.

٣) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٦١ – ٠٠٧٨، مذكرة بشأن إنشاء حلف دفاعي للشرق الأوسط، في أول أكتوبر ١٩٥٣.

وزارة الخارجية المصرية مؤكدة اهتمام تركيا بتكوين جبهة من دول الشرق الأوسط تساعدها للوقوف أمام الخطر الشيوعي، وأنها يئست من انضمام مصر والدول العربية إلى حلف دفاعي عن الشرق الأوسط، ولذلك تطلعت إلى باكستان وإيران والعراق. وأن زيارة محمد أيوب خان قائد الجيش الباكستاني ووكيل وزارة الدفاع الباكستانية إسكندر ميرزا لتركيا ليست مجرد رد لزيارة البعثة العسكرية التركية لباكستان، ولكنها تتصل بموضع تعاون عسكري بين الدولتين، نظرا للظروف التي يمر بها الشرق الأوسط(١).

وفي إطار اهتمام مصر بانضمام باكستان لحلف الدفاع عن الشرق الأوسط الذي يجري الترتيب له، تابعت السفارة رحلة حاكم باكستان لدول الشرق الأوسط وأوربا، وحرصت على إحاطة الحكومة. فبعد أيام من بدء الرحلة، وتحديدا في ٢١ أكتوبر ١٩٥٣ أكد السفير أنها وإن كانت للاستشفاء فإن لها صلة بمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط الذي يجري من أجله تكوين حلف بين العراق وإيران وتركيا وباكستان. ودلل على ذلك بتصريح سفير العراق بأن زيارة حاكم باكستان لبغداد وزيارة الملك فيصل ملك العراق المرتقبة لباكستان من وسائل التقريب بين البلدين. وأضاف السفير أن سياسة الدول الغربية بالشرق الأوسط مرتبطة بنتيجة المباحثات المصرية البريطانية، فإذا نجحت؛ ستجدد مساعيها لحلف الشرق الأوسط آملة أن تشترك فيه مصر. وإذا فشلت ستلجأ إلى وسيلة أخرى، ومنها الحلف بين باكستان وتركيا والعراق. وأضاف أن حاكم باكستان سيزور القاهرة والرياض، وهذه الزيارة ستكشف حقيقة رحلته(٢).

وتزامن ميل باكستان إلى مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط مع إبداء بعض مسئوليها استياءهم من سياسة مصر والدول العربية. وبدوره لفت سفير مصر بباكستان نظر الحكومة لذلك، وجاء في تقريره أن الباكستانيين يرددون أن العرب لم يؤيدوهم في كشمير، ويساوون بينهم وبين الهند، ولم يجيبوا باكستان للخطط التي اقترحتها، ويدللون على ذلك بأن المؤتمر الإسلامي الذي عُقد برعاية حكومتهم عام ١٩٤٩ لم يجد من حكومة عربية تيسيرا لاجتماعه فيها، ويُنتظر منذ سنة أن يُدعى للاجتماع بمصر. وكذلك المؤتمر الاقتصادي عام ١٩٥١، شاركت فيه دول عربية، ولم تؤيد توصياته بإنشاء هيئة اقتصادية إسلامية، ثم قامت هذه الدول بدعوة باكستان لهيئة اقتصادية تشترك فيها الهند.

وأضاف السفير أنه من أسباب استياء باكستان، أنها دعت لاجتماع رؤساء الحكومات الإسلامية لبحث إنشاء هيئة استشارية تقرب بينهم في الأمور الدولية، ولم تلق استجابة عربية. وأن سكرتير الخارجية

١) عبد الحميد شلبي، مرجع سابق، ص ص١٠٢، ١١٣، ١١٤.

٢) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٦١ – ٠٠٧٨، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٢١ أكتوبر ١٩٥٣ بشأن رحلة الحاكم العام في باكستان.

الباكستانية صرح له "أن حكومته ضاقت بأعمال الحكومات العربية". وأكد السفير في تقريره أن تصريح السكرتير يعبر عما تشعر به حكومته. ولم يستبعد السفير أن تغفل باكستان عن الدول العربية وتساير لندن وواشنطن؛ إذا ظلت الدول العربية تخالفها فيما تراها ضروريا لها. وقد أبدى وزير الخارجية المصري اهتماما بما رصده السفير من استياء باكستان من الدول العربية، وأمر بإعداد مذكرة عن ذلك(١).

وأعد قسم آسيا بوزارة الخارجية مذكرة، وطلب من الإدارة العربية موافاته بمذكرة عن المؤتمر الاقتصادي الإسلامي وموقف مصر، وما تم بشأن عقد لجانه بالقاهرة(٢).

وكان إعلان رئيس وزراء الهند في أول نوفمبر ١٩٥٣ عن وجود مفاوضات بين باكستان والولايات المتحدة لعقد تحالف وإنشاء قواعد عسكرية شمال باكستان قرب كشمير، موضع اهتمام مصري. وفي متابعته الدقيقة لتصريحات الباكستانيين بشأن الدخول في حلف للدفاع عن الشرق الأوسط، نقل السفير لوزارة الخارجية تصريح وزير العدل الباكستاني بمجلس النواب في ٣ نوفمبر بأن باكستان لم تتلق دعوة من أية دولة غربية للدخول في حلف للدفاع عن الشرق الأوسط، ولم تخط أية خطوة في سبيل حلف دفاعي بين الدول الإسلامية. وفور تلقيها البرقية أرسلتها وزارة الخارجية للقائد العام للقوات المسلحة وسفراء مصر بأنقرة وبغداد(٣).

وفي حين أنكر المسئولون الباكستانيون ووزير الخارجية الأمريكي وجود مفاوضات تتعلق بأية محالفة عسكرية، أكد سفير مصر أن التقارب لا ريب فيه، وأن ساسة وعسكريين أمريكيين زاروا باكستان، وكل القرائن تدل على التقارب. ودلل بأن رئيس وزراء باكستان كان سفيرا بواشنطن. وأن قائد الجيش زار واشنطن ثم زارها حاكم باكستان. وأضاف أن منح واشنطن مليون طن قمح لباكستان فتح قلوب الناس والحكومة لها(٤). وأضاف أنها تسعى لمقاومة الشيوعية، وأملها في الهند ضعيف لأن سياستها محايدة، وأنها تثق في باكستان وتقدر صلاتها بالعالم الإسلامي. وترى أن تضمها لحلف تشترك فيه الدول العربية، فإن يئست من اشتراك العرب حاولت عقد حلف من البلاد الإسلامية غير العربية. وختم السفير تقريره مكررا ما سبق أن أوصى به من إرضاء باكستان حتى لا تسير وحدها في مناصرة الولايات المتحدة مولية

١) المصدر نفسه.

٢) المصدر نفسه، مذكرة إدارة الشئون السياسية بوزارة الخارجية إلى الإدارة العربية في ١٥ نوفمبر ١٩٥٣ .

٣) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، من السفير عبد الوهاب عزام إلى وكيل الخارجية في ٤ نوفمبر ١٩٥٣.

٤) حول أزمة الطعام والقمح في باكستان، والمساعدات الأمريكية لباكستان للتغلب على تلك الأزمة راجع :

Foreign relations of the United States, 1952 – 1954,Vol. XI, P. 1822, Pakistan's Food Situation; P. 1828, The wheat Problem.

ظهرها للعالم العربي، وحتى يُستفاد منها في التقريب بين مصر والولايات المتحدة، والانتفاع بهذا التقارب في نيل مصر مطالبها. وأكد أن تعزيز صلات مصر بباكستان سيمهد للاستقرار بالشرق الأوسط(١).

وعندما تزايد الحديث في أواخر نوفمبر ١٩٥٣ عن تقارب باكستان والولايات المتحدة، وإمداد الثانية لها بعتاد حربي واتخاذها قواعد عسكرية فيها، كان لتلك الأنباء ردود أفعال عديدة، واهتم سفير مصر بباكستان برصدها ونقلها للقاهرة. فأوضح أنه في ٣٠ نوفمبر سلم السفير السوفيتي مذكرة لحكومة باكستان أوضح فيها أن صحفا أمريكية تتحدث عن التفاوض مع باكستان لاتخاذ قواعد فيها وإدخالها في كتلة عسكرية بالشرق الأوسط. وأن موسكو لن تستطع غض الطرف عن هذه المفاوضات؛ لأن اتخاذ قواعد في باكستان قرب الحدود السوفيتية واشتراك باكستان بالكتلة المذكورة يهدد سلامة الاتحاد السوفيتي(٢).

وفي حين أكد سفير مصر أهمية الموقف السوفيتي، شكك في تصريحات وزير خارجية أفغانستان، بأن المسألة لم تُبحث مع نيكسون Nixon نائب الرئيس الأمريكي. وأكد السفير أن زيارة نيكسون كابول بعد الهند ثم عودته لكراتشي تُثير الشكوك. وينبغي ألا يُعَوَّل على تصريحات وزير خارجية أفغانستان.

وقد سأل سفير مصر نيكسون هل ينوي زيارة مصر؟ فرد أنها ليست ضمن برنامج رحلته. وفسر السفير للحكومة زيارة نيسكون للهند بأنها محاولة لتبديد مخاوفها وإفهامها أن تقارب بلاده مع باكستان لا يُقصد منه تقويتها على الهند، ولكن تقوية الدول الديمقراطية(٣).

كما أبرق السفير في ١٠ ديسمبر للحكومة المصرية بتصريحات رئيس وزراء باكستان في حديثه الشهري، الذي أعلن فيه أن حكومته لا ولن تفاوض أي دولة لمنحها قواعد عسكرية، وترفض تدخل أي دولة في سياستها الداخلية والخارجية، وليس من شأن غيرها التحدث في هذه المسائل. وعلق السفير بأنه قصد بذلك استنكار تدخل نهرو في شئون باكستان وتصريحاته المتكررة عن عقدها تحالفا عسكريا مع الولايات المتحدة(٤). ولفت السفير نظر الحكومة للصلة بين الولايات المتحدة وباكستان، وأن الأولى ماضية في سياستها لتقوية دول آسيا أمام الشيوعية، وتكوين حلف بين دول الشرق الأوسط لهذا الغرض أو على الأقل محالفة الدول التي يتسنى لها محالفتها لحين عقد هذا الحلف(٥).

١) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٠٧٨، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٢٨ نوفمبر ١٩٥٣.

٢) المصدر نفسه، من السفير إلى وكيل الخارجية في ١٢ ديسمبر ١٩٥٣.

٣) المصدر نفسه، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٢٨ نوفمبر و ١٢ ديسمبر ١٩٥٣.

٤) المصدر نفسه، من السفير عبد الوهاب عزام إلى وكيل الخارجية في ١٠ ديسمبر ١٩٥٣.

٥) المصدر نفسه، من السفير إلى وكيل الخارجية في ١٢ ديسمبر ١٩٥٣.

وطالبت مصر سفيرها بالهند إفادتها بشكل عاجل برأيه في العلاقات الهندية الباكستانية، وحقيقة مساعي باكستان لعقد اتفاق عسكري مع الولايات المتحدة، وصدى ذلك بالهند[١].

ونظرا لاهتمام الهند والاتحاد السوفيتي وإندونيسيا بالتقارب الباكستاني الأمريكي، وللتعرف على الرؤى المختلفة، ووضعها أمام صانع القرار، تحدث سفير مصر مع ممثل الهند بباكستان، فأكد الأخير أن ارتباط باكستان بواشنطن يُضعف الكتلة الآسيوية العربية. فرد السفير أنه إذا كانت إعانة أمريكا لباكستان لا تتجاوز دعمها اقتصاديا وتزويدها بالسلاح كما تفعل مع دول أخرى فلا تخرج باكستان من هذه الكتلة، ويمكن للهند أن تأخذا مددا مثلها. أما إذا اقتضى ذلك مسايرة باكستان لها، فإن هذا يُضعف الكتلة المذكورة. فرد ممثل الهند أنه لا توجد دولة تمد أخرى دون أن تُقيدها بسياستها. وبحث السفير مع ممثل الهند مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط، وتساءل عما إذا كان سعي الولايات المتحدة إلى حلف بين باكستان وإيران وتركيا يعني انصرافها عن حلف تشترك فيه الدول العربية أو أنها تسعى للحلف الأول إلى أن يتسنى لها الثاني فيكون خط دفاع آخر. فرد ممثل الهند بأنها لا تريد أن تجمع بين الحلفين[٢].

ولفت سفير مصر نظر ممثل الهند لتصريح حاكم باكستان بأن بلاده لا تدخل في خطة دفاع عن الشرق الأوسط قبل حل القضية المصرية. وأضاف السفير إما أن تكون باكستان كما قال ساستها، وإما أن تكون واثقة من إجابة مطالب مصر وإمكان مفاوضتها هي والدول العربية. وأسهب ممثل الهند في الحديث عن أهمية حياد الكتلة الآسيوية العربية. وقد أيده السفير، مؤكدا أن حيادها يُمَكِنها من العمل للسلام ومنع الصدام بين الفريقين المتصارعين، وتبعد نفسها عن ويلات الحرب.

وقد استطلع سفير مصر رأي نظيره الإندونيسي، فأكد أن اتفاق باكستان والولايات المتحدة يُضعف الكتلة الآسيوية العربية. وأن حكومته غير مطمئنة لما يُشاع عن تفاوض باكستان والولايات المتحدة[٣].

واهتمت الحكومة المصرية بالأمر، وطلبت من إدارة الشئون السياسية بوزارة الخارجية دراسة مدى استعداد باكستان للتريث في الارتباط مع الغرب والولايات المتحدة حتى تجاب مطالب مصر التي يُطلب إليها التريث في عقد مجرد معاهدة صداقة مع الهند[٤].

١) المصدر نفسه، من وكيل الخارجية إلى سفير مصر في نيودلهي في ١٣ ديسمبر ١٩٥٣.

٢) المصدر نفسه، من السفير إلى وكيل وزارة الخارجية في ١٢ ديسمبر ١٩٥٣ بشأن الصلات بين أمريكا وباكستان.

٣) المصدر نفسه.

٤) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، مكتب الوزير للأبحاث، مذكرة إلى الإدارة السياسية في ١٧ ديسمبر ١٩٥٣.

وفي ١٩ ديسمبر لفت السفير نظر المسئولين لتصريحات رئيس وزراء باكستان بأن حكومته لا تفكر في إعارة قواعد عسكرية للولايات المتحدة أو الدخول في خطة للدفاع عن أي بقعة غير أراضيها، وأن محادثات غير رسمية جرت بغرض تقوية باكستان لصد أي عدوان. وختم السفير تقريره بأن القواعد العسكرية ليست موضع بحث الآن بين واشنطن وباكستان، وأن المدد الحربي واقع لا محالة، وسيكون هناك اتفاق على شروط مد باكستان بالسلاح(١).

ومن جانبها حاولت باكستان طمأنة مصر، وتضمن ذلك تحذيرها من الهند. ففي ٣١ ديسمبر التقى رئيس وزراؤها سفير مصر، وتحدث عن أطماع الهند، وأنها لا تخاف باكستان ولكنها لا تحتمل أن تكون نِدا لها، وأن التوازن الذي يتحدث عنه نهرو يكون بقوة باكستان واستنادها إلى دول الشرق الأوسط، وليس بقوة الهند وتصرفها في سياسة آسيا. وأضاف أن نهرو يخشى انتقال المركز من نيودلهي للعالم الإسلامي، وإن كل ما يفقده من مكانة ينتقل لمصر وليس باكستان. وحذر من سياسة نهرو وأطماعه. وطلب من السفير إبلاغ أولي الأمر بمصر أنه آخر من يفكر في عمل يضر بالعالم الإسلامي، وأعرب عن أمنيته أن يزور الرئيس نجيب باكستان ليرى ما يكنه الباكستانيون له ولمصر.

وتحدث السفير مع رئيس وزراء باكستان عن اجتماع الكتلة الآسيوية العربية المقبل. فأكد الأخير أن باكستان لا تعارضه. فسأله السفير عن موقف حكومته إذا دُعيت لبحث صلتها بواشنطن. فرد بأن باكستان لا تقبل أن يبحث غيرها شئونها. وأضاف ظُفر الله خان الذي كان حاضرا اللقاء: "نحن لا نكره الاجتماع لبحث أية مسألة، وإن دعى أصدقاؤنا لبحث علاقتنا بأمريكا لا نكره ولا أظنهم سيدعون لبحثها، وإن دعوا لبحثها فإن باكستان تأمل أن تتشاور معهم وتتفق على خطة واحدة". وأن الهند حاولت إثارة الرأي العام بالشرق الأوسط حول اتفاق باكستان والولايات المتحدة على مساعدات عسكرية، وأن نهرو يروج بأن هذا يخل بالتوازن بالشرق الأوسط ويُخرجه عن الحياد وينقل الحرب الباردة للهند وجيرانها(٢).

وفي ١٧ يناير ١٩٥٤ أرسل القائم بأعمال سفارة مصر تقريرا عن تصريحات المسئولين بباكستان، وأوضح أن ملخصها أن المباحثات مع الولايات المتحدة لم ترق للمباحثات الرسمية، وتناولت الموضوع من حيث المبدأ. وأن المساعدات لا ترتبط بمشروع أمريكي عام للشرق الأوسط، وأن الفرق بسيط بين المساعدة العسكرية والأخرى الاقتصادية، والعبرة بسياسة الدولة التي تتلقى المساعدة، وباكستان لا تُضمر

١) المصدر نفسه، من السفير إلى وكيل الخارجية في ١٩ ديسمبر ١٩٥٣ بشأن المفاوضة بين أمريكا وباكستان.

٢) المصدر نفسه، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٧ يناير ١٩٥٤ بشأن الصلات بين باكستان وأمريكا.

نوايا عدوانية لأية دولة، وترى أن الضعف يُغري بالعدوان. وأنها كدولة مستقلة تستطيع طلب المعونة من أية دولة صديقة، ولا تقبل تدخل في مسألة المساعدة الأمريكية وتعتبره أمرا يخصها، وإن كانت لا تمانع في تقديم إيضاحات إذا طُلب منها بصفة ودية. وأن أمريكا إذا نكصت عن تقديم المساعدة لها لكان ذلك نصرا لروسيا والهند، ولفقدت هيبتها. وقد علق القائم بأعمال السفارة على تصريحات الباكستانيين بما يلي:

١- إن باكستان ماضية في عزمها على تلقي المساعدة الأمريكية.

٢- إنها جنحت عن محاولة تزعم كتلة الدول الإسلامية للميل إلى المعسكر الغربي.

٣- إن نهرو لم ينجح بدرجة فعالة في الحملة التي شنها على مشروع المساعدة الأمريكية لباكستان.

٤- إذا تحققت المساعدة الأمريكية لباكستان سيظهر توازن في القدرة على المساومة في المسائل المعلقة بين الهند وباكستان وستخف حدة مشكلة الحدود مع أفغانستان.

٥- أنها ستُغير مسلكها تدريجيا تجاه الدول العربية، وستلومها على عدم مناصرتها[١].

وعاد القائم بأعمال السفارة المصرية يؤكد أن باكستان مخلصة في تأكيداتها، وأنها ترغب في تقوية جيشها ليس خشية اعتداء سوفيتي، ولكن خشية اعتداء هندي، وأنها ترى نفسها إزاء الهند ضئيلة في العدد والعتاد، ولا تستبعد أن تحاول الهند في يوم ما إعادة توحيد شبه القارة الهندية. ولذلك تتطلع للمساعدة العسكرية الأمريكية لتبديد ما تشعر به من خطر على كيانها[٢].

وفي ٢٦ يناير أذاع راديو القاهرة ملخص حديث للرئيس محمد نجيب ينتقد فيه مشروع المساعدة الأمريكية لباكستان. ونشرته صحف باكستان ظهر اليوم التالي، ولم تتمكن من التعقيب عليه لوصوله متأخرا، وكان نص ما نشرته: "إن المحالفة المقترحة محاولة لفصل الدول العربية عن الكتلة الآسيوية، وأن مصر تعتبرها عملا عدائيا ضد الدول العربية"[٣].

واهتمت السفارة المصرية بالأمر، ووزعت نشرة على الصحف، وتضمنت أنها لم تتلق رسميا نص التصريح المنسوب لرئيس الجمهورية، وأن أي تعقيب عليه سابقٌ لأوانه. وفي اليوم التالي، واستجابة لنشرة السفارة، امتنعت الصحف عن التعقيب على التصريح. وأخذ مندوبوها يترددون على السفارة يسألون عن وصول أية إيضاحات. وقد أبرقت السفارة إلى وزارة الخارجية تلتمس موافاتها بالتفاصيل والتعليمات.

١) المصدر نفسه، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية في ١٧ يناير ١٩٥٤.

٢) عبد الحميد شلبي، مرجع سابق، ص١٣١.

٣) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، من القائم بالأعمال إلى وكيل الخارجية في ٦ فبراير ١٩٥٤.

وفي ٣ فبراير ١٩٥٤ أصدر رئيس هيئة إسكان المهاجرين بباكستان بيانا ألقى فيه باللائمة على سفارة باكستان بالقاهرة، وأنها لم توضح للسلطات حقيقة مشروع المساعدة الأمريكية؛ مما أثار شكوك مصر. كما نشرت صحيفة الفجر الوثيقة الصلة بوزارة الخارجية مقالا اتهمت فيها ممثلي الهند وأفغانستان بالقاهرة بشن حملة لإثارة قلق مصر تجاه المشروع، وخلق شعور عدائي لباكستان. وأكت الصحيفة أن لمصر ورئيسها شعبية، ويعده الباكستانيون زعيما للعالم الإسلامي[١].

وفي ٦ فبراير أكد القائم بأعمال سفارة مصر أن عزم باكستان تلقي مساعدة أمريكية يلقى تأييدا جماعيا، والكل يراها ضرورة لوجود باكستان. وأن "شكوكها الحقيقية نحو الهند، لكون باكستان أقل منها عددا وتعوزها القدرة على التسلح، فضلا عن تصريحات الهند العدائية، وتشددها في مسألة كشمير. وأن الباكستانيين يرون أنه لو وقع صدام؛ لن تكتف الهند بكشمير، وأن موقع باكستان الشرقية ضعيف ولا يتسنى الدفاع عنها وقت الخطر. ولذا يتلهف الباكستانيون للمساعدة الأمريكية، ويرون في معارضة الهند دليلا على نواياها العدوانية، لأن باكستان لا يمكنها غزوها، فما يُضيرها أن تقوى باكستان سوى ما سوف تلقاه من مقاومة إذا أقدمت على إجبارها على ما لا ترضاه أو توحيد شبه القارة الهندية بالقوة".

ورصد تقرير السفارة ما يوليه الباكستانيون من أهمية للمساعدة الأمريكية، فأوضح أنهم لا يكفون عن الحديث عنه، ويثورون إذا هاجمه مهاجم ويفرحون إذا أيده مؤيد من أي دولة. ولا يلتفتون لما له من جوانب أخرى تؤثر في الدول المجاورة والصديقة، وينفون احتمال دخول باكستان الحرب الباردة بين الكتلتين أو في منظمة دفاعية أو تحملها التزامات مشابهة[٢].

وعنيت الخارجية المصرية وسفارتها بباكستان ببحث الأمر. وكان السفير عزام متعاطفا مع باكستان، وبرر مساعيها بفشلها في محاولتها التقارب مع الدول الإسلامية وخوفها من الهند. وفي مذكرته لوزارة الخارجية في ١٢ فبراير، أثناء وجوده في إجازة بالقاهرة، أبدى حرصه على العلاقات مع الدول الإسلامية وباكستان، وقلل من أهمية الكتلة الآسيوية الأفريقية. وكان رأيه أن الصلات بين دول آسيا وأفريقيا ضعيفة عارضة، يجب ألا يُعول عليها كثيرا، وإن كان يجب تقويتها والانتفاع بها في الوقت الحالي. وشدد على أنه لولا طموح الهند لزعامة الشرق وكراهيتها لباكستان ما توددت للعرب والأفارقة.

١) المصدر نفسه.

٢) المصدر نفسه.

وأكد أن صلات مصر بالأمم الإسلامية ليست أملا بل واقع، وأن لها مكانة لا تنازعها فيها إندونيسيا أكثر أقطار المسلمين عددا ولا باكستان التي قامت على قواعد إسلامية. وأن الدول الإسلامية الشرقية تُقدر العرب، ومصر أكبر الدول العربية، ولها صيت بالعالم الإسلامي نظرا للأزهر ولخدمتها للحرمين على مر العصور. وشدد على تعزيز العلاقات بالدول الإسلامية الشرقية المستقلة الخمس: تركيا وإيران وأفغانستان وإندونيسيا وباكستان(١).

وأوضح أن تركيا عادت منذ سنوات قليلة تهتم بالدول الإسلامية لتقوي مركزها بالشرق. وبدأت تتقرب من باكستان. وأن باكستان أعظم الدول الإسلامية مكانة بعد مصر إذ نشأت باسم الإسلام، وسعت منذ نشأتها لتدعيم علاقاتها بالدول الإسلامية، لأسباب منها أنها تخشى الهند؛ لأنها قبلت قيامها كارهة وأملها أن تواجه مشكلات تُعجزها عن البقاء، ولذا اجتهدت لعزلها عن الدول الإسلامية، فدعت إندونيسيا باسم الثقافة الهندية القديمة وآسيا، ودعت الدول الإسلامية والعربية باسم الشرق والحياد. ونوه السفير بأن باكستان سعت للتقرب من الدول الإسلامية، ولكن لم تستجب الدول الإسلامية والعربية، فدعتها لمؤتمر باسم العالم الإسلامي عام ١٩٥١. وحاول القائمون عليه عقده بالقاهرة عام ١٩٥٣، فلم تلق دعوتهم عناية. وبعد هذه المحاولات بدأت تتجه وجهة أخرى. وأكد السفير أن تعاون مصر مع باكستان يُمكنها من قيادة العالم الإسلامي ويرفع مكانتها. وأوصى بأن تسير سياسة مصر تجاه باكستان على الخطط التالية:

(١) التمسك بالكتلة الآسيوية الأفريقية وأكثر دولها دول إسلامية.

(٢) تحكم مصر صلاتها بالدول الإسلامية ولاسيما باكستان، وليس هناك تناقضٌ بين التقرب إلى الدول الإسلامية والمحافظة على الكتلة الآسيوية الأفريقية.

(٣) ألا تزيد مصر من التقرب من الكتلة الشيوعية عما تقتضيه المجاملات الدولية والضرورات الاقتصادية وما يلزم لتهديد الولايات المتحدة وبريطانيا.

(٤) أن تُبقي مصر على أمل الأمريكان والإنجليز فيها وفي الدول العربية، ولا تتبع سياسة صريحة في مخالفتهم ومسايرة خصومهم(٢).

وبالتزامن مع ذلك، ولأول مرة أشارت صحف باكستان إلى الاتفاق المحتمل بين باكستان وتركيا، وذكرت أن دوائر تركية مسئولة أكدت مساء ٢٦ يناير ١٩٥٤ أن مباحثات تدور بين تركيا وباكستان لعقد

١) المصدر نفسه، مذكرة سفير مصر بباكستان بعنوان صلات مصر بدول العالم في ١٢ فبراير ١٩٥٤.

٢) المصدر نفسه.

اتفاق، وأن مسودة الاتفاق قد أُعدت، وأن دولا أخرى قد تنضم إليه، وأنه سيكون في شكل اتفاق صداقة وتعاون. وفي ٣٠ يناير صرح محمد علي رئيس وزراء باكستان أنه يرحب باتفاق سياسي اقتصادي وثقافي مع تركيا. وفي تعليقها على ذلك نوهت سفارة مصر في كراتشي بأن مسألة الاتفاق بين تركيا من ناحية وباكستان وغيرها من ناحية أخرى ستُبحث أثناء زيارة الرئيس التركي للولايات المتحدة. كما أكدت أن تركيا تمثل مركز الثقل في الشرق الأوسط في المنظمات العسكرية لجبهة الدول الغربية، وأنها أسست جناحا محليا عسكريا من ناحيتها الغربية مع دول البلقان غير الشيوعية، وتريد تأسيس جناحا شرقيا مماثلا مع باكستان ودول أخرى. ولم تستبعد السفارة أن تكون الولايات المتحدة بمناسبة عزمها على مد باكستان بمساعدات عسكرية، قد أوعزت إليها أن تسير في طريق الاتفاق مع تركيا(١).

وتوالت التصريحات المصرية الرافضة لهذه المساعي، ففي ٢ فبراير ١٩٥٤ نسبت صحيفة الفجر الباكستانية تصريحا لرئيس الوزراء عبد الناصر بأن الميثاق الباكستاني التركي ليس في مصلحة مصر. وذكرت الصحيفة أيضا "أن وزير الخارجية المصري حذر السفير الأمريكي بالقاهرة أن مصر ستقاوم بكل الوسائل انضمام العراق إلى الاتفاق التركي الباكستاني، لأنه يهدف إلى إضعاف مصر وقضيتها"(٢).

على أية حال في ١٩ فبراير صدر بيان مشترك من الحكومتين التركية والباكستانية تضمن عزمهما عقد اتفاق يعزز معاهدة الصداقة بينهما في يوليو ١٩٥١، والمعاهدة الثقافية في يونيه ١٩٥٣، وأنهما قد اتفقتا على دراسة الوسائل الممنكة "لتوثيق التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وتعزيز السلام والأمن ومراعاة لمصلحتهما ومصلحة الشعوب المحبة للسلام". كما صرح رئيس وزراء باكستان أن الخطوة التي اتخذتها باكستان وتركيا لم تصدر عن أية روح عدائية ضد أي دولة. وصرح وزير خارجية تركيا أن الاتفاق المزمع عقده ليس اتفاقا عسكريا. ويبدو أن الدولتان قد حرصتا على عدم الإشارة إلى تعاونهما العسكري، بغرض إزالة مخاوف الهند من جهة وتشكك الاتحاد السوفيتي من جهة أخرى(٣).

وفي سعي مصر للتأكد من أن اتفاق المساعدة الأمريكية لباكستان واتفاق باكستان وتركيا لن يؤثرا على سياسة باكستان نحوها، التقى سفيرها فور عودته إلى باكستان حاكمها العام في ٢٠ فبراير ١٩٥٤ وسلمه رسالة من الرئيس نجيب. وقد صرح للسفير أنه لم يتراجع عن موقفه تجاه مصر، وأنه عندما كان

١) عبد الحميد شلبي، مرجع سابق، ص١٢٩.

2) Khan. Op. Cit., P. 214.

٣) عبد الحميد شلبي، مرجع سابق، ص١٣٢.

بالقاهرة أكد للرئيس تأييده لمصر. ونوه بدعوته للرئيس لزيارة باكستان، لكي يُريه حب باكستان وليُريحه من العناء أياما. وأكد حاكم باكستان أن اتفاق تركيا وباكستان فيه خير للمسلمين، وأنه يرغب في التقريب بين مصر وتركيا، وأن كل ما قيل في مصر من اعتراض على المساعدة الأمريكية واتفاق باكستان وتركيا وكل ما اتُهمت به باكستان لم يؤثر فيه ولم يقلل حبه لمصر. وأكد السفير له أن مصر تريد أن ترى باكستان قوية، ولكنها تود ألا تغفل عن تأييدها ولا تنسى قضيتها في اتفاقها مع الولايات المتحدة وتركيا، وتخشى أن يعتقد الأمريكان والإنجليز أن التقريب بين باكستان وتركيا يُغنيهم عن مصر والدول العربية، فلا يهتموا بقضيتها. فأكد حاكم باكستان أن بلاده لن تغفل عن مصر ولن تعمل ما يُضير بلدا إسلاميا[١].

وفي ٢٢ فبراير التقى سفير مصر وزير خارجية باكستان، وشرح له ما تخشاه مصر من تحالف تركيا وباكستان وانحياز بلاد أخرى لهما. فأكد الوزير أن بلاده ستستمر في تأييد مصر، وأنها أيدتها من قبل اعتقادا لا مجاملة، وأن الإسلام يفرض عليها تأييدها، وأن التخلي عنها لا يعد تقصيرا بل كُفرا، وأن الاتفاق مع تركيا لن يؤثر في صلة باكستان بمصر. وأن موقف باكستان تجاه إسرائيل لن يتغير ولكن القضاء عليها لا يكون إلا باتحاد العرب، ولابد أن تعمل مصر على أن تنحاز إليها الأردن في سياستها وتنفصل عن الإنجليز. وسأل السفير وزير خارجية باكستان هل تتغير سياسة تركيا تجاه إسرائيل باتفاقها مع باكستان؟ فرد أنه سعى للتقريب بين العرب وتركيا، ولما زارها تحدث مع المسئولين، ووعدوه بمصادقة العرب. وأكد أن العراق لم يُطلب منه الاشتراك في الاتفاق، وأُخبر كأفغانستان وإيران. ولم يُنكر وجود مساعٍ للتقريب بين باكستان وأفغانستان، وإن نجحت قد تنضم الأخيرة وستتبعها إيران، وإن تم الاتفاق كانت هذه الدول خط الدفاع الأول عن الشرق الأوسط.

ورد السفير أنه بذلك تُعزل مصر والدول العربية. فأكد وزير خارجية باكستان أن هذا لن يحدث، لأن سياسة باكستان إسلامية، وستخرج من رابطة الشعوب البريطانية، وأنها تهتم بالمسائل الإسلامية ومعظمها عربية، وتريد أن يتقدم العرب وهي معهم، وضرب مثلا بالكتلة الآسيوية الإفريقية فتساءل لماذا لا يقودها العرب وهم سبع دول ؟ ولماذا تُترك للهند؟[٢]

وفي ٢٢ فبراير التقى سفير مصر رئيس وزراء باكستان، وتحدث معه عن ثقة مصر في باكستان، وخشيتها أن تؤثر علاقتها بالولايات المتحدة وتركيا في سياستها نحو القضية المصرية، وأمل مصر أن

١) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٧- ٠٠٧٨، من السفير إلى وكيل وزارة الخارجية في ٢٧ فبراير ١٩٥٤.
٢) المصدر نفسه.

تُراعي باكستان هذا حتى تنال مصر مطالبها فتفعل ما تريد. وقد رد بأن بلاده تفعل كل شيء لأجل مصر، وأن صلاتها بها أقوى من أي صلة بينها وبين دول الغرب. وشدد على ضرورة الاتصال بين الطرفين بين الحين والآخر للتفاهم، ولا يعتب طرف على آخر دون أن يصارحه. وأن اتفاق الدول الإسلامية سيُمكنها من التأثير على الدول الغربية. وأن في قوة باكستان واتفاقها مع الدول الإسلامية ما يزيد قدرتها على دعم مصر، ولن تحول تركيا باكستان عن سياستها. وأطلع رئيس وزراء باكستان السفير على وثائق بأنه أيد مصر في مؤتمر رؤساء وزراء الكومنولث، وأنه شرح أثر الخلاف على مركز إنجلترا بالعالم العربي، والحيلولة دون اتفاق الدول العربية على مقاومة الشيوعية(١).

وفي ٢٥ فبراير ١٩٥٤ حسم الرئيس أيزنهاور الأمر, وأعلن أن بلاده قررت تقديم مساعدة عسكرية لباكستان لتعزيز القدرات الدفاعية للشرق الأوسط. ولما كان عبد القيوم وزير الزراعة سيصل الخرطوم لحضور افتتاح البرلمان السوداني، طلب السفير من رئيس وزراء باكستان تكليفه للحديث مع المسئولين بمصر ليزيل ما يراودهم من شك. فوافق وأكد أنه اختاره لهذا الغرض. كما قابل السفير عبد القيوم، واتفقا على أن يشرح للمسئولين بمصر سياسة دولته، ويطمئنهم لتوجهاتها بعد اتفاقها مع واشنطن وأنقرة(٢).

وفي إطار رصد مصر تبعات مشروع المساعدة الأمريكية، أوضح السفير للحكومة في ١٠ مارس أن الاتفاق يوضح السياسة الأمريكية بالشرق الأوسط. وقلل من صدق تصريحات باكستان بأن المدد الحربي لا يصاحبه معاهدة عسكرية ولا يتضمن اتخاذ قواعد حربية فيها.

ومضى السفير يحلل العلاقات الأمريكية الباكستانية، فأوضح أن السياسة الأمريكية برزت عندما أعلنت تركيا وباكستان اتفاقهما، ثم أعلنت واشنطن عزمها إمداد باكستان بأسلحة، فدل هذا على أن إمداد باكستان واتفاق تركيا وباكستان وجهان لسياسة واحدة للدفاع عن الشرق الأوسط. وأن واشنطن اتخذت هذه الخطة حينما طال انتظارها قبول الدول العربية خطة الدفاع عن الشرق الأوسط، فأرادت أن تحتاط بالتقريب بين باكستان وتركيا والدول غير العربية، فإن اتفقت بعد مع الدول العربية زادت خطتها قوة(٣).

وكلفت مصر سفيرها بكراتشي بمعرفة موقف أفغانستان من اتفاق باكستان تركيا. فأكد أن رئيس وزرائها صرح بأن اتفاقا للتعاون بين دولتين آسيويتين جدير بأن يُحسن العلاقات. وأنه لما سُئل هل تنضم

١) المصدر نفسه.

٢) المصدر نفسه.

٣) المصدر نفسه، من السفير إلى وكيل الخارجية في ١٠ مارس ١٩٥٤.

أفغانستان، رد بأن الصداقة قائمة بينها وبين تركيا، لكن يمنعها من الانضمام نزاعها مع باكستان. وأضاف السفير أن وزير خارجية باكستان لم ينكر في حديثه معه وجود مساع لضم أفغانستان وإيران. وأوضح السفير أن زيارة نيكسون لكابول تؤكد المساعي الأمريكية. وأكد أنها سايرت الهند في الاعتراض على إمداد باكستان بالأسلحة، لكنها لم تُصدر بيانا رسميا. ولفتت السفارة نظر الحكومة لوجود محادثات بين باكستان وبعض الدول العربية، وأن رئيس وزرائها صرح بأنه قد تجري محادثات مع ملوك العراق والسعودية والأردن حينما يزورون كراتشي، وأن الملك فيصل سيزورها في ١٢ مارس، وأن رئيس وزراء العراق يتحدث عن ضعف الدول العربية وحاجتها للاستعانة بالغرب(١).

على أية حال عقدت باكستان وتركيا في ٢ إبريل ١٩٥٤ ميثاقا للتعاون، نص على تعاونهما في المجال الدولي، وفي كافة المجالات الفنية، والاقتصادية، والثقافية. ونص على تبادل المعلومات والتعاون العسكري، ومجابهة كل عدوان خارجي، مع عدم تدخل أي طرف في شئون الطرف الآخر الداخلية. وفتحت المادة السادسة الباب لانضمام أية دولة يرى الطرفان في انضمامها فائدة(٢).

وفي حين رحبت الدول الغربية بهذا الحلف، وأعربت واشنطن عن أملها أن يمتد إلى إيران والعراق، لم يُقابل بالارتياح في كثير من الدول، فقد وصفته مصر بأنه دسيسة ترمي إلى استدراج دول الجامعة العربية لادماجها في خطوط الدفاع الغربية(٣)، وأعلن عبد الناصر "إن مجرد تفكير أي بلد عربي في الانضمام إلى هذا الحلف هدم لوحدة الدول العربية، وربط لهذا البلد بعجلة الاستعمار، وأن المحالفات الدفاعية التي عُقدت في تاريخ الشرق الأوسط كانت لمنفعة الدول الغربية"(٤).

على أية حال، إذا كانت باكستان قد أصبحت حليفة لتركيا، فإنها أصبحت حليفة رسميا للغرب بتوقيعها اتفاق المساعدة مع الولايات المتحدة في ١٩ مايو ١٩٥٤(٥). وفي ١٧ يونيه التقى وكيل الخارجية الأمريكية وزير خارجية باكستان، وبحثا شئون الدفاع عن الشرق الأوسط، وأكد الأخير أن أهداف بلاده

١) المصدر نفسه.

2) Naved, Op. Cit., p. 109.

٣) عبد الحميد شلبي، مرجع سابق، ص١٥٠.

٤) رابح لطفي جمعة، سحق العدوان الثلاثي، الدار القومية، القاهرة ١٩٦٢، ص٢٢.

٥) عبد الحميد البطريق ومحمد مصطفى عطا، مرجع سابق، ص١٢٧، ١٢٨. نظرا للأهمية التي تعلقها الولايات المتحدة على باكستان، وصلت بعثة عسكرية أمريكية برئاسة مايرس Myers باكستان لدراسة احتياجات الجيش. وقد أنجزت البعثة عملها، ووقعت الولايات المتحدة اتفاقية المساعدات العسكرية مع باكستان في ١٩ مايو ١٩٥٤. ولم يذع شيء عن نوع هذه المساعدات أو كمياتها، وإن قدرت مبدئيا بمبلغ ٢٥ مليونا للتسليح والتموين. وقد وافقت باكستان على ألا تستخدم هذه المساعدة في أغراض عدوانية، وتعهدت بالتعاون مع الولايات المتحدة في كبح جماح الأمم التي تعمل على تهديد السلام العالمي.

وتركيا واحدة، وأبدى ترحيبه بمشاركة العراق وإيران لاحقا في حلف للدفاع عن الشرق الأوسط[١]. وأعرب في ٢٢ يونيه عن حاجة بلاده لمساعدة أمريكية إضافية على وجه السرعة[٢]. كما توثقت علاقة القائد العام للجيش الباكستاني الجنرال أيوب خان بالسفير الأمريكي [٣].

وفي غضون ذلك، قام وزير خارجية باكستان بزيارة مفاجئة للقاهرة ليشرح موقف بلاده، ويؤكد أن انضمامها لميثاق تركيا باكستان وتسلمها مساعدات من واشنطن لن يؤثر على علاقاتها بالدول العربية ودفاعها عن قضاياها. وأنها ترى ضرورة عقد اجتماع في القدس يضم كل الدول الإسلامية لبحث مشكلة فلسطين. وقد اهتمت الصحافة التركية بزيارة وزير خارجية باكستان للقاهرة، وعلقت بأنه شرح للمسئولين أهمية ميثاق أنقرة كراتشي، وضرورة انضمام الدول العربية إليه[٤].

ومع ذلك لم تنفك مصر عن موقفها المعارض لميثاق باكستان تركيا. خاصة أنه قد وصلها من سفارتها بباكستان تطلع رئيس الوزراء الباكستاني لضم بعض الدول كلبنان وسوريا لهذا الميثاق[٥].

وقد أجرت صحيفة الليموند الفرنسية Le Monde حديثا مع عبد الناصر رئيس وزراء مصر. وفي رده عن سبب معارضته للميثاق التركي الباكستاني، أوضح أنه عُقد ليكون بديلا عن ميثاق الأمن بالشرق الأوسط الذي رفضته مصر، وأنه ما من منظمة يكون لها قيمة للدفاع عن الشرق الأوسط ما لم تشترك مصر والدول العربية فيها. وأن ميثاق الضمان الجماعي العربي أساس لتنظيم الدفاع بالعالم العربي[٦].

ونشرت اليونيتد ستيتس United States حديثا لرئيس وزراء مصر، وتحت عنوان "حلف يثير العرب"، أكد أنه ضد مساهمة دولة عربية في حلف تركيا وباكستان، وأن اشتراك أي دولة عربية فيه سيثير العرب. وأنه لا يقبل مشروعا للدفاع عن الشرق الأوسط تساهم فيه بريطانيا وأمريكا، لأن الشعوب العربية تعده استعمارا. وأنه أفهم دالاس أن فرض أي نظام على الشرق الأوسط سيعود بالضرر، وسيهيئ الفرصة أمام الشيوعيين لإثارة الكراهية ضده. وأثنى عبد الناصر على حياد الهند، وأعرب عن اعتقاده بأنها يجب أن تكون محور للدفاع عن آسيا والشرق الأقصى، وتكون مصر محور الدفاع عن الشرق الأوسط[٧].

1) Foreign relations of the United States,Op. Cit., P.1847, Memorandum of conversation, by The assistant Secretary (Byroade), Washington, June 17, 1954.

2) Ibid, P.1849, Memorandum of conversation, by The Officer in chargem Economic Affairs (Fluker), Washington, June 22, 1954.

3) Ibid, P.1856, The Ambassador in Pakistan (Hildreth) to the Department of State, Karachi, July 16, 1954.

٤) عبد الحميد شلبي، مرجع سابق، ص١٥٧.

٥) المرجع نفسه، ص١٥٨.

٦) الأهرام، في ٣ أغسطس ١٩٥٤، حديث الرئيس عبد الناصر مع صحيفة ليموند".

٧) المصدر نفسه، في ٣١ أغسطس ١٩٥٤، "جمال عبد الناصر يتحدث عن مشكلات العالم".

وفي غضون ذلك لم يكن غريبا حدوث سوء فهم، فبعد عودته من واشنطن وترأسه وفد بلاده، شكا وزير التجارة الباكستاني لسفير مصر من معاملة محمود عزمي مندوب مصر بالأمم المتحدة لوفد باكستان، مؤكدا أنه دعاه مرتين للغداء فلم يلب الدعوة، ورأوه في العشاء في قاعة الوفود. وأنه اعتذر بعد ذلك لأحد أعضاء الوفد بأنه ظن أن الدعوة من الوفد الأفغاني. وقد اهتمت الخارجية المصرية بالانطباع السيئ لدى الجانب الباكستاني. وكتبت لمندوبها تستعلم عن سبب الاعتذار(١).

وفي ١٢ يوليو أرسل مندوب مصر بالأمم المتحدة مذكرة أوضح أنه دُعي ثلاث مرات لحفلات أقامها وفد باكستان، وكانت لديه رغبة لتلبيتها. وفي المرة الأولى تذكر الموعد في اللحظات الأخيرة، فكلف أحد معاونيه بالاعتذار. وفي المرة الثانية ذكر له من ذكره بالموعد أن الدعوة من وفد أفغانستان، فطلب منه الاعتذار، وأُبلغ الاعتذار بالفعل للوفد الأفغاني. وفي المرة الثالثة، وحتى لا يُساء فهم الموقفين السابقين، حرص على تلبية دعوة وفد باكستان وشرح الظروف. وقد قدر أحمد بخاري رئيس وفد باكستان الدائم بالأمم المتحدة الأمر، وتفهم أن ما حدث وقع نظرا لانشغال مندوب مصر بالأمم المتحدة بالقضية المصرية. وقد أعرب الدكتور عزمي عن أمله أن يُزيل هذا البيان تعجب وزير التجارة الباكستاني، وتعود الأمور لنصابها بباكستان كما عادت مع مندوبها بالأمم المتحدة(٢).

وعلى الرغم مما سبق، ظلت العلاقات الباكستانية المصرية سليمة، وإن لم تعد ودية، وواصلت باكستان جهودها لتعزيز روابطها بالدول الإسلامية، وتعاونت مصر معها في العديد من هذه الجهود، فشاركت في الندوة الدولية للشباب الإسلامي في كراتشي في يناير ١٩٥٥(٣).

ومع ذلك انعكس امتعاض مصر من توجهات باكستان الخارجية على معاملة سفيرها، وشهد عام ١٩٥٥ أزمة دبلوماسية نتيجة عدم إجابة طلب سفير باكستان لمقابلة جمال عبد الناصر. ففي ١٣ مارس استدعت الخارجية الباكستانية القائم بأعمال سفير مصر، وأبلغته أن سفير باكستان منذ تعيينه حاول مقابلة عبد الناصر، ولكن لم تُتَحْ له الفرصة حتى بعد مرور ستة أسابيع، وجرت مقابلات لغيره من السفراء، وأن هذا أمر لا تقبله باكستان. وفي نهاية اللقاء تحدث عن زيارة عبد الناصر المقبلة، وأبدى أسفه أنه علم بها من الصحف. وطلب من ممثل مصر أن يتصل به فور علمه بمعلومات رسمية عن الزيارة،

١) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٦١ – ٠٠٧٨، من السفير عبد الوهاب عزام إلى وكيل وزارة الخارجية في ٢٥ يونيه ١٩٥٤، من وزير الخارجية إلى الدكتور عزمي في ٢ يوليو ١٩٥٤.

٢) المصدر نفسه، مذكرة مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة إلى وزير لخارجية في ١٢ يوليو ١٩٥٤.

3) Khan, Op. Cit., P. 215.

وأكد أنها ستُسعد باكستان حكومة وشعبا، وغير مستحب العلم بها من الصحف، ولو أُتيحت الفرصة لسفير باكستان لمقابلة عبد الناصر لعرف منه تفاصيل الزيارة(١).

وبعد أيام أثار رئيس وزراء باكستان الأمر مع سفير مصر الجديد عبد المجيد سعود. وكان قد طلب فور وصوله في ٢٢ مارس مقابلته. وقابله في ٢٥ مارس، ودار الحديث عن ضرورة توثيق العلاقات بين البلدين. وأكد أنه مغتبط لزيارة عبد الناصر المرتقبة، وأنها ستسفر عن خير للبلدين. وأبدى استياءه للتأخير في تحديد موعد لسفير باكستان بالقاهرة لمقابلة عبد الناصر، ومهما كثرت مشاغل الرؤساء ينبغي ألا تحول دون تحديد موعد للسفراء بعد أيام وليس أسابيع. وضرب لسفير مصر مثلا بمقابلته له، فأوضح أن مجلس وزراءه منعقد في الوقت الذي يجري فيه اللقاء بينهما، وأنه ترك المجلس ليقابله.

وإزاء الاستياء الذي لاحظه سفير مصر؛ حاول بلباقة تبرير التأخير بأنه مجرد التباس في المواعيد. وأعرب عن أمله أن يكون أثر الحادث قد زال. ورد رئيس وزراء باكستان بأنه يعده منتهيا، ولن يؤثر على حبه لمصر. وأبدى السفير ارتياحه لصراحته، وأعرب عن أمله أن يتسم حديثه مع الرئيس عبد الناصر عندما يزور باكستان بالصراحة. ولاحظ السفير أن رئيس وزراء باكستان لم يخض في حديث سياسي. وأكد السفير في تقريره أنه تعمد ذلك انتظارا لزيارة عبد الناصر، وأنه لا يريد كشف أوراقه قبلها(٢). وفي اليوم التالي أُعلن رسميا في كراتشي أن جمال عبد الناصر سيصل في ٩ إبريل ١٩٥٥ في زيارة رسمية(٣).

ولم تنته أزمة تأخير مقابلة السفير، وبمبدأ المعاملة بالمثل؛ أخرت باكستان تقديم سفير مصر أوراق اعتماده ١٨ يوما، فلم يقدمها إلا في ١٠ أبريل. وأكد مدير المراسم بوزارة الخارجية للسفير أن هذه أول مرة يستبقي حاكم باكستان سفيرا بعد تقديمه أوراق اعتماده. ولما كان يقصد أن سفير مصر حظي بمعاملة ممتازة، أوضح له السفير أن هذا يتعارض مع تأخير تقديمه أوراقه. وقد أكد السفير في برقيته للحكومة المصرية أن التأخير متعمد للرد على ما يعتقدونه من أن سفيرهم بالقاهرة لم يعامل معاملة كريمة. وأنهم قصدوا إشعاره بذلك وتعمدوا ألا يبالغوا فطبعوا بعض تصرفاتهم بالمجاملة؛ كالتعجيل بإجابة طلب السفير مقابلة رئيس الوزراء(٤). وهكذا بدأت العلاقات تدخل مرحلة الحذر، على الأقل من الجانب المصري.

١) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٨ – ٠٠٧٨، مذكرة إلى وكيل الخارجية في ١٣ مارس ١٩٥٥.

٢) المصدر نفسه، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٢٨ مارس ١٩٥٥ بشان مقابلته رئيس وزراء باكستان.

٣) الأهرام، في ٢٧ مارس ١٩٥٥، الرئيس عبد الناصر يصل إلى كراتشي في ٩ إبريل"..

٤) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٨ – ٠٠٧٨، من السفير إلى وكيل الخارجية في ١٠ إبريل ١٩٥٥.

المساعي المصرية لدى باكستان ضد التحالف التركي العراقي:

كان على العراق أن يقرر الانضمام لاتفاقيات دفاع النطاق الشمالي أم لا. ولم يكن الأمر سهلا، إذ إن انضمامه يعني مخالفة دول الجامعة العربية التي تقودها مصر. لكن نوري السعيد لم يتردد. وفيما بين ٦ و١٤ يناير ١٩٥٥ زار عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا بغداد، وأعلن ونوري السعيد في ١٣ يناير أن ميثاقا للمساعدة سيتم إبرامه. وقد أثار البيان مصر، ولم تنجح جهودها لإثناء العراق، وأعلن نوري السعيد توقيعه مهما كان موقف الدول العربية(١).

وفي ٢٤ فبراير تم التوقيع في بغداد على الميثاق، وتضمن إمكانية انضمام أي دولة تهمها سلامة الشرق الأوسط، وتشكيل مجلس وزراء لتنفيذ قرارات الميثاق عندما يبلغ عدد الأعضاء أربعة. وقد عارضت مصر الميثاق، وسعت للحيلولة دون انضمام دول أخرى. وعقدت ميثاقا مع المملكة العربية السعودية وسوريا يوازن محالفات النطاق الشمالي. وفي ٣٠ مارس وقعت بريطانيا اتفاقا مع العراق بانضمامها للميثاق التركي العراقي(٢). وفتح انضمامها الباب، ولم يعد هناك ما يحول دون انضمام باكستان.

وفي إطار الجهود المبذولة في مصر لجذب باكستان، صدر كتاب بعنوان "باكستان في ماضيها وحاضرها"، وكتب عبد الناصر مقدمته بعنوان: "ما ترجوه مصر لباكستان"، وأوضح أن باكستان عانت في سبيل بناء كيانها، وما زالت تعاني، وكان من الطبيعي لدولة ناشئة مثلها أن تكيف سياستها الخارجية بما يتفق ومعتقدها الذي قامت من أجله، سياسة توثيق الصلات بينها وبين الدول العربية والإسلامية، ومستمدة من الروح الإسلامية التي تنادي "بأن المؤمنين إخوة". وأكد أن هذه السياسة انتهجها رواد باكستان أمثال أحمد خان وإقبال وجناح، وأن خطبهم ومواقفهم كانت ترسخ ذلك. وأعرب عبد الناصر عن ثقة مصر في أن باكستان ستختار سياسة تدعيم الكتلة العربية الإسلامية، وستشارك في محيط الدول الأسيوية والإفريقية، لتكون عاملا فعالا في توجيه السياسة العالمية. وأنهى كلمته بأن ذلك لن يتحقق إلا بتصفية ما يشوب العلاقات من رواسب الاستعمار الذي ظل جاثما على صدور الدول العربية والإسلامية(٣).

وفي غضون ذلك وجهت إندونيسيا نيابة عن الهند وباكستان وإندونيسيا وبورما وسيلان دعوة لدول قارتي آسيا وإفريقيا المستقلة للاشتراك في مؤتمر آسيوي إفريقي يُعقد بمدينة باندونج في ١٨ أبريل ١٩٥٥.

١) The New York Times, January 17, 1955, p.12. ؛ رابح لطفي جمعة، مرجع سابق، ص١٩-٢١.

٢) لنشوفسكي، مرجع سابق، ص٣٦٠ – ٣٦١.

٣) عبد الحميد البطريق ومحمد مصطفى عطا، مرجع سابق، ص٥ - ٧.

وحددت أهدافه في دعم التعاون بين تلك الدول، وبحث المسائل التي تهم شعوبها، ومقاومة التمييز العنصري والاستعمار، والنظر في مركزها بالنسبة للموقف الدولي. ولما كانت أهداف المؤتمر تتمشى مع سياسة مصر، قررت في ٦ أبريل الاشتراك في المؤتمر بوفد كبير برئاسة رئيس مجلس الوزراء[١].

وفي ٩ أبريل وفي طريقة للمؤتمر، وصل عبد الناصر باكستان، وأعدت حكومتها استقبالا كبيرا، فبعثت بثماني مقاتلات للحدود لمرافقة طائرته حتى مطار كراتشي. وكان في استقباله رئيس وزراء باكستان والوزراء. وعلى جانبي الطريق إلى قصر الحاكم العام لمسافة ١٣ ميلا، احتشد آلاف الباكستانيين، يهتفون لمصر وعبد الناصر. وكان سابع رئيس يزور باكستان منذ نشأتها، وجميعهم رؤساء دول إسلامية.

وأقام حاكم باكستان مأدبة تكريما للرئيس ومرافقيه. وألقى كلمة وصفه فيها بأنه رمزا لأماني الشعب المصري، وأن مصر بالنسبة للباكستانيين ليس بلدا أجنبيا، بل من أهم أعضاء أسرة الأمم الإسلامية. وأن باكستان تحمل لها ودّا وتتطلع للتعاون معها في جميع المجالات، وتبذل كل ما بوسعها لتمكين الشعوب العربية من نيل حقوقها وخاصة في فلسطين. وأشاد بتسوية القضية المصرية والاتفاق على موعد للجلاء، وأكد أن هذا مهد الطريق لتقوية العلاقات بين الدول العربية والغربية وإقرار السلام بالشرق الأوسط. وأعرب عن استيائه للعدوان الذي شنته إسرائيل على القوات المصرية في غزة في فبراير ١٩٥٥. وشدد على راوبط الصداقة، وسروره بالصداقة التي نشأت بينه وبين عبد الناصر في موسم الحج الماضي، عندما اجتمع لأول مرة رؤساء الدول الإسلامية في مؤتمر إسلامي. وأعرب عن أمله أن تقوى روابط الصداقة والتعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين، ويقوى التفاهم وحسن النية. ومن جانبه أعرب عبد الناصر عن سعادته بزيارة باكستان ووصفها بالشقيقة التي يكن لها هو والشعب المصري كل الحب والتقدير[٢].

وكانت زيارة عبد الناصر لباكستان حافلة بالمباحثات، ففي ١٠ إبريل اجتمع مع رئيس الوزراء، واجتمع بأحد عشر من الوزراء وحكام الأقاليم، وفي مقدمتهم الجنرال إسكندر ميرزا وزير الداخلية، وحسين سهروردي وزير العدل، ووزيري التجارة والصناعة، واجتمع بكل منهم على حدة. وتناولت المباحثات تنمية التبادل التجاري، ومشكلات اللاجئين الفلسطينين واللاجئين المسلمين لباكستان من الهند، وكذلك المسائل الدولية ومشكلات الشرق الأوسط.

١) وثائق مجلس الوزراء، ملف ٠٩٤١٠١ – ٠٠٨١، رحلة السيد رئيس الجمهورية إلى الشرق الأقصى (باندونج)، مذكرة إلى مجلس الوزراء في ٥ إبريل ١٩٥٥.

٢) الأهرام، في ١٠ إبريل ١٩٥٥، "استقبال حافل للرئيس في كراتشي".

وكانت الحفاوة البالغة دليلا على ما توليه باكستان لمصر، وربما أرادت طمأنة الرئيس عبد الناصر. وقد وصفه راديو كراتشي بأنه أخٌ عزيزٌ وبطلٌ مسلمٌ، وأن زيارته حققت أمنية الباكستانيين. وأصدرت الصحف أعدادا خاصة بمناسبة أول زيارة له. وتصدرت صوره الصحف، وأفردت صفحاتها للحديث عنه، وتناولت مقتطفات من كتاب فلسفة الثورة(١).

وأكدت الصحف على توافر حسن النية في العلاقات، والحاجة لمزيد من التفاهم. وأكدت صحيفة باكستان ستاندارد لسان حزب الرابطة الإسلامية أن التزامات باكستان لن تحول دون استجابتها لمصر. وإذا واجهت مصر والعالم العربي أزمة؛ ستكون الدولة الوحيدة في آسيا التي ستجيب دعوتها. وفي المساء أقام رئيس الوزراء مأدبة للرئيس عبد الناصر، وبعدها تباحثا قرابة ساعتين ونصف، وبحضور الدكتور فوزري والصاغ صلاح سالم(٢). وفي ختام الزيارة في ١١ أبريل، وبعد زيارة عبد الناصر ضريح محمد علي جناح منشئ باكستان، ولياقت علي خان أول رئيس وزرائها، اجتمع للمرة الثالثة برئيس وزراء باكستان، وتناولا مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط، ووصفت صحف باكستان الاجتماع بأنه مهم جدا(٣).

وقد عُقد مؤتمر باندونج في الفترة من ١٨ إلى ٢٤ إبريل، وبالإضافة للدول الداعية له اشتركت ٢٤ دولة إفريقية وآسيوية. وكانت أبرز قراراته: التعاون بين دول آسيا وأفريقيا. والاعتراف بحق تقرير المصير، وتأييد قضية الحرية والاستقلال، واستنكار الاستعمار، ونبذ القوة كوسيلة لحل المشاكل الدولية. والاعتراف بحق اللاجئين في العودة لديارهم. وقد نادي عبد الناصر بالحياد الإيجابي وعدم الانحياز(٤).

وفي ٢ مايو تحدث رئيس وزراء باكستان مع سفير مصر عن المؤتمر، وادعى بأن الكتلة المكونة من باكستان وتركيا وإيران والعراق ولبنان أمكنها حمل المؤتمر على الموافقة على وجهة نظرها في بعض المسائل، وإظهار قوة نهرو الحقيقية بأنه ليس زعيما للدول الآسيوية كما كان يظن كثيرون(٥). والواقع أن إيمان ساسة باكستان بجدوى الكتلة الآسيوية الأفريقية كان أضعف من إيمان مصر والهند، ويرون أن المجال أوسع للتكتلات الإقليمية، مثل التعاون بين دول المغرب العربي، وبين مصر والسودان(٦).

١) المصدر نفسه، في ١١ إبريل ١٩٥٥، "صحف باكستان تصدر طبعات خاصة".

٢) المصدر نفسه، "حاكم باكستان يؤكد تضامن بلاده مع مصر".

٣) المصدر نفسه، في ١٢ إبريل ١٩٥٥، "الرئيس يغادر الباكستان اليوم إلى الهند".

٤) الجمهورية العربية المتحدة، الكتاب السنوي ١٩٥٩، ص٦٦ - ٦٧.

٥) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٨ــ ٠٠٧٨، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٢ مايو ١٩٥٥.

٦) محمد أيوب خان، مصدر سابق، ص٢٨٢ - ٢٨٥.

وقد استغلت الهند هذا، وزاد نشاطها بعد مؤتمر باندونج لتعميق الفجوة وسوء الظن بين مصر والدول العربية من جهة وباكستان من جهة أخرى، واجتهدت في تصوير باكستان كواحدة من الدول الرجعية في الشرق الأوسط، وأنها أداة لتعزيز المصالح الاستعمارية الغربية، وخداع الدول الإسلامية لجذبها إلى المعسكر الغربي(١).

وشهدت الفترة عقب مؤتمر باندونج محاولة باكستان التقريب بين مصر والغرب، وكسبها في نزاعها مع الهند، وأيضا محاولة مصر صرفها عن الانضمام لحلف تركيا العراق. وخلال زيارة عبد الناصر، حاول رئيس وزراء باكستان أن يبرر سياسة بلاده وما تواجهه من مصاعب دفعتها لتفضيل الأحلاف، ونوه بأن خطورة الهند على باكستان أكبر من خطورة إسرائيل على مصر(٢).

وفي ٢ مايو أعرب رئيس وزراء باكستان لسفير مصر عن اغتباطه بزيارة الرئيس عبد الناصر، والمقابلة التي تمت بينهما بباندونج، وللدعوة التي وجهها له لزيارة مصر. وكرر ما ذكره للرئيس بأن تُقَدِّرَ مصر أن على حدود باكستان إسرائيل أخرى. وقد أوضح له السفير أن قوة اليهود لا تُقاس بعددهم في إسرائيل فقط، فبجانب التعضيد الذي يلاقونه من يهود العالم؛ لديهم تأييد الغرب، ومصر تعلم أنها لا تواجههم وحدهم بل وأصدقاءهم.

وفي سعيه للتقريب بين مصر والغرب، أعرب رئيس وزراء باكستان عن ثقته أنه إذا غيرت مصر سياستها ستحصل على مساعدات تُزيل خطر إسرائيل. فرد السفير بأن مصر لم تشعر يوما بأن الغرب ينوي مساعدتها، بل قيل لها إن المساعدة يُراعى فيها التوازن بين إسرائيل والدول العربية، أي بين مليون ونصف وأربعين مليونا. وأضاف السفير أنه إذا كان رأي باكستان أن تُعيد مصر النظر في سياستها تجاه دول الغرب؛ فعليها السعي لدى صديقاتها هذه الدول لتعديل سياستها مع مصر. وقد رد بأن بلاده مستعدة لبذل ما بوسعها. وكرر أن مصر ستكسب الكثير إذا والت الغرب ولن تستفيد من مجافاته(٣). ويؤكد حديثه عدم إيمانه بالكتلة الأفرو آسيوية. فقد كان ساسة باكستان يعتبرون الحياد نفاقا مغشي بالتقوى، وأن حياد الهند محاولة للظهور بمظهر الكبار والكسب من المعسكرين(٤).

1) Khan, Op. Cit., P. 216.

٢) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٨ــ ٠٠٧٨، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٢ مايو ١٩٥٥.

٣) المصدر نفسه.

٤) محمد أيوب خان، مصدر سابق، ص١٩٣.

وفي الوقت نفسه، بذلت مصر محاولات دبلوماسية لصرف باكستان عن الانضمام لحلف تركيا العراق. فقد سأل سفيرها رئيس وزراء باكستان عما إذا كانت بلاده تنوي الانضمام للحلف. ولما أجاب بالإيجاب، أكد له أنه لا داعي للعجلة، لأن باكستان مرتبطة بتركيا بحلف، وببريطانيا بصفتها دولة من دول الكومنولث، وبأمريكا باتفاق المساعدات، ولن تستفيد شيئا جديدا. وأن واشنطن وطهران لم تعلنا الانضمام للحلف. ورد رئيس الوزراء بأن جميع ارتباطات باكستان ليست محالفات، وأن وضعها يحتم أن يكون لها حلفاء كما يحتم وجود تنظيمات دفاعية لصد من تحدثه نفسه بالعدوان عليها(١).

وقد حسمت باكستان موقفها، وأعلن رئيس الوزراء في أول يوليو ١٩٥٥ قرار حكومته بالانضمام إلى حلف تركيا العراق. والواقع أن ذلك كان متوقعا منذ انضمام بريطانيا. لكن الأحداث التي أحاطت بباكستان أخرت اتخاذ قرار نهائي في الأمر. وقد انقسم الوزراء بين مؤيد للانضمام الفوري للحلف وبين ناصح بالتريث؛ نظرا لاشتداد الخلاف بين باكستان وأفغانستان، والمباحثات مع نهرو حول كشمير، وتصريحات السوفييت بشأن السلام الدولي، وبطء وصول المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية إلى باكستان. لكن كان للضغوط الأمريكية والبريطانية دورها(٢).

ولما كانت باكستان تدرك موقف مصر، وعندما التقى سفير مصر برئيس وزراء باكستان، أعرب الأخير عن أمله ألا تكون بلاده موضع مهاجمة شديد في مصر بسبب انضمامها للحلف. وقد أعرب له السفير عن رأيه بأن باكستان أخطأت بانضمامها للحلف. وأعرب عن اعتقاده بأن مصر لن تهاجم باكستان لأن وضعها بالنسبة لمصر يختلف تماما عن العراق التي كانت مرتبطة بمعاهدة الضمان الجماعي العربي. وقد أكد رئيس وزراء باكستان أنهم لم يتخذوا هذا القرار إلا بعدما تأكدوا من الفائدة التي ستعود عليهم وعلى الدول الإسلامية من الانضمام للغرب. وأنه يأمل أن تقتنع مصر بأن مصلحتها ومصلحة الدول العربية في انتهاج هذه السياسة، وتحسم أمرها وتنضم لهذا الحلف.

وقد أسهب السفير في شرح وجهة النظر المصرية؛ مؤكدا أن الغرب دائم التأييد لإسرائيل، ويعمل على بذر بذور الشقاق بين الدول العربية، ولا يقدم للدول العربية من المساعدات إلا الفتات، ولم تبد منه بادرة توحي بأنه سيقدم لمصر والدول العربية ما تحتاجه اقتصاديا وعسكريا. وختم السفير حديثه بأن مصر "لن تُعدل موقفها من الأحلاف الغربية إلا إذا تبين لها ما يثبت حسن نية الغرب تجاهها وتجاه المنطقة

١) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٨ – ٠٠٧٨، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٢ مايو ١٩٥٥.

٢) عبد الحميد شلبي، مرجع سابق، ص١٧٢.

التي تعيش فيها. وإذا كانت باكستان ترى أن قرارها بالانضمام للحلف سيجلب لها الخير فهذا شأنها، ولكن مصر لا ترى حتى الآن خيرا في اتباع هذا النهج"[١].

وبعد أيام، وتحديدا في ١١ يوليو زار نهرو مصر، واجتمع بالرئيس عبد الناصر، ونددا بالتحالفات العسكرية باعتبارها معوقة للسلام، واستنكرا عقد حلف تركيا العراق[٢].

وحاولت مصر مجددا إقناع باكستان بعدم الانضمام نهائيا للميثاق، ففي ٢٦ يوليو التقى سفيرها وزير العدل حسين شهيد سهروردي – رئيس حزب العوامي، والمتطلع لرئاسة الوزراة – ولم يخف اعتراضه على سياسة مصر في نبذ الأحلاف في الوقت الذي تريد فيه الحصول على مساعدات من الدول التي ترفض التحالف معها. وبرر انضمام باكستان لحلف تركيا العراق؛ بأنه ما دامت أمريكا وراء تكوينه، وتمد باكستان بالمعونة، فيكون من نكران الجميل ألا تمنحها تأييدها. ومن جانبه شرح له السفير سياسة مصر بأنها تريد أن تكون صديقة للغرب وليست تابعة له. وأعرب عن أمنيته أن تنتهج باكستان هذا، مؤكدا أنها إذا اتبعته، منسقة سياستها مع سياسة جاراتها وشقيقاتها في الدين، ستحصل على ما تريد من مساعدات، وأنها بسياستها الحالية تضع نفسها في موضع الأقلية المعارضة للأغلبية، فإذا اعتبرت نفسها من مجموعة الدول الإسلامية فليس معها في سياستها إلا العراق وتركيا. كما تتعارض سياستها مع سياسة جاراتها وغالبية بلاد الشرق الأوسط. وأكد السفير أن "باكستان لن تستطيع المحافظة على مصالحها وتحقيق الاستقرار إذا ظلت سياستها متنافرة مع سياسة جاراتها والدول الإسلامية معتمدة فقط على تأييد دول تبعد عنها آلاف الأميال. وأن نجاح مباحثات الأربعة الكبار في جنيف سيؤثر على مسألة الأحلاف، وسيفتر حماس الأمريكيين للدول التي تمنحها مساعداتها، وتكون باكستان قد خسرت جيرانها وشقيقاتها. وأنه لذلك مازال يرى مصلحة باكستان في التريث في الانضمام نهائيا للحلف لحين وضوح الموقف الدولي".

وعندما أوضح سهروردي أنه مقتنع بأن الموقف الدولي يدعو للتريث، ولكنه لا يدري كيف يمكن تحقيق ذلك بعد أن تورطت باكستان مع الدول الغربية جراء اندفاع بعض زملائه، حاول السفير إقناعه بأن هناك فرصة لإرجاء الانضمام رسميا للحلف، وهي نجاح محادثات الأربعة الكبار في جنيف، حيث يمكن الاستناد إليه لتأجيل البت نهائيا في الأمر.

١) المرجع نفسه، ص١٧٣.

٢) The New York Times, July 13, 1955, p.1 ؛ الجمهورية العربية المتحدة، مصدر سابق، ص٦٧.

وعندما استبعد سهروردي أن يوافق زملاؤه على ذلك، قال له السفير إذا كان مُصرا على الاستقالة، ومقتنعا بأن مصلحة بلاده في عدم الانضمام للحلف، فأجدر به أن يستقيل للخلاف على ذلك وليس على مسألة ثانوية، فيصبح أول سياسي بباكستان يستقيل لخلاف على سياسة بلاده الخارجية، مما يضفي عليه وعلى حزبه أهمية ويُظهره بمظهر الذي يُضحي بالمنصب في سبيل مصلحة باكستان العليا(١).

وفي برقيته التي سرد فيها تفاصيل حديثه مع سهروردي، علق السفير بأنه على الرغم من اقتناع سهروردي، لكنه ليس لديه الشجاعة للوقوف هذا الموقف، وسواء بقي محمد علي رئيسا للوزراء أو خلفه سهروردي فلن يحدث تغيير في موقف باكستان، فكلاهما من أنصار الانحياز للغرب، والمتوقع أن تنضم باكستان رسميا لحلف تركيا العراق. وختم السفير تقريره "أن واشنطن بات لها القول في سياسة باكستان"(٢).

وقد فشلت مساعي مصر، وصدقت توقعات سفيرها، فقد حسمت تصريحات محمد علي رئيس الوزراء الجدل بشأن توجهات باكستان. ففور توليه الوزارة في أغسطس ١٩٥٥ أعلن أن حكومته تتطلع للصداقة مع جميع الدول، وتعتبر واجبها الأسمى الدفاع عن البلاد وسلامتها، ببذل الأموال لتعزيز وسائل الدفاع، ولكن نظرا لعدم كفاية الموارد؛ عقدت معاهدة مع الولايات المتحدة تحصل بموجبها على مساعدات. وأن حكومته تعتبر الأمن والاستقرار بالشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا يمسان أمنها واستقرارها، ولذا يجب السير مع أصدقائها لتكوين قوة دفاعية للحفاظ على السلام في المنطقتين(٣).

وفي ٢٧ سبتمبر وخلال زيارته باكستان، وردا على سؤال عن موقف مصر من انضمام باكستان لحلف تركيا العراق، صرح جمال سالم نائب رئيس الوزراء أن مصر تعارض نظام الأحلاف، وأنها أوضحت في مؤتمر باندونج سياستها الخارجية. وأضاف أن انضمام باكستان للحلف التركي العراقي لن يؤثر في العلاقات الودية بين مصر وباكستان(٤).

وعلى الرغم من الاختلاف بين مصر وباكستان في توجهات السياسة الخارجية، لم يُخْفِ بعض الباكستانيين إعجابهم بالنظام الجديد بمصر، فأثناء مناقشة الجمعية التأسيسية في ٢٤ أغسطس قانون توحيد غرب باكستان، أشار ميان جعفر عضو حزب الرابطة الإسلامية والوزير السابق لما أسماه حكم

١) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٨ــ ٠٠٧٨، مصدر سابق، من السفير إلى وكيل الخارجية، ٢٧ يوليو ١٩٥٥.

٢) المصدر نفسه، مذكرة بعنوان من تقرير سفير مصر في باكستان، ٢٧ يوليو ١٩٥٥.

٣) المصدر نفسه، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٨ سبتمبر ١٩٥٥ بشأن سياسة الحكومة الباكستانية الجديدة.

٤) المصدر نفسه، تقرير بشأن زيارة قائد الجناح جمال سالم نائب رئيس الوزراء لباكستان، أول اكتوبر ١٩٥٥.

الجيش في مصر، ناصحا أعضاء الجمعية بألا يخشون حكما على غراره، مشيدا بما وصلت إليه مصر في ظل حكم الجيش(١).

وعلى الجانب الآخر، عندما تعرضت باكستان للفيضان أرسل جمال عبد الناصر برقية لنظيره الباكستاني أعرب عن التضامن مع باكستان في الكارثة التي أدت إلى تدمير آلاف القرى. واستعلمت الحكومة من سفارتها بباكستان عما تلقته من معونات جراء الكارثة. وقد وافق مجلس الوزراء على تقديم إعانة ١٠ آلاف جنيه لباكستان، وأن تقدم جمعية الهلال الأحمر معونات عينية وأدوية(٢).

باكستان وصفقة الأسلحة التشيكية:

كان لاتفاق مصر مع تشيكوسلوفاكيا في سبتمبر ١٩٥٥ على توريد أسلحة صداه في باكستان، وأعطى دليلا على فشل سياسة ارتمائها في أحضان الغرب. فعلى الرغم من تولي الجنرال إسكندر ميرزا منصب حاكم باكستان العام في ٧ أغسطس، وتشكيل وزارة ائتلافية، لم تستقر الأوضاع. وبدأت ترتفع أصوات خافتة بالتذمر من حلفاء باكستان. وتعود أسباب التذمر إلى عدة عوامل منها تصريحات الزعماء الروس الداعمة للهند بشأن كشمير، وبطء وقلة المساعدات الأمريكية، ونجاح السياسة المصرية.

وكان حصول مصر على أسلحة وتوقع حصولها على قرض من البنك الدولي ومساعدات أمريكية وبريطانية لتمويل مشروع السد مفاجأة للمسئولين بباكستان، فلم يَدُرْ بخلدهم أن تحصل مصر على ما تريد، بينما يستجدون هم القليل ويحصلون عليه بصعوبة. صحيح أنهم أعلنوا تأييدهم لمصر في هذه الخطوة؛ لكنهم شعروا بمرارة، خاصة أنهم كانوا يُلمحون لسفير مصر أن حكومته ستندم لعدم مجاراتها لسياسة الغرب، وسترى المزايا التي سيتمتع بها الموالون للغرب، وستُحرم منها لسياستها المتزمتة(٣).

ولذا كان إعلان مصر شراء أسلحة موضع اهتمام في باكستان، وخلال زيارة جمال سالم نائب رئيس وزراء مصر سأله الصحفيون عن ذلك، فرد أنه عُرض على مصر شراء أسلحة تحتاج إليها، ومن حقها قبول أو رفض العرض(٤).

١) المصدر نفسه، تقرير السكرتير الثاني للسفارة في ١٥ أكتوبر ١٩٥٥ بشأن مشروع توحيد غرب باكستان.

٢) وثائق مجلس الوزراء، ملف ٠٣١٣٧١- ٠٠٨١، مذكرة إلى مجلس الوزراء في ١٤ سبتمبر ١٩٥٥.

٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٩– ٠٠٧٨، من السفير إلى وكيل الخارجية في ١٨ يناير ١٩٥٦.

٤) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٥٨– ٠٠٧٨، مصدر سابق، تقرير بشأن زيارة قائد الجناح جمال سالم.

وفي ٨ نوفمبر استدعى وزير خارجية باكستان القائم بأعمال سفارة مصر. وتحدث معه عن العلاقات بين البلدين، وأمل حكومته أن يسود الود، وإذا حدث سوء تفاهم يتم إزالته أولاً بأول. وأكد أن موقف بلاده من شراء مصر أسلحة أخويٌّ، وتقدر لها وجوب التسلح ضمانا لسلامتها، ولا ترى بأسا من حصولها على أسلحة من أي مكان. واستطرد قائلا: "ماذا ستصنع بأسلحتها الحالية إزاء الأسلحة الحديثة التي تختلف عن الأنواع المستخدمة؟" وقد رد ممثل مصر بأنه "ليس خبيرا في الأسلحة، ولكن الأمر لن يكون صعبا، فمبدأ المعايشة أصبح ممكنا؛ فَلِمَ لا يُطبق على أسلحة الجيش قديمها وحديثها". وفي نهاية اللقاء أعرب وزير خارجية باكستان عن أمل حكومته في استمرار العلاقات الأخوية بين البلدين رغم اختلاف وجهات النظر في السياسة الخارجية. وأنه يريد زيارة مصر لما في ذلك من فرصة للتفاهم(١).

تشجيع مصر المعارضة الباكستانية لتقويض حلف بغداد:

ظهر حلف بغداد في اجتماع عقدته دُوله في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٥. وحضر الاجتماع الذي ترأسه نوري السعيد رؤساء وزارات دول الشرق الأوسط الموقعة على الميثاق: تركيا والعراق وباكستان وإيران، ووزير خارجية بريطانيا. وبذلك بات انحياز باكستان للغرب تاما. وبرر ساستها هذا بأنه ضرورة سببها موقف الهند العدائي. وسجل قائد الجيش الباكستاني وقتذاك في مذكراته أن بلاده اضطُرت أن تنحاز للغرب للمحافظة على سلامتها، ولم تر في انضمامها للحلف ما يُضير الدول العربية والإسلامية، وكانت ترى أن هذه الدول لو انضمت للحلف لكان ذلك فرصة لتتقارب وتُنسق سياستها. ولكن لسوء الحظ لم تنظر الدول العربية للحلف بعين العطف، ودفعها لإساءة الظن به أنها قاست من المستعمرين(٢).

وعندما فشلت محاولة ضم الأردن لحلف بغداد(٣)، حاولت صحف باكستان تغطية ذلك بالنشر عن نشاط هيئة الحلف الاقتصادية واجتماعها ببغداد، ونشر ما يوحي أن حوادث الأردن وقعت بإيعاز من مصر. لكن هذا لم يمنع الباكستانيين خاصة بشرق باكستان من القول بأن حكومتهم تسرعت في الانضمام للحلف، وشكهم في مستقبله بعد هزيمته بالأردن(٤).

١) المصدر نفسه، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية في ٨ نوفمبر ١٩٥٥.

٢) محمد أيوب خان، مصدر سابق، ص ص١٨٧ – ١٨٨، ٢٤٥.

٣) زار رئيس الأركان البريطاني تمبلر الأردن في ديسمبر ١٩٥٥ ليدعوها للانضمام للحلف. كما كان يزورها العقيد أنور السادات. وعندما أعلن هزاع المجالي رئيس الوزراء في ١٥ ديسمبر أن الحكومة السابقة كانت قد وافقت من حيث المبدأ على الانضمام للحلف، اندلعت المظاهرات وهاجمت القنصلية الأمريكية، وكانت تهتف ضد الأحلاف. وتتابعت الأحداث. لمزيد من التفاصيل انظر لنشوفسكي، مرجع سابق، ص٤٤٣٣؛ عبد الوهاب الكيلاني، مرجع سابق، ج١، ص١٣٦.

٤) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٩– ٠٠٧٨، مصدر سابق، مذكرة السفير في ١٨ يناير ١٩٥٦.

ويبدو أن استياء مصر من انضمام باكستان لحلف بغداد انعكس على معاملتها لسفيرها بالقاهرة، وكان من الطبيعي أن تُفسر باكستان مجددا أي موقف بأنه متعمد. فقد طلب سفيرها مقابلة جمال عبد الناصر، وبقي ثلاثة شهور ينتظر. وانعكس ذلك على معاملة حكومته لسفير مصر لديها. فقد طلب مقابلة وزير الخارجية ورئيس الوزراء الباكستاني، ودأبت سكرتاريتهما على الاعتذار تارة بمرض رئيس الوزراء وتارة بانشغالهما بالدستور الجديد. وفي ١٢ يناير ١٩٥٦ قابل رئيس وزراء باكستان سفير مصر، وأفهمه استياء حكومته معاملة سفيرها بالقاهرة والذي يُلح لمقابلة الرئيس، مع أنه يقابل القائم بأعمال سفارة الهند. وأنه لا يود أن يلقى سفير مصر بباكستان نفس المعاملة. وقد أكد السفير في برقيته للحكومة المصرية أن عدم تحديد وزير خارجية باكستان موعدا لمقابلته ردا على الإساءة التي يعتقد أنها وجهت لسفيرهم(١).

وأخيرا قابل وزير الخارجية الباكستاني سفير مصر في ١٦ يناير، ولم يُثر مسألة عدم مقابلة سفير باكستان بالقاهرة. وتحدث عن تسرب النفوذ الشيوعي إلى أفغانستان. وأوضح أن هدف الاتحاد السوفيتي في أفغانستان وإيران يختلف عنه في باكستان ومصر، فهما متاخمتان له، ويهمه أن تتغلغل فيهما المبادئ الشيوعية فتصبحان بلدين شيوعيتين حماية للحدود السوفيتية. أما الدول غير المتاخمة له؛ فيريد استمالتها ليضمن حيادها إذا وقع نزاع. وجاء رد السفير قويا، فأكد أن مصر من البلاد القليلة التي تُحرم الشيوعية، وسياستها في عدم الانضمام لأي من الكتلتين ترجع لقناعتها بأنها تؤدي إلى السلام. وفيما يتعلق بتسرب النفوذ السوفيتي، أكد السفير أن ذلك سببه سياسة الغرب التي أدت لسخط شعوب المنطقة. وأن مصر تعتقد أن الدول الغربية لا تريد بها وبالدول العربية ودول الشرق الأوسط خيرا بل تعمل على إضعافها وتفريق شملها ونصرة إسرائيل. وأن الدول الغربية بمحاولتها حصار الاتحاد السوفيتي بجر دول الشرق الأوسط للأحلاف؛ كان عليها أن تتوقع أن يهب لمقاومة الحصار والتدخل في الشرق الأوسط. وما كان يصح لدول الغرب أن تتوقع بقاءه ساكنا أمام الضغط على إيران للانضمام للحلف.

وتحدث وزير خارجية باكستان عن حلف بغداد؛ فأكد أنه حماية من تسرب الشيوعية، وسيؤدي لتقوية العالم الإسلامي وليس إضعافه. وضرب مثلا بما بذله وفد باكستان بمجلس الحلف عندما نادى بتغيير دول الغرب سياستها بالشرق الأوسط لأنه لن يسوده الاستقرار ما لم تكف عن دعم إسرائيل. وقد رد السفير بأن مصر فقدت الثقة بالدول الغربية. وتعتقد أن حلف بغداد أداة لتفريق العرب(٢).

١) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٥٨ – ٠٠٧٨، من السفير إلى وكيل الخارجية في ١٢ يناير ١٩٥٦.

٢) المصدر نفسه، من السفير إلى وكيل الخارجية في ١٦ يناير ١٩٥٦.

ونقل سفير مصر شكوى باكستان للقاهرة. وعلى الفور استدعى وكيل وزارة الخارجية المصرية سفير باكستان، وأفهمه أن العادة جرت أن يقابل الرئيس رؤساء البعثات الدبلوماسية عندما يطلبون مقابلته، ولكن لوحظ أن الزيارة غالبا تكون للمجاملة أو بحث مسائل من اختصاص وزير الخارجية ولا تستدعي مناقشتها مع الرئيس، ولذا تقرر ألا يقابل إلا من كان له موضوع يتصل بالمسائل التي يعالجها رئيس الحكومة أو كان يحمل رسالة من رئيس الدولة التي يمثلها. كما أبرقت الحكومة بذلك لسفيرها بكراتشي(١).

وإزاء الموقف الذي اختطته باكستان في سياسة الخارجية، ونفور مصر من حلف بغداد، نشطت الدبلوماسية المصرية، وحاولت تشجيع المعارضة الباكستانية. والتقى سفير مصر برئيس حزب العوامي وزعيم المعارضة سهروردي. وأعرب الأخير عن عدم رضاه عما نالته بلاده من انضمامها للحلف. فنصحه السفير بأنه كزعيم للمعارضة عليه أن ينادي برأيه علنا لكي ينبه الشعب لخطأ هذه السياسة، وسيُعلي ذلك شأن حزبه. فرد بأنه إذا فعل ذلك فلن تساعده واشنطن إذا حانت الفرصة لتوليه الوزارة.

وكشف رده مدى اعتماد ساسة باكستان على واشنطن لتولي رئاسة الحكومة. كما أنه لم يذكر البريطانيين، وكأنهم استبدلوا سيداً بسيد. فقد كانت باكستان حتى توقيع اتفاق المساعدة الأمريكية ميدانا لبريطانيا، ولم تسمح لواشنطن بجر باكستان للاتصال بالسياسة الأمريكية إلا بعدما قبلت أن تكون أغلب الأسلحة التي ستقدمها لها بريطانية تدفع أمريكا ثمنها. ولكن عقد هذه الاتفاقات أدى إلى زيادة النفوذ الأمريكي على حساب بريطانيا(٢). فقد ورثت الولايات المتحدة نفوذ بريطانيا التي أصبحت الأسد العجوز.

وفي محاولة للاحتواء، تحدث رئيس وزراء باكستان مع سفير مصر عن توثيق العلاقات. وصرح أن الاختلاف في السياسة الخارجية يجب ألا يحول دون توثيق الروابط بين بلدين إسلاميتين. وأن مصلحة كل منهما في قوة الأخرى حتى إن كان ذلك بطريق يخالف الطريق الذي اختارته. وقد جاء ذكر الهند أثناء الحديث، فوصفها رئيس وزراء باكستان بصديقة مصر، وأكد أن الوقت سيبرهن على عدم إخلاصها، وأنها لن تضحي بعلاقاتها بإسرائيل من أجل مصر، مع أن باكستان تقف مع مصر والعرب. ورد السفير بأن مصر تعرف موقف الهند منها، وأن الأيام ستثبت صواب سياسة مصر والفائدة التي ستجنيها(٣).

١) المصدر نفسه، مذكرة مدير المراسم بوزارة الخارجية إلى سفير مصر في كراتشي في أول فبراير ١٩٥٦.

٢) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٥٩ – ٠٠٧٨، من السفير إلى وكيل وزارة الخارجية في ١٨ يناير ١٩٥٦.

٣) المصدر نفسه.

وفي ١٨ يناير ١٩٥٦ أعدت السفارة المصرية تقريرا عن سياسة باكستان الخارجية، تناول المساعدات الأمريكية، وسياسة بريطانيا وأمريكا تجاه باكستان، ومظاهر التذمر لدى الشعب. وفور وصول التقرير أرسلته الخارجية إلى سفراء مصر بلندن وواشنطن ونيودلهي وكابول. وقد رصد التقرير بعض مظاهر التذمر من سياسة باكستان الخارجية، ومنها:

١- حركة إعادة البناء الوطني National Reconstruction وتضم الشباب ومحركها وزير الصناعة الأسبق أبو الحسن الأصفهاني. وينادي القائمون عليها بإعادة بناء باكستان. ورأيهم أن سياسة بلادهم الخارجية فاشلة، لأن ما حصلت عليه من مكاسب لا يتناسب مع الالتزامات التي قيدت نفسها بها.

٢- قرار اللجنة الإقليمية لحزب الرابطة بكراتشي في ٢٦ ديسمبر ١٩٥٥ والذي يطالب الحكومة بإعادة النظر في سياستها الخارجية، حيث إن حلفاء باكستان لم يقوموا بتنفيذ وعودهم.

٣- تعبير بعض الصحف عن الاستياء من فتور الغرب عن تأييد باكستان في قضاياها.

وكان رأي سفير مصر أن حركة الشباب لن يكتب لها النجاح قريبا، لأنه ليس لأحد من مؤسسيها شعبية بين الجماهير. ولأن المسئولين يقفون منها موقفا عدائيا، وكذلك الجيش الذي يعد جيشا بريطانيا أكثر منه باكستانيا. وأكد أيضا أنه بالرغم من أن هذه المظاهر جديدة، فإنها لن تغير الأوضاع الراهنة في وقت قريب ولا يجب تعليق أهمية كبيرة عليها(١).

ونظرا للاختلاف في توجهات السياسة الخارجية، حرصت مصر على رصد وتحليل نشاط السفارة الأمريكية بكراتشي. وقد رصدت السفارة المصرية في يناير ١٩٥٦ زيارة السفير الأمريكي لشرق باكستان وخطابه حول سياسة الحياد التي تبنتها كتلة باندونج وعدم جدواها لباكستان، وحجم المساعدات الأمريكية لدول آسيا والشرق الأوسط. وأكد سفير مصر أنه أراد أن يؤكد أن الدول المتعاونة تنال مساعدات أكثر من المحايدة. وحاول استغلال تدين شعب باكستان، فناشده ألا يتعاون مع الشيوعية اللادينية. وأرجع السفير اختيار هذا الوقت لإذاعة خطابه؛ لما تشعر به واشنطن من قلق تجاه نجاح سياسة الحياد، وخشيتها من تأثير ذلك على باكستان، وأنه اختار إقليم شرق باكستان نظرا لمعارضة غالبية أهله للأحلاف(٢).

وتابعت مصر رد فعل الباكستانيين على الخطاب، وسرها أنه لم يصادف استحسانا، وأن الرأي العام يتساءل كيف سمح السفير لنفسه بإذاعته ؟ وأبدى سفير مصر ارتياحه لإغفال معظم الصحف

١) المصدر نفسه.

٢) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٦١- ٠٠٧٨، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٢٥ يناير ١٩٥٦.

للخطاب عدا صحف Times Of Karachi، Dawn، Morning وتضمن تعليقها انتقاد الخطاب والسياسة الأمريكية، وأن ما ذكره السفير عن المساعدات بعيدا عن الحقيقة(١).

وعندما نشرت إحدى صحف باكستان مقالا عن احتمال إعادة النظر في سياسة باكستان الخارجية، وأن تشيكوسلوفاكيا عرضت مساعدات نظير انسحابها من حلف بغداد. حرصت مصر على التحقق من الأمر. وقد أكدت السفارة أن إعادة النظر في سياستها الخارجية سيكون بعد اجتماع الرئيس الأمريكي إيزنهاور Eisenhower ورئيس الوزراء البريطاني إيدن Eden وليس قبله، وأن الغرض من المقال التأثير عليهما ليقررا ما يتمشى مع رغبات باكستان. وانتقدت المقال لأنه تضمن دعوة لمنع العون عن الدول التي ترفض الأحلاف أكثر من مناشدة الدول الغربية تغيير سياستها.

ولاعتقاد سفير مصر أن المقال موصى به من بييج وكيل خارجية باكستان، طلب مقابلة وزير الخارجية، وحضر اللقاء وكيل الخارجية. ولمس السفير تغييرا في أسلوب الحديث عن السياسة المصرية، فلم يتلفظا بكلمة تحمل انتقادا لها، والتزما بتبرير السياسة التي تنتهجها بلادهما. ونفى الوزير أن المقال موصى به، وألمح أنه يعبر عن الشعور السائد. كما نفى وجود عرض تشيكي. ولفت سفير مصر نظر وزير خارجية باكستان أنه كان أولى أن تناشد الصحيفة الغرب باتباع سياسة عادلة بدلا من دعوته لمنع العون عن الدول المحايدة. فأجاب بييج أن المقصود بالحياديين بالمقال الهند وليس مصر. فدل رده على أنه من أوحى بنشره. وأفاض الوزير في شرح سياسة حكومته محاولا تبرير انضمامها للحلف. فأكد أنها تريد أن يكون لها أصدقاء يساعدونها إذا هوجمت. وكانت تعتقد أن الدول العربية سترى مصلحة في الانضمام له، فيكون لها أغلبية فيه، ولم تتوقع أن يؤدي إلى انقسامها(٢).

وفي شرحه لوجهة النظر المصرية، أكد السفير أن مصر تؤيد باكستان في الاعتماد على أصدقاء، لكن تختلف معها فيمن هُم؟ وأن تجاربها مع دول الغرب تحتم عليها الحذر من وعودهم والشك في نواياهم، وأن سياستهم إضعاف الدول العربية والإسلامية وليس تقويتها، وأنهم لا يمنحون الدول مساعداتهم إلا لدرء خطر يهدد مصالحهم. والدليل على سوء نيتهم حلف بغداد، إذ كان من أهدافه الفرقة بين الدول العربية وعزل مصر عن شقيقاتها، لكن بفضل مناهضة الشعوب العربية للحلف لم يتحقق الهدف منه وتحقق عكسه وهو عزل العراق.

١) المصدر نفسه، من السفارة المصرية في كراتشي إلى وكيل الخارجية في ٤ فبراير ١٩٥٦.

٢) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٥٨ – ٠٠٧٨، تقرير من السفارة المصرية في كراتشي في ٢٤ يناير ١٩٥٦.

وفي ترويجه للسياسة التي تنتهجها مصر، أكد السفير المصري لوزير خارجية باكستان أن الدول التي استكملت استقلالها حديثا كمصر وباكستان يجب أن تركز في إعادة البناء ورفع مستوى المعيشة، وتبتعد عن المشاكل بين الدول الكبرى؛ حتى لا تكون ألعوبة في أيديها. ولكي تستطيع هذه الدول بناء نفسها يجب أن يسود العالم سلام، وأن مصر ترى أنه كلما كثر عدد الدول التي لا ترتبط بأحلاف مع الكتلتين المتنازعتين بعُد خطر الحرب. ودفاعا عن سياسة بلاده، أكد وزير خارجية باكستان أن الهند لا تريد أن تعترف بالتقسيم وتود ابتلاع باكستان، ويجب أن تُقدر مصر هذا الظرف(١).

ومن جانبه أكد السفير أن مصر على دراية بسياسة الهند، وأن باكستان باتباعها سياسة تخالف سياسة معظم الدول الإسلامية المتمشية مع سياسة الهند، تعطي الأخيرة سلاحا تستخدمه ضدها، ويتحقق لها ما تتمناه من بقاء باكستان بمعزل عن غالبية الدول الإسلامية. أما إذا نبذت الأحلاف فإنها تتيح للدول الإسلامية فرصة للسعي لحمل الهند على تعديل سياستها تجاه باكستان. وتطرق السفير لسعي باكستان لضم الأردن لحلف بغداد، فاعتذر وزير خارجية باكستان بأن حكومته كانت ترى مصلحة الدول العربية في الانضمام للحلف. فنقل له السفير رغبة مصر في عدم تكرر هذا، والكف عن التدخل في شئون الدول العربية. وتطرق وزير الخارجية للحالة في العراق ووصفها بأنها غير مستقرة، فسأله سفير مصر عن موقف حكومته من الحلف إذا حدث تغييرا في العراق. فرد بأن موقف الحلف سيصبح حرجا. وفي نهاية حديثه أعرب عن اعتقاده بفائدة اجتماع المسئولين بالبلدين لإقرار سياسة مشتركة تحقق آمالهما. وقد فهم السفير أن وزير خارجية باكستان يود زيارة مصر، فرحب بذلك، وأضاف أنه من الأفضل أن تكون بعد إقرار الدستور واستقرار الأحوال بباكستان.

وأراد السفير بعدم تشجيعه على زيارة مصر في الوقت الحالي إتاحة الفرصة لدراسة مدى مصلحة مصر في تلك الزيارة، فربما يكون حلف بغداد في دور الاحتضار، وقد يحسن الانتظار لمعرفة ما سيتمخض عنه اجتماع إيزنهاور وإيدن والسياسة الجديدة التي سينتهجها الغرب. وقد أبرق السفير للحكومة لإفادته إذا رأت فائدة لهذه الزيارة. فأيدته في تأجيلها(٢).

وخلال ذلك، رحبت مصر بما تردد عن قرب إجراء محادثات بين باكستان والاتحاد السوفيتي. ففي ١٠ فبراير وعلى إثر تصريح بولجانين رئيس الوزراء السوفيتي بذلك، قابل سفير مصر وكيل خارجية

١) المصدر نفسه.

٢) المصدر نفسه.

باكستان، وفهم من حديثه أن حكومته سئمت من موقف الدول الغربية منها، وتستصوب السياسة المصرية التي ظهر نجاحها في محادثات السد العالي. وفي برقيته للحكومة، أكد السفير أنه رغم ولاء محمد علي رئيس الوزراء للغرب، فإنه يرى أن النتائج التي أدت لها هذه السياسة أحرجت مركز حكومته. ولكن ذوي النفوذ وكبار رجال الجيش وحاكم باكستان، لم ينظروا بارتياح لاحتمال تحول باكستان عن سياستها(١).

والواقع أن حديث وزير خارجية باكستان ووكيله عن التقرب من دول الشرق الأوسط لم يكن مجرد تصريح. فقد عقدت باكستان في (١٤-١٧ فبراير ١٩٥٥) مؤتمرا حضره دبلوماسيوها في الشرق الأوسط، وبُحثت فيه سياسة باكستان والموقف بالشرق الأوسط. وتحدث سفير باكستان في سوريا ولبنان والأردن عن مقاومة الرأي العام في البلاد العربية لحلف بغداد، وعدم جدوى الاعتماد على الزعماء الذين يرغبون في بسط آرائهم ضد رغبة الشعوب. وأكد أن مصر لن تُغير سياستها. ونصح بالعمل على كسب ثقتها.

واتُفق في المؤتمر على أنه ليس من الحكمة نبذ حلف بغداد كليةً، ويمكن التغاضي عنه مؤقتا من الناحية السياسية والتركيز على الناحية الاقتصادية. وأنه ليس هناك فائدة لاشتراك دولة عربية أخرى فيه. والعمل على تدعيم الروابط مع الدول العربية حتى تؤيد باكستان في قضية كشمير. وكانت أهم توصيات المؤتمر: رفع المستوى الاقتصادي لشعوب المنطقة، والتعويل على حلف بغداد لتحقيق هذا. وتدعيم علاقات باكستان بشعوب منطقة الشرق الأوسط عن طريق التبادل التجاري والثقافي.

وقد استبشرت السفارة المصرية بباكستان بذلك، وعلقت بأن ممثلي باكستان بالشرق الأوسط أخذوا يدركون ضعف حلف بغداد، وأن هناك محاولة لتجميده من الناحية السياسية والعسكرية. وأن باكستان قد تكون جادة في تعديل سياستها وانتهاج سياسة تستجلب بها مصر والشعوب العربية والإسلامية. وأن الجهود التي تبذلها مصر لدى باكستان قد تثمر.

وكان سفير باكستان بالقاهرة قبيل سفره لحضور المؤتمر قد تحدث مع وكيل الخارجية المصرية، وكان حديثه متمشيا مع كل ما تقرر في المؤتمر(٢).

وعقب المؤتمر، وما تردد عن احتمال إعادة باكستان النظر في سياستها، وبناءً على التعليمات، قابل سفير مصر وزير خارجية باكستان. وأكد الأخير أن سياسة حكومته تقوم على اكتساب أصدقاء،

١) المصدر نفسه، من السفير إلى وكيل الخارجية في ١٤ فبراير ١٩٥٦ بشأن باكستان والاتحاد السوفيتي.

٢) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٦١- ٠٠٧٨، مذكرة إدارة البلاد الشرقية والآسوية في ١٩ فبراير ١٩٥٦.

وأنها لم تكن تعتقد أن حلف بغداد سيؤدي للفرقة بين الدول العربية. وكعادته ناشد الوزير السفير أن تُقدر مصر موقف باكستان إزاء الهند كمبرر لسياستها(١).

وتنفيذا لتوصيات المؤتمر، شرع سفير باكستان بسوريا ولبنان والأردن بعد عودته لمقره ببيروت في إنشاء مكتب استعلامات للدعاية لبلاده. وكان الأمر موضع اهتمام مصري، وسأل سفير مصر وكيل خارجية باكستان عن سبب اختيار بيروت مقرا وليس القاهرة، أجاب أن الصحافة بلبنان تتمتع بحرية أكثر، وأن شراءها أيسر وأقل نفقة منه في مصر(٢).

وعلى الرغم مما سبق، ظل الشك في احتمال حدوث تغيير في سياسة باكستان. فعلى الرغم من تصريحات حاكمها العام ورئيس وزرائها عقب إقرار الدستور في ٢٩ فبراير ١٩٥٦ عن عزمهما إجراء انتخابات عامة قريبا، أعرب سفير مصر أنها لن تتم قبل عام، لأن كليهما يريد البقاء أطول فترة حتى يستطيع كسب أنصار للاحتفاظ بمنصبه عن طريق الانتخاب. وأن سياسة باكستان ستستمر على ما هي عليه ما دام القائمون على الأمر في مراكزهم(٣).

وتأكيدا لذلك، وبعد إقرار الدستور وانتخاب الجنرال إسكندر ميرزا رئيسا مؤقتا، ولما كان يُعرب عن إعجابه بالنظام في مصر عقب ثورة يوليو ١٩٥٢، ووجوب قيام حكم على غراره في باكستان. انتقد سفير مصر في تقاريره ذلك، وعلق بأن ميرزا فاته أن جيش باكستان يعج بالضباط البريطانيين، وأن قائد القوات الجوية ورئيس أركان حرب البحرية بريطانيان(٤).

وفي إطار اهتمام مصر بحركة المعارضة في باكستان ضد إنجلترا والولايات المتحدة، رحبت بما تردد عن عدول الأميرال مونتباتن عن زيارة باكستان. وزار سفير مصر حاكم باكستان وسأله عن رأيه في الحملة ضد زيارة مونتباتن. فأظهر عدم رضاه عنها، وذكر أن مونتباتن أسدى خدمة لباكستان وحمل حكومته على بيع خمس قطع حربية لها. كما زار السفير وزير الصناعة السابق والمحرك لحركة إعادة البناء الوطنية، فأعرب عن أسفه لعدول مونتباتن عن زيارة باكستان، لأن ترتيبات استقباله استقبالا سيئا قد

١) المصدر نفسه، مذكرة إلى مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء في ٢٣ فبراير ١٩٥٦ .

٢) المصدر نفسه، من السفير إلى وكيل الخارجية في ٣٠ مارس ١٩٥٦ بشأن إنشاء باكستان مكتب للدعاية ببيروت.

٣) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٥٩ – ٠٠٧٨، مذكرة السفير إلى وكيل وزارة الخارجية في ١١ مارس ١٩٥٦.

٤) المصدر نفسه، ملف ٠٤٠٩٥٨ – ٠٠٧٨، مذكرة السفير إلى وكيل وزارة الخارجية في ١٥ مارس ١٩٥٦.

أُعدت جيدا، وكانت ستوقظ الشعور القومي وتخلق وعيا سياسيا جديدا، وأعرب عن سعادته لأنه لأول مرة تُملي الهيئات الشعبية إرادتها على الحكومة وتضطرها للخضوع لإرادة الشعب.

وفي برقيته للحكومة شكك السفير في ادعاء بريطانيا أن إرجاء زيارة مونتباتن سببه أن قائد البحرية الباكستانية زار لندن منذ فترة قليلة وبحث معه ما يهم باكستان، وأن رئيس الأركان البريطاني سيزور كراتشي لحضور مجلس حلف جنوب شرق آسيا في ٦ مارس مما يجعل زيارة مونتباتن غير مهمة. وأكد السفير أن السبب تعبئة الرأي العام الباكستاني ضد الزيارة، وأن قرار إلغاء الزيارة جاء نتيجة لما لمسته بريطانيا من استعداد لمقابلته مقابلة سيئة تضر بهيبتها(١).

وفي تحليله للوضع بعد انتخاب إسكندر ميرزا رئيسا مؤقتا، أكد سفير مصر أنه على الرغم مما هو معروف عنه من الحزم والصراحة؛ فإن نشأته وتعليمه والوظائف التي تولاها جعلته مشبعا بالولاء لبريطانيا. وأن الظروف الأخيرة التي مرت بها باكستان جذبته إلى جانب الولايات المتحدة. وتوقع السفير أنه سيسير في هذا الطريق ولن يطرأ على ميوله أي تغير. ووصفه بأنه يتمتع بالحزم في معالجة الأمور الداخلية، ولا يتمتع بذلك في معالجة الأمور الخارجية ما دامت تمس بريطانيا وأمريكا. وأرجع ذلك لتعليمه في بريطانيا ثم عمله في حكومة الهند البريطانية ضابطاً ثم التحاقه بهيئة Indian Political Service التي اعتمد عليها البريطانيون لتنفيذ سياستهم بالهند. وأن خدمته فيها أكسبته خبرة تدبير وإحكام الخطط(٢).

وصدقت توقعات السفير، وحسم رئيس باكستان المؤقت في ٢٥ مارس الجدل بشأن ما قد يطرأ على سياسة بلاده الخارجية، فأعلن أنها ستسير نحو مصادقة جميع الدول. وأنها ترتبط بروابط روحية مع الدول الإسلامية، وتفخر بما أدته داخل وخارج الأمم المتحدة لخدمة العالم الإسلامي. وعبر عن اغتباطه باستقلال السودان بفضل جهود مصر وبريطانيا، وهنأ تونس ومراكش باستقلالهما. وأكد أن باكستان تهتم بالاستقرار في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، ولذا اشتركت في حلفي السياتو وبغداد. وأن هذه الاتفاقيات دفاعية غرضها تقوية الاستقرار بالمنطقة والإسراع في تقدمها الاقتصادي. وأن أغلب الانتقادات التي وجهت إلى هذه الاتفاقات جاءت ممن يريدون أن تكون باكستان ضعيفة(٣).

١) المصدر نفسه، من السفير إلى وكيل الخارجية في ١١ مارس ١٩٥٦ بشأن زيارة الأميرال مونتباتن لباكستان.

٢) المصدر نفسه، مذكرة السفير إلى وكيل الخارجية في ١٥ مارس ١٩٥٦. نص الدستور على أن تنتخب الجمعية التأسيسية خلال ثلاثين يوما رئيسا مؤقتا للجمهورية لحين انتخاب رئيس بواسطة الجمعية الوطنية التي ستأتي نتيجة الانتخابات. وقد نظرت الجمعية في طلب خمسون عضو ترشيح حاكم باكستان الجنرال ميرزا رئيسا مؤقتا. وتقرر أن يتولى منصبه في ٢٣ مارس الذي اختير ليكون يوم الجمهورية.

٣) المصدر نفسه، مذكرة السفارة المصرية بكراتشي بشأن خطاب رئيس الجمهورية أمام المجلس الوطني، د.ت.

وعززت هذه التصريحات النظر إلى باكستان كأقرب الحلفاء للولايات المتحدة في آسيا، خاصة أنها الدولة الآسيوية الوحيدة التي انضمت للحلفين معا. الأمر الذي جعلها عرضة للنقد من جانب الهند، واعتادت اتهامها بأنها جلبت الحرب الباردة إلى شبه القارة(١). ولاشك أن هذا كان يزيد امتعاض مصر من باكستان خاصة في ظل التقارب المصري الهندي.

ولفهم توجهات باكستان ينبغي النظر إلى جغرافيتها، فباكستان الشرقية تحيط بها الهند من ثلاث جهات. وباكستان الغربية تقع بين الاتحاد السوفيتي والصين والهند. وعلاقة باكستان بالاتحاد السوفيتي ليست قوية، ويعتبرها تابعة للمعسكر الغربي. أما الصين فعلاقة باكستان بها لا تعدو المجاملات. أما علاقتها بالهند فمحفوفة بالمشاكل(٢).

وفي حين أعلن ميرزا تمسكه بحلف بغداد، لم يُخْفِ تأييده لعبد الناصر، فخلال حفل في ١٢ يونيه ١٩٥٦، أيد ما قاله ممثل مصر بأن مصر تسير نحو تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة؛ وأضاف: "إن ناصر له حق في إتمام صفقة الأسلحة محققا لمصلحة مصر، وأنه أدى لبلاده خدمة بتخلصه من الانتهازيين". وعندما عقب وزير العراق المفوض بأن "ناصر لا يدري الطريق الذي يسير فيه"، رد رئيس باكستان: "لا، أعلم ما يريده ناصر، وهو يعلم الطريق الذي يسير فيه".

وقد تحدث السفير السوفيتي مع القائم بأعمال سفير مصر معبرا عن أمله أن يزور ناصر باكستان ويتحدث مع إسكندر ميرزا، لأنه يريد الخير لبلده لكن تنقصه الشجاعة، خاصة أن الجيش بريطاني الشعور، والطبقة الحاكمة إقطاعية، والحزب الجمهوري الذي يرتكن عليه ليس من الشعبية بالدرجة التي تمكن ميرزا من القيام بحركة تقدمية بمعاونتها(٣).

وفي غضون ذلك، ومثلما رحبت مصر بتحسين علاقات باكستان بالاتحاد السوفيتي رحبت بمساعي الصين لإبعاد باكستان عن التعاون مع الغرب أولا ثم تعاونها مع شعوب الكتلة الآسيوية. واستبشرت بما تردد عن زيارة رئيس وزراء باكستان المرتقبة للصين. وفسرت السفارة توجيه الدعوة بمحاولة الصين تحويل الاتجاه السياسي لباكستان إلى وجهة شرقية آسيوية، وحملها على نبذ الفكرة التي تعتنقها

١) محمد أيوب خان، مصدر سابق، ص ٢٠٨.

٢) المصدر نفسه، ص١٨٨ - ١٨٩.

٣) وثائق الخارجية المصرية، ملف ٠٤٠٩٥٨– ٠٠٧٨، من القائم بالأعمال إلى وكيل الخارجية في ١٦ يونيه ١٩٥٦.

بأن تحقيق أهدافها يكون بتعاونها مع الغرب، وإشعارها بأن تحقيق هذه الأهداف يتأتى بتحررها من النفوذ الغربي تعاونها مع شعوب الكتلة الآسيوية(١).

وعلى النقيض ظلت مصر حساسة تجاه أي تقارب تركي باكستاني، فقد دعت باكستان عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا لزيارتها خلال الاحتفال بإعلان الجمهورية، فوصلها في ١٨ مارس. وألقى عدة خطب، ودعا لتأييد حلف بغداد، واتهم المعارضين للحلف بالخروج عن ميثاق الأمم المتحدة. وحث ساسة باكستان بالضغط على الدول العربية للانضمام للحلف. لكنهم عارضوا ذلك عملا بتوصيات مؤتمر ممثلي باكستان بالشرق الأوسط. وفي ٢٥ مارس أُذيع بيان مشترك لرئيسي وزراء البلدين أعلنا فيه الإيمان بحلف بغداد كمنظمة دفاعية ليست موجهة ضد أي قُطر. وقد اتفقا على أن تعمل باكستان على تحسين العلاقة بين تركيا وكلا من مصر والاتحاد السوفيتي، أملاً في تخفيف مقاومة مصر للحلف.

وقد قابل سفير مصر رئيس باكستان وتحدث معه عما تردد عن عزم تركيا الضغط على الدول العربية للانضمام للحلف. وقد رد بأنه لا تركيا ولا باكستان عازمة على الضغط على أي دولة عربية لتنضم للحلف، ولكن إذا رغبت دولة فلا يجب الوقوف ضدها. وصرح بأن مندريس أكد له أن تركيا باتت ترى مصلحتها في اتحاد الدول العربية، وأنها صادقة في تحسين علاقاتها بمصر. وقد أكد السفير في تقريره أن تصريحات باكستان عن عدم عزمهم الضغط على الدول العربية للدخول في الحلف مجرد أقوال، وإذا أتيحت الفرصة لن تتردد(٢).

وظل التقارب التركي الباكستاني في إطار حلف بغداد موضع متابعة مصرية. وعكفت الإدارة السياسية بوزارة الخارجية على دراسة تقارير السفارة بباكستان. وكانت قد أوضحت أن زيارة الجنرال ميرزا رئيس باكستان لتركيا في ١٥ يوليو كانت ردا على زيارة نظيره. ورصدت السفارة الخطاب الذي ألقاه في تركيا. وانتقد السفير تصريحه بأن حلف بغداد لا يتنافى مع رغبة باكستان في إقامة علاقات مع جميع الدول. وعلق السفير بأنه كان أحرى به أن يتحدث عن فلسطين مع علمه أن هذا يُزعج تركيا التي تؤيد إسرائيل. وأيد السفير تصريح وزير خارجية باكستان بأن هدف الزيارة تقوية حلف بغداد بعدما فقد سمعته نتيجة مقاومة مصر والكتلة الشرقية، والاتفاق على إقناع إنجلترا والولايات المتحدة بالعمل على إبراز

١) المصدر نفسه، الكتاب الوارد من السفارة المصرية بكراتشي إلى وكيل الخارجية في ٤ يونيه ١٩٥٦.

٢) المصدر نفسه، مذكرة سفير مصر بكراتشي في ٣٠ مارس ١٩٥٦، بشأن زيارة رئيس وزراء تركيا لباكستان.

الناحية العسكرية للحلف وما يلزم ذلك من وضع قوات من دُولِه تحت قيادة مشتركة، وأن إبراز الناحية الاقتصادية له وإهمال الناحية العسكرية يُضعفه[١].

وفي ٢٥ يوليو صرح مندريس أثناء زيارته كراتشي بأن بلاده تؤيد باكستان في كشمير، وستتخذ الصداقة بينهما مظهر التعاون، وأن حلف بغداد يقوم على مبدأ التعاون بين دول محبة للسلام. وأعلن استياءه لمحاولات إضعاف الحلف، وأن مهاجمة الأحلاف غير الموجهة ضد أحد دليل على سوء النية[٢]. وتعليقا على تصريحات ميرزا ومندريس. أكد سفير مصر أن دول حلف بغداد تسعى لضم دول أخرى له حتى لا ينتهي الأمر بتجميده، وفي مقدمة الدول التي تسعى لضمها أفغانستان، وأن محاولات تبذلها باكستان وتركيا للتأثير عليها وإبعادها عن الاتحاد السوفيتي[٣].

وفي الوقت الذي تابعت فيه مصر تقارب تركيا وباكستان ومحاولتهما ضم دول أخرى للحلف، زار عبد الناصر يوغوسلافيا في ١٢ يوليو ١٩٥٦ بناء على دعوة الرئيس تيتو لحضور مؤتمر بريوني الذي جمع عبد الناصر ونهرو وتيتو، حيث جددوا العهد بمبادئ مؤتمر باندونج والتمسك بالحياد[٤].

وسرعان ما تتابعت الأحداث، وأعلنت مصر في ٢٦ يوليو تأميم شركة قناة السويس، وتعرضت على إثر ذلك لعدوان من قبل إنجلترا وفرنسا وإسرائيل. وألقت هذه الأحداث بظلالها على العلاقات بين مصر وباكستان، وكان ذلك إيذانا بنهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات بين البلدين.

١) المصدر نفسه، مذكرة الإدارة الشرقية والأسيوية بوزارة الخارجية في ٦ أغسطس ١٩٥٦.

٢) المصدر نفسه.

٣) المصدر نفسه، مذكرة الإدارة الشرقية والآسيوية بوزارة الخارجية في يوليو ١٩٥٦.

٤) الجمهورية العربية المتحدة، الكتاب السنوي ١٩٥٩، ص٧٠.

الخاتمة :

كان لمسلمي الهند قبل قيام باكستان عام ١٩٤٧ علاقة بمصر، فكانت أخبارهم محل اهتمام في مصر، وكانوا يتطلعون لمصر لتأييدهم في مطالبتهم بالاعتراف لهم بمركز مستقل. كما التحق العديد منهم بالأزهر، وكان أبرزهم محمد حسن الأعظمي. واهتم الأزهر بإرسال بعثة إلى الهند.

وزار العديد من زعماء مسلمي الهند مصر، وفي مقدمتهم محمد إقبال وشوكت علي. وكانت لهم علاقة وطيدة بجمعية الشبان المسلمين ورئيسها الدكتور عبد الحميد سعيد.

وعلى الرغم من أن مصر لم تنظر إلى تقسيم الهند بارتياح، كانت في مقدمة الدول التي اعترفت بباكستان وأقامت علاقات دبلوماسية معها. وكان ظهورها كدولة دينية محل اهتمام التيارات والجماعات الدينية المصرية بصفة خاصة.

والموقف الباكستاني الرسمي من القضية المصرية قبل وبعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يكن بقوة الموقف الشعبي، فكانت للحكومة حساباتها، في حين كان التأييد الشعبي جارفا. وكان ذلك موضع تقدير الحكومة والشعب المصري.

وحظيت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ باهتمام وتأييد في باكستان، وكان اللواء محمد نجيب ورفاقه من الضباط الأحرار موضع إعجاب الشعب في باكستان.

ولم تنفك مصر عن موقفها من النزاع الهندي الباكستاني حول كشمير. فعلى الرغم من قناعتها، وما جاء بتقارير سفارتيها بباكستان والهند بأحقية باكستان في كشمير، ظل الحياد خيارها، من منطلق الحرص على علاقاتها بالدولتين، والقناعة بأن الميل إلى باكستان لن يحسم الخلاف.

وقد حاولت الحكومة المصرية التوسط في النزاع بين باكستان وأفغانستان، ولكن لم تنجح تلك الوساطة، وتوجت مصر موقفها بالتزام الحياد.

وأكدت الدراسة أن خوف باكستان من الهند جعلها تطرق كل السبل لإيجاد حلفاء لها تستقوي بهم، وبحكم نشأتها الإسلامية، وجهت وجهها شطر الدول الإسلامية بغية تكوين حلف يبدأ بمصر وباكستان ثم يجر وراءه الدول الإسلامية. ولكن نبذ مصر فكرة الدخول في حلف ذي طبيعة دينية أجهض المساعي الباكستانية، وحمل باكستان على أن تولي وجهها نحو الغرب.

ورصدت الدراسة اهتمام مصر ومتابعتها لكل خطوة تخطوها باكستان لتوطيد علاقاتها بالغرب ولاسيما الولايات المتحدة. وكشفت الدراسة عن جهود باكستان لإقناع مصر بالتخلي عن الحياد والانحياز للغرب، وجهود مصر لصرف باكستان عن الدخول في الأحلاف التي تروج لها الولايات المتحدة. ومع كل قلق يساور مصر إزاء كل خطوة تخطوها باكستان لتعزيز علاقتها بالغرب، كانت الأخيرة تحرص على طمأنتها، وتتهم الهند بأنها من تثير الشكوك المصرية.

المصادر والمراجع

أولا: الوثائق غير المنشورة : (مرتبة حسب أهميتها):

- **وثائق وزارة الخارجية المصرية :**

– ملف ٠٢٠٩٥٢ – ٠٠٧٨، السلك السياسي المصري في الخارج – باكستان.

– ملف ٠٢٠٩٥٤ – ٠٠٧٨، السلك السياسي المصري، الملحق التجاري في الباكستان والهند.

– ملف ٠٢٠٩٥٥ – ٠٠٧٨، الملحق التجاري بالسفارة الملكية المصرية في كراتشي.

– ملف ٠٢٠٩٥٦ – ٠٠٧٨، الملحق الصحفي بالسفارة الملكية المصرية في كراتشي.

– ملف ٠٢٠٩٦٠ – ٠٠٧٨، السكرتير التجاري بالسفارة المصرية في نيودلهي.

– ملف ٠٣٩٤٠٩ – ٠٠٧٨، الخلاف بين الهند وباكستان – مسألة كشمير – مسألة حيد أباد.

– ملف ٠٤٠٩٥٧ – ٠٠٧٨، السفارة المصرية في كراتشي – التقارير السياسية.

– ملف ٠٤٠٩٥٨ – ٠٠٧٨، السفارة المصرية في كراتشي – التقارير السياسية.

– ملف ٠٤٠٩٥٩ – ٠٠٧٨، التقارير السياسية للسفارة المصرية في كراتشي.

– ملف ٠٤٠٩٦٠ – ٠٠٧٨، السفارة المصرية في كراتشي – التقارير الاقتصادية

– ملف ٠٤٠٩٦١ – ٠٠٧٨، قدوم المستر أنطوني إيدن إلى كراتشي مارس ١٩٤٩.

- **وثائق مجلس الوزراء :**

– ملف ٠٢٠٠٩٧– ٠٠٨١، الإنعام بنيشان إسماعيل على محمد علي علوبة باشا، ١٩٥٠.

– ملف ٠٠٢٧٣٨– ٠٠٨١، اتفاقيات تجارية واقتصادية بين مصر وحكومتي باكستان والهند.

– ملف ٠٣١٣٦٧–٠٠٨١، تخويل وزير الخارجية حق الاعتراف بدولتي باكستان والهندوستان عند إنشائهما وتبادل التمثيل الدبلوماسي معهما.

– ملف ٠٣١٣٧٠– ٠٠٨١، تقارير سياسية من السفارة المصرية بنيودلهي وكراتشي

- ملف ٠٣١٣٧١- ٠٠٨١، إعارة مواد تموينية إلى حكومة باكستان سنة ١٩٥٢.
- ملف ٠٨٦٥٢٠- ٠٠٨١، المساهمة في إغاثة منكوبي الكارثة التي وقعت بالباكستان.
- ملف ٠٩٤١٠١ – ٠٠٨١، رحلة السيد رئيس الجمهورية إلى الشرق الأقصى (باندونج).

- **وثائق وزارة الحربية :**

- ملف ٠٠٠٣٠٩- ٠٠٧٦، وزارة الدفاع – جهود الهند وباكستان للحصول على الأسلحة.
- ملف ٠٠٠٣١١- ٠٠٧٦، وزارة الدفاع الوطني مسائل دبلوماسية مختلفة.

- **وثائق عابدين :**

- ملف ٠٠٢٨٠١ – ٠٠٦٩، أوراق خاصة بمسألة الثلاثين مليون مسلم بباكستان والمطالبة بضرورة الاعتراف بمركزهم السياسي المستقل، ٢٨ يناير ١٩٣٣.
- ملف ٠٠٢٨٠٣- ٠٠٦٩، التمثيل السياسي والقنصلي في الخارج – سفارة باكستان.
- ملف ٠١٢٠١٦ – ٠٠٦٩، أوراق خاصة بتهنئة الملك فاروق بالقران وعيد ميلاده السعيد.

ثانيا: الوثائق المنشورة :

- **وثائق أمريكية :**

Foreign Relations of the United States, 1952 – 1954,Vol. XI.

ثالثا: الدوريات :

- الاتحاد المصري، ١٩٤٧.
- الأهرام، ١٩٥٤، ١٩٥٥.
- البصير، ١٩٤٧.
- التعارف، ١٩٤٠.
- الثقافة، ١٩٣٩، ١٩٤٧، ١٩٥٢.
- الجمهورية، ١٩٥٦.
- الدعوة، ١٩٥٢.
- الرائد، ١٩٥٢
- الرسالة، ١٩٣٤، ١٩٣٨، ١٩٤٢، ١٩٤٧، ١٩٤٩، ١٩٥٢، ١٩٦٤.
- الشبان المسلمين، ١٩٣٠، ١٩٣٣.
- الكاتب المصري، ١٩٤٦، ١٩٤٧.

- المجلة، ١٩٦٦.
- المجلة الجديدة، ١٩٣٥.
- المقتطف، ١٩٣٢.
- النذير، ١٩٣٨.
- The New York Times, 1955.

رابعا : المذكرات والذكريات:

– خان، محمد أيوب، أصدقاء لا سادة، ترجمة عمر فروخ، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٦٨.
– علوبة، محمد علي، ذكريات سياسية واجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٨٨.
– شعراوي، هدى، مذكرات هدى شعراوي، كلمات للترجمة والنشر، القاهرة ٢٠١٣.

خامسا : المراجع :

- **المراجع العربية :**

– أبو العنين فهمي محمد، أفغانستان بين الأمس واليوم، دار الكاتب العربي، القاهرة ١٩٦٩.
– حازم محفوظ ونبيلة إسحاق، إقبال والأزهر، دار البيان، القاهرة ١٩٩٩.
– حنان الشيخ محمد علي، العلاقات السودانية المصرية ١٩٥٦ – ١٩٨٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم ٢٠٠٦.
– رابح لطفي جمعة، سحق العدوان الثلاثي، الدار القومية، القاهرة ١٩٦٢.
– راشد البراوري، مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط، مكتبة النهضة، القاهرة ١٩٥٢.
– سمير عبد الحميد، إقبال والعرب، دار السلام، الرياض ١٩٩١.
– سيرانيان، مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥– ١٩٥٢، دار الثقافة، القاهرة ١٩٨٥.
– عبد الحميد البطريق ومحمد مصطفى، باكستان في ماضيها وحاضرها، دار المعارف، القاهرة ١٩٥٥.
– عبد الحميد شلبي، حلف بغداد في الوثائق المصرية، ج١، دار الكتب والوثائق، القاهرة ٢٠١٥.
– عبد اللطيف الصباغ، موقف مصر من قضية كشمير، مجلة كلية الآداب جامعة بنها، ٢٠٠١.
– عبد المنعم عبد الرحمن، بعثات الأزهر الأولى لنشر الثقافة الإسلامية، مؤتمر دور الأزهر في النهوض بعلوم اللغة العربية وآدابها، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالزقازيق، ٢٠١٢.
– عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية، ج٢، بيروت ١٩٨١.

- لنشوفسكي، جورج، الشرق الأوسط في الشئون العالمية، ترجمة جعفر خياط، بغداد ١٩٦٤.
- محمد السباعي، عبد الوهاب عزام رائدا ومفكرا، القاهرة ٢٠٠٥.
- محمد حسن الأعظمي وعبد الكريم محمد، الوحدة في الشرق، دار الكشاف، بيروت ١٩٥٠.
- محمد حسن الأعظمي، حقائق عن باكستان، الدار القومية للنشر، القاهرة د.ت.
- محي الدين الطعمي، النور الأبهر في طبقات شيوخ الجامع الأزهر، الجيل، بيروت ١٩٩٢.

- **المراجع الأجنبية :**

- Hasan, K. Sarwar, The Foreign Policy Of Mr. Liaquat Ali Khan, Pakistan Horizon , Vol. 4, No. 4, December 1951.
- Khan, Hafeez-ur-Rahman, Pakistan's Relations with The U.A.R., Pakistan Horizon, Vol. 13, No. 3, 1960.
- Naved, Ahmad, Pakistan-Turkey Relations, Pakistan Horizon, Vol. 34, No.1, 1981.
- Saeeduddin, Ahmad Dar, Pakistan's Relations With Egypt 1947-71, Ph.D. Disseration, Pennsylvania University, 1975.

Abstract

This study is an attempt to shed light on the main stations in the political relations between Egypt and Pakistan from 1947 until 1956—that is, from the inception of Pakistan until Egypt's nationalization of the Suez Canal Company. Although Egypt did not view the partition of India with satisfaction, it was at the forefront of countries that recognized Pakistan and established diplomatic relations with it. The official Pakistani position on the Egyptian issue before and after the revolution of 23 July 1952 was not as strong as the popular position.

The revolution of July 1952 received attention and support in Pakistan. Egypt has been steadfast in its position on the Indian-Pakistani dispute over Kashmir, and neutrality has remained its option, in the interests of its relations with the two countries. Egypt tried to mediate in the conflict between Pakistan and Afghanistan, but the mediation did not succeed, and Egypt remained committed to neutrality.

Given its Islamic upbringing, Pakistan sought to form an Islamic alliance that would start with Egypt and Pakistan and then include Islamic countries. However, Egypt's rejection of the idea of entering into an alliance of a religious nature thwarted the Pakistani efforts, and forced Pakistan to turn its face towards the West. The study notes Egypt's interest in every step that Pakistan takes to consolidate its relations with the West, especially the United States. The study revealed Pakistan's efforts to persuade Egypt to abandon neutrality and bias towards the West.

Keywords: Egypt, Pakistan, Afghanistan, political relations, Kashmir, the Baghdad Pact, American aid to Pakistan.